Revolutions and Foreign Policy Change: A Theoretical Study

Mohamed S. Tayie

Abstract: The research problem of the study seeks to analyze the impact of revolutions on foreign policy change on two levels: first, the revolution as a determinant (reason) to change its foreign policy, and second: the revolution and its impact on the forms and patterns of change in foreign policy. The study draws its importance from being concerned with the analysis of the interactive relationship between two variables that combine two fields of political sciences, the first variable: the "revolution" (the independent variable) which is inherent in the field of comparative politics, and the second variable: the "change of foreign policy" (the dependent variable) which belongs to the field of international Relations. Hence, the study comes at a joint intersection area between the two fields, which means that it is an interdisciplinary study, which also represents the embodiment of the phenomenon of "internationalization of domestic politics" or what is known as "the foreign dimensions of internal affairs".

The methodological framework of this study depends on four pillars: Firstly: the theoretical survey of the literature relevant to "foreign policy change"; secondly: the inductive method; thirdly: the observation; and fourthly the (Foreign Policy System Analysis Approach). The study concluded that there is a correlation between the revolution and foreign policy change, as revolution induces change in one or more of the variables of the internal environment of the political system (such as a change in: leadership, elite, ideology, democratic transition), and then, incremental or structural change takes place in foreign policy. The pattern of change in foreign policy (incremental or structural change) after the revolution depends on a number of variables including: the degree of compatibility between the new political forces, the compatibility between the new ruling elites, the

openness of those elites on public opinion, the extent of compatibility in the form of new civil-military relations, and the extent of institutional process of foreign policy-making and its independence.

Keywords: Revolution, Foreign policy, Foreign policy change, Foreign policy restructuring, Revolutionary foreign policy.

الثورات وتغير السياسة الخارجية: دراسة نظرية

محمد طايع*

ملخص: تتحدد المشكلة البحثية للدراسة في تحليل تأثير الثورات على تغير السياسة الخارجية، وذلك على مستويين: أولهما الثورة كمحدد (سبب) لتغير السياسة الخارجية، وثانيهما: الثورة وتأثيرها على أشكال التغير وأنماطه في السياسة الخارجية. وتستمدُّ الدراسةُ أهميتَها من كونها تهتم بتحليل العلاقة التفاعلية بين متغيرين يجمعان حقلين من حقول علم السياسة، يقع أولهما؛ وهو "الثورة" (المتغير المستقل) في إطار حقل النظم السياسية، وينتمي الثاني؛ وهو "تغير السياسة الخارجية" (المتغير التابع) إلى حقل العلاقات الدولية. ومن ثم، فالدراسة تأتي في مساحة التقاطع المشترك بين الحقلين؛ أي أنها دراسة بينية (Interdisciplinary Study)، وهي كذلك تمثل تجسيداً لظاهرة "تدويل الداخل" أو ما يعرف "بالأبعاد الخارجية للقضايا الداخلية (The International Affairs of the Domestic Issues).

ينهض الإطار المنهجي لهذه الدراسة على أربع ركائز أساسية، هي: المسح النظري للأدبيات ذات الصلة بتغير السياسة الخارجية، والمنهج الاستقرائي، والملاحظة، وإطار تحليل نسق السياسة الخارجية.

انتهت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة ارتباطية بين الثورة وتغير السياسة الخارجية؛ حيث يترتب على الثورة تغير في واحدٍ أو أكثر من متغيرات البيئة الداخلية للنظام السياسي (كتغير: القيادة، النخبة، الأيديولوجية، التحول نحو الديمقراطية)، وعندئذٍ، يحدث التغير التدريجي أو الجذري في السياسة الخارجية. ويتوقف نمط/شكل التغير في السياسة الخارجية للفاعل الثوري (تغير تدريجي أو جذري/هيكلي) على عدد من المتغيرات، أبرزها: مدى التوافق بين القوى والتيارات السياسية الجديدة، ومدى التوافق بين النخب الحاكمة، ومدى انفتاح تلك النخب على الرأي العام، ومدى التوافق في صيغة العلاقات المدنية – العسكرية الجديدة للفاعل الثوري، ومدى مؤسسية عملية صنع السياسة الخارجية واستقلاليتها.

(*) أستاذ دكتور في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية. msalman@feps.edu.eg

المصطلحات الأساسية: الثورة، السياسة الخارجية، تغير السياسة الخارجية، إعادة هيكلة السياسة الخارجية، السياسة الخارجية للفاعل الثوري.

مقدمة:

تمثِّل السياسة الخارجية خطةً أو برنامجاً لعمل الوحدة الدولية خارجياً، وهي بذلك تتسم بالاستمرارية. وذلك نتيجةً لطبيعة تلك السياسة، التي تحكمها عوامل ومحددات الموقع الجغرافي، والتركيب الديمغرافي، والطابع القومي، والميراث التاريخي والحضاري، فضلاً عن أنها تتضمن ارتباطاتٍ خارجية يصعب تغييرها، أو على الأقل يتطلب ذلك وقتاً وجهداً كبيرين. بيد أن ذلك لا يعني أن الاستمرارية هي الوجه الوحيد المميز للسياسة الخارجية؛ ذلك أن عملية التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الداخل، فضلاً عن التغير في خريطة المصالح القومية للدولة، ومن ثم، السعي للحفاظ على المصالح الإستراتيجية العليا في الخارج، من شأنه أن يدفع نحو تغير السياسة الخارجية؛ سواءٌ من حيث الأهداف؛ أو التوجهات؛ أو الأدوار؛ أو الأدوات. وقد يحدث التغير في كل تلك العناصر مجتمعة، وذلك حينما يكون التغير في السياسة الخارجية هيكلياً (طايع، 1998).

إنَّ التغير سمة أساسية من سمات الحياة وأحد مقوماتها الرئيسة التي لا تتبدل ولا تتحول، وقد عبر عنها الفلاسفة قديماً بقولهم: "إن كل شيء متغير إلا التغير" (ألفين توفلر، 1974). وقد استرعت هذه الظاهرة انتباه علماء العلاقات الدولية عموماً ونظرية تحليل السياسة الخارجية على وجه الخصوص. ومع ذلك، فإنَّ دراسة ظاهرة التغيّر في السياسة الخارجية لم تلقَ حظاً من الاهتمام إلَّا مع نهاية سبعينيات القرن العشرين وبداية ثمانينياته مع دراسات "روبرت روتشاين" 1977، و"هولستي" 1980، و"مدلارسكي" 1981، و"هيرمان" 1982، و"جولدمان" 1988.

إنَّ قيام "ثورة سياسية" يترتب عليه تغييرٌ ملموسٌ في السياسة الخارجية للدولة. مقولة أساسية في دراسة أدبيات السياسة الخارجية، لكنّها تظلُّ مقولةً نظرية تحتاج إلى بحث واختبار لمدى صحتها من عدمها. ويشير الباحثون إلى أنَّ السياسة الخارجية للفاعل الثوري تشهد تغيراً ثورياً كونها سياسة تحمل تناقضات كثيرة نتيجة لما تشهده المرحلة الثورية من تفاعلات بين القوى السياسية المختلفة في المجتمع المعنيّ، بما يعكسُ اعتبارات فكرية ذات توجهات متباينة (Said, 2011).

جدير بالذكر أنَّ الربط بين دراسة الثورة والتغير في السياسة الخارجية لم يأخذ

حقه من الاهتمام البحثي والأكاديمي إلَّا في إطار الدراسات الغربية التي اهتمت بتفسير التغير في السلوك الخارجي للدول النامية، ومحاولة تفسير ذلك في إطار متغيرات النظام السياسي الداخلي، مثل تغير نمط القيادة (كاريزمية شخصانية عسكرية)، أو نمط انتقال السلطة (انقلاب عسكري – ثورة شعبية – تداول سلمي عبر انتخابات) وغيرها.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تتعدد الأدبيات التي قدمت اجتهادات في مجال دراسة "التغير في السياسة الخارجية". ويمكن تصنيف أدبيات التغير في السياسة الخارجية وفق معيارين: الأول أنماط التغير في السياسة الخارجية، والثاني أسباب التغير في السياسة الخارجية. ويوضح تأمل السياسة الخارجية لأي وحدة دولية، أن هذه السياسة يغلب عليها الاستمرارية بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ والهوية والتركيبة الإثنوجرافية والديمغرافية. بيد أن الاستمرارية بوصفها إحدى السمات العامة للسياسة الخارجية – لا تنفي إمكانية حدوث "تغير" في السياسة الخارجية (الدسوقي، 2001؛ طايع، 1998).

وباستقراء التجارب التي شهدت ثورات سياسية عبر التاريخ البشري، نلاحظ أن ثمة تغيراً قد طرأ على السياسات الخارجية لدول ما بعد الثورات. لذلك، نظرت أدبيات "السياسة الخارجية" إلى "الثورة" بوصفها أحد أبرز محددات التغير في السياسة الخارجية.

ويتوارد إلى الذهن عند الحديث عن الثورة والسياسة الخارجية نماذج تاريخية أدت فيها الثورات إلى تحولات راديكالية في السياسة الخارجية، مثل السياسة الخارجية الروسية بعد الثورة البلشفية التي اندلعت عام 1917، والسياسة الخارجية المصرية إبان ثورة 1952، والسياسة الخارجية الإيرانية في أعقاب الثورة الإسلامية عام 1979. فكيف يمكن لنا أن نفهم ذلك التغيير الذي يدخل على عملية صنع قرار السياسة الخارجية في أعقاب الثورات الكبرى؟.

ففي ضوء الملاحظة المدققة للثورات السياسية في عدد من الحالات تاريخياً، وكذلك تأمل الأدب النظري للسياسة الخارجية، يمكن الوقوف على حالة من الجدل العلمي والسياسي حول الأثر الذي أحدثته – أو من المتوقع أن تحدثه – الثورة على السياسة الخارجية.

فقد ذهب نفر من البحَّاثة في العلاقات الدولية إلى أن نظام ما بعد الثورة يشهد تغيراً في القيادة السياسية الحاكمة؛ وهو ما يترتب عليه تغيرٌ في السياسة الخارجية

(الباسوسي، 2011). في حين ذهب فريق ثانٍ من الدارسين إلى أن الثورات يعقبها – في الغالب – تغيرٌ في النخب الحاكمة يطول القيادة السياسية؛ وباقي مراكز صنع القرار المؤثرة في الدولة؛ بما يستتبع تغيراً في السياسة الخارجية (الشيخ، 2000). وقد تُحدِث الثورةُ تغيراً في نخبة رجال الأعمال المتصلين بالساسة، ويستتبع ذلك تغيرٌ في السياسة الخارجية (Blavoukos & Bourantonis, 2010). واستقر الرأي لدى جمهورٍ ثالثٍ من المحللين إلى أن الثورات تقود إلى تغير العقيدة والأيديولوجية السياسية ومنظومة القيم السائدة للنظام السياسي، ومن ثم، يحدث "التغير في السياسة الخارجية" (Hill, 2003). وانتهى الأمر بالفريق الرابع من الباحثين إلى أن بعض الثورات تسعى للإطاحة بنظم دكتاتورية – تسلطية وتدشين تحولات ديمقراطية تفضي إلى إرساء دعائم نظام ديمقراطي، وهو ما يستتبع حدوث "التغير في السياسة الخارجية" (مبارك عبد الله، 2011). كما تطرقت بعض الدراسات إلى تأثير الثورة على السياسات الخارجية لدول أخرى غير الفاعل الثوري، سواء تجاه الفاعل الثوري ذاته أو تجاه غيره من الفواعل الأخرى (Algosaibi, 1970; LaPorte, 1975; Snow, 1994; Wolpin, 1968). وكذا تأثير الثورة على العلاقات (الثنائية أو الجماعية) التي يكون الفاعل الثوري طرفاً فيها (Alemu, 1983; Childers, 1970; Garson, 1984; Smith, 1970).

في هذا الإطار، وانطلاقاً مما سبق، تتحدد المشكلة البحثية في بحث ودراسة وتحليل تأثير الثورات على تغير السياسة الخارجية، وذلك على مستويين: أولهما الثورة كمحدد (سبب) لتغير السياسة الخارجية، وثانيهما: الثورة وتأثيرها على أشكال وأنماط التغير في السياسة الخارجية.

وبناءً عليه، يصبح السؤال البحثي الذي تسعى الدراسة للإجابة عنه هو: ما تأثير الثورة (الثورات) على تغير السياسة الخارجية؟. وبعبارة أخرى، ما العلاقة بين الثورة وتغير السياسة الخارجية؟.

ويتفرع عن هذا السؤال البحثي الرئيس عددٌ من الأسئلة البحثية الفرعية؛ من قبيل:

1 – إلى أي مدى تعتبر الثورة محدداً (سبباً) لتغير السياسة الخارجية؟

2 – أثمة علاقة مباشرة بين الثورة وتغير السياسة الخارجية؟ أم أن العلاقة

بينهما غير مباشرة؛ فالثورة تفرز جملة من التغيرات السياسية والمجتمعية؛ وتلك الأخيرة هي التي تدفع بدورها صوب تغير السياسة الخارجية؟

3 – ما أبرز أشكال وصور (أنماط) التغير في السياسة الخارجية التي تترتب على الثورات السياسية؟

4 – ما تأثير الثورة على تغير: أهداف، وتوجهات، وأدوات، وأدوار السياسة الخارجية للفاعل الثوري؟

أهمية الدراسة:

تستمدُّ هذه الدراسة أهميتها من كونها تهتم بتحليل العلاقة التفاعلية بين متغيرين يجمعان حقلين من حقول علم السياسة، يقع أولهما؛ وهو "الثورة" (المتغير المستقل) في إطار حقل النظم السياسية، وينتمي الثاني؛ وهو "تغير السياسة الخارجية" (المتغير التابع) إلى حقل العلاقات الدولية. ومن ثم، فالدراسة تأتي في مساحة التقاطع المشترك بين الحقلين؛ أي أنها دراسة بينية (Interdisciplinary Study)، وهي كذلك تمثل تجسيداً لظاهرة "تدويل الداخل" أو ما يعرف "بالأبعاد الخارجية للقضايا الداخلية" (The International Affairs of the Domestic Issues).

وفضلاً عن ذلك، فإنَّ الدراسات التي تبحث ظاهرة "التغير في السياسة الخارجية" لا تزال محدودةً، وخصوصاً الأدبيات العربية. ويُعزى ذلك إلى غلبة طابع الاستمرارية كسمة مميزة للسياسة الخارجية، وانحسار التغير في نطاق الاستثناء من القاعدة أو الطابع العام Main Stream. ومن ثم، فإن "تغير السياسة الخارجية" بوصفه المتغير المراد تفسيره في هذه الدراسة، يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً في أدب تحليل السياسة الخارجية، خاصة أن أول بلورة نظرية له كانت في عام 1982، ولم يحظ بالاهتمام التحليلي الكبير في أدب العلاقات الدولية، ولهذه الأسباب، ظلت دراسة التغير في السياسة الخارجية "ظاهرة مُهملة" في نظرية العلاقات الدولية بتعبير "هولستي"، ولاسيما تحليل وتفسير التغير في السياسة الخارجية الناتج من الثورات السياسية (Holsti, 1982).

فرض الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار العلاقة بين متغيري الثورة والسياسة الخارجية من

حيث الاستمرارية والتغير. ومن ثم، يصبح الفرض العلمي: "هناك علاقة ارتباطية موجبة (طردية) بين وقوع الثورة السياسية في بلدٍ ما وتغير السياسة الخارجية لذلك البلد". بيد أن الدراسة لن تسعى لاختبار ذلك الفرض في حالة دراسية اختبارية محددة – أو حالات دراسية بعينها، وإنما سيتم استقراء حالات متعددة من خلال ملاحظة وقراءة شواهد وتجارب وحالات متعددة في مناطق دراسية مختلفة بغرض استنباط العلاقة النظرية – الجدلية بين متغيري الدراسة (الثورة وتغير السياسة الخارجية).

منهجية الدراسة:

1 – وحدة التحليل ومستواه:

تُعنى هذه الدراسة ببحث وتحليل العلاقة بين الثورة وتغير السياسة الخارجية. ومن ثم، فإن وحدة التحليل Unit of Analysis الرئيسة لهذه الدراسة هي "تغير السياسة الخارجية" بوصفه المتغير المبحوث والمراد تفسيره في ضوء الثورات السياسية كمسبب لذلك التغير.

يمكن الإشارة إلى ثلاثة مستويات أساسية لتحليل العلاقة بين الثورات والسياسة الخارجية. وهذه المستويات بينها تداخل وارتباط، لكنها تظل قابلة للتمييز بشكل عام:

1 – مستوى التأثير الخارجي على الثورة: سواء من حيث نشأة الثورة ابتداءً أو تطورها، وفرص نجاحها/ إخفاقها في إسقاط النظام القائم وتغييره، وطبيعة هذا التغيير فيما يتعلق بشكل نظام الحكم التالي للثورة وتوجهاته داخلياً وخارجياً، وكذلك في تشكيل السياقات المحيطة بالثورة.

2 – مستوى تحليل طبيعة السياسة الخارجية لدولة الثورة ذاتها: من حيث محدداتها الداخلية والخارجية، والرؤى الحاكمة للقيادات والنخب الجديدة/ المجددة للعالم (تصنيف الأعداء والأصدقاء)، وللأهداف والمصالح العليا، وللأدوار، وللأدوات المستخدمة، وطبيعة هياكل وعمليات صنع القرار الجديدة، وطبيعة البرنامج المعلن للسياسة الخارجية للدولة (الذي يفترض أن يعكس هذه المحددات والعوامل)، وتنفيذه الفعلي. ويمكن توسيع هذا المستوى عن نطاق السياسة الخارجية (الرسمية) ليصبح طبيعة الدور الخارجي للفاعل الثوري بحيث يتسع ليشمل أدوار فاعلين آخرين غير رسميين داخل الفاعل الثوري (الدبلوماسية الشعبية).

3 – مستوى تأثير الثورة على الخارج: مستوى تحليل نواتج وآثار وتداعيات الثورة، والسياسة الخارجية للفاعل الثوري وأدواره الخارجية على الخارج. وفي هذا الخصوص، قد يتم التركيز على تأثيرات الثورة على التطورات الداخلية لدى فواعل خارجية أخرى (فكرة تصدير الثورة أو النموذج الثوري الملهم/تأثير المحاكاة والانتشار وكرة الثلج). وقد يتم التركيز على تأثيرات الثورة والدور الخارجي للفاعل الثوري على المستوى الإقليمي والعالمي بشكل عام، بما يتجاوز العلاقات التي يكون الفاعل الثوري طرفاً فيها بشكل مباشر.

وستعتمد هذه الدراسة على مستويين تحليليين:

أولهما: مستوى التحليل الكلي (الماكرو) Macro Level of Analysis، وذلك في تحليلها للعلاقة بين الثورات السياسية بشكل عام وتغير السياسات الخارجية لدولة الثورة، كتحليل نظري عام ومجرد دونما التركيز على حالة بعينها. بيد أن ذلك لا يحول دون إعمال مستوى التحليل الجزئي Micro Level of Analysis في بعض الأحيان، وذلك لاستقراء شواهد وخبرات العلاقة التفاعلية بين متغيري الدراسة في عدد من الدول في أقاليم مختلفة من العالم التي شهدت ثورات سياسية، ومدى انعكاسها على السياسات الخارجية لدول ما بعد الثورات.

وثانيهما: المستوى المحلي Local Level of Analysis لتحليل وتفسير ظاهرة تغير السياسة الخارجية بسبب وقوع الثورات السياسية؛ هو المستوى التحليلي الغالب بوصفه المستوى الذي تنبع منه الظاهرة، وهو نطاق خصوصية الظاهرة أو الحدث السياسي.

2 – منهج الدراسة:

يمكن الحديث عن مداخل تحليلية متعددة لمحاولات تحليل وتفسير، ومن ثم، التنبؤ بالعلاقة بين الثورة وتغير السياسة الخارجية (معوض، 2011):

1 – مدخل المنظورات: ويقوم على رصد رؤى مختلف منظورات العلاقات الدولية إزاء العلاقة بين المتغيرين السالفين.

2 – مداخل مشتقة من دراسة خبرة الثورات وسياساتها الخارجية، مثل: مدخل المراحل (فترة السماح أو الترقب، مرحلة التصعيد أو المواجهة، مرحلة التكيف وإعادة الاستيعاب، مرحلة الآثار بعيدة المدى التي قد تشمل النجاح في تغيير السياقين الإقليمي والدولي).

3 – مداخل مرتبطة باقترابات تحليل السياسة الخارجية بشكل عام، مثل:

– مدخل تحليل النظم: فالثورة تؤثر بشكل أساسي على المحددات الداخلية، فيتم التركيز على: حدود التغير الذي تحدثه الثورة في القيادة وإدراكاتها، وخريطة الأحزاب وجماعات المصالح، وتوجهات الرأي العام، والعلاقات المدنية – العسكرية، والأجهزة البيروقراطية، سواء من حيث التكوين أو الإدراكات أو الأطر المؤسسية المحددة للأدوار في عملية صنع القرار.

– مداخل دراسة الدور وضغوط الدور: الثورة تؤثر على مختلف العناصر الأساسية التي يبرزها اقتراب الدور في صيغه المختلفة: سواء تصور الفاعل الذاتية لدوره، أو توقعات الأطراف الخارجية، أو القدرات، أو كيفية أداء الأدوار الفعلية. وفي إطار ذلك كله تنشأ وتتزايد ضغوط الدور الداخلية والخارجية (اختلاف/صراع بين تصورات أطراف مختلفة داخل الدولة لما ينبغي أن تكون عليه أدوار الدولة ووظائفها ومهامها ومسؤولياتها بالخارج، واختلافات بين الأطراف الخارجية وبعضها مع بعض حول ما ينبغي أن يكون عليه دور الدولة، واختلاف بين الإدراك أو الإدراكات الذاتية للدولة وتوقعات الأطراف الخارجية، وتعارض بين الأدوار المتصورة وقدرات الدولة، وتعارض بين أدوار الدولة الفعلية وبعضها مع بعض.

4 – مداخل مستمدة من مناهج التفكير المستقبلي بشكل عام، مثل:

– مدخل السيناريوهات ومدخل التفكير بالرجوع للخلف (حيث البدء بالنواتج والبحث عن العوامل والمقدمات التي قد تؤدي إليها).

– مدخل المضاهاة (أو المقارنة وبحث إمكانات الإحلال أو التكرار): أي مقارنة الحالة بحالات أخرى وافتراض أنها ستتكرر أو يمكن أن تكرر المسار ذاته سواء كان ذلك مرغوباً فيه أم لا.

– مدخل نظرية المباريات: حيث تحديد الفاعلين الأساسيين وأهدافهم وإستراتيجياتهم ومحصلة الأشكال المختلفة للتفاعل بينهم.

– مدخل جدلية العلاقة بين الماضي والمستقبل: فالأخير استمرار للماضي، ومن ثم، فلا يوجد تغيير أو التغيير محدود وجزئي، أما المستقبل فيمثل تكراراً للماضي (فكرة المضاهاة بخبرات تاريخية مشابهة).

استناداً إلى كل ما سبق، ينهض الإطار المنهجي لهذه الدراسة على أربع ركائز أساسية:

أولها: المسح النظري للأدبيات ذات الصلة بتغير السياسة الخارجية، كونها المتغير التابع المراد تفسيره؛ ومدى ارتباطها بالثورة.

ثانيها: المنهج الاستقرائي Inductive Approach، ويُعرف أيضاً بالاستدلال الاستقرائي Inductive Reasoning، الذي يقوم على دراسة حالات محددة، وفق الملاحظة الواقعية وصولاً إلى فرض أو مجموعة من الفروض لصياغة علاقات ترتبط بالمتغيرين المبحوثين (الثورات وتغير السياسة الخارجية). ويتأتى ذلك من خلال استقراء خبرات وشواهد وتاريخ عدد من الحالات التي شهدت ثورة سياسية، واستخدام تلك الشواهد الواقعية لحالات الثورات كي ما نصل إلى نتيجة أو استنتاج عام بشأن العلاقة التفاعلية (الفرضية) بين الثورة وتغير السياسة الخارجية. وفي الوقت ذاته محاولة مطابقة تلك النتائج المستمدة من الواقع مع ما انتهت إليه تلك الأدبيات من معلومات ومعارف في هذا الخصوص.

ثالثها: الملاحظة Observation، فالملاحظة لها أهميتها وأولويتها في تسجيل السلوك السياسي، وسائر الأحداث والوقائع، وتوفر رابطة بين البحث الإمبريقي والتنظير من ناحية، والواقع وما يشهده من أحداث ووقائع وتطور من ناحية ثانية. فهي توفر قاعدة صلبة علمية وإمبريقية.

إن موضوع هذه الدراسة يمكن إخضاعه للملاحظة، ولاسيما تزامنها مع مرحلة الثورات العربية في غير بلد عربي (تونس، مصر، ليبيا، سوريا، البحرين، اليمن). ومن ثم، فإن ملاحظة حركة الأحداث في تلك الدول وانعكاساتها على مدى تغير/عدم تغير السياسة الخارجية في أي منها، ستكون مفيدة في التحليل الأخير للعلاقة بين متغيري الدراسة. وبناءً عليه، ستعتمد منهاجية البحث على الملاحظة المدققة لبعض الحالات الإمبريقية، ثم الاستدلال الاستقرائي والاستنباطي Inductive & Deductive، وصولاً إلى التعميم Generalization بشأن العلاقة بين الثورة وتغير السياسة الخارجية (القصبي، 2004).

رابعها: إطار تحليل نسق السياسة الخارجية (Foreign Policy System Analysis)، باعتباره الإطار المنهجي الأكثر ملاءمة لدراسة وتحليل العلاقة بين الثورة وتغير السياسة الخارجية. بوصف الثورات؛ وما ينتج عنها من تغيرات وتحولات سياسية ومجتمعية؛ هي واحد من محددات ومدخلات عملية صنع السياسة الخارجية؛ الدافعة نحو تغير السياسة الخارجية على الأصعدة المختلفة (القرارات، والأهداف، والأدوات، والأدوار، والتوجهات).

فمع تطور العلاقات الدولية وظهور فاعلين من غير الدول لهم تأثير فعال وبرنامج متكامل للسلوك في المجال الدولي، بدأ النظر للسياسة الخارجية باعتبارها مجموع العلاقات الخارجية الرسمية التي يجريها فاعل مستقل Independent Actor في العلاقات الدولية (Hill, 2003).

ويمتاز هذا الاقتراب بديناميكيته؛ حيث إنه ينظر إلى "عملية تغير السياسة الخارجية" باعتبارها منظومة. ومن ثم، تتفاعل عناصرها الموضوعية مع النفسية، وتلك النابعة من البيئة الداخلية مع نظيراتها النابعة من البيئة الخارجية، كل في إطار منظومي، وبحيث تتأثر السياسة الخارجية بأي تغير في العناصر المكونة لها. فضلاً عن أن هذا الاقتراب ينظر إلى "السياسة الخارجية" – ومن ثم تغيرها – باعتبارها عملية دائرية مستمرة؛ بمعنى أن "الصياغة النهائية" للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، ليست نهاية مطاف التحليل، وإنما يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً ردود الفعل التي يتخذها الآخرون تجاه تلك السياسة.

كذلك، فإن اقتراب تحليل نسق السياسة الخارجية ينهض أساساً على استخدام المنهج العلمي المقارن أو ما يسمى في الأدب السياسي المعاصر "السياسة الخارجية المقارنة" (Comparative Foreign Policy). وتتمثل أهمية التحليل المقارن لظاهرة تغير السياسة الخارجية في أنه يمكننا من التوصل إلى تفسيرات عامة لتلك الظاهرة تنطبق على مجموعات من الوحدات الدولية، كما أنه يؤدي إلى تقليل حجم الخطأ في تفسير تغير السياسات الخارجية لدول معينة. فالباحث إذا قصر دراسته على تحليل السياسة الخارجية لدولة واحدة، دون أن يضع تلك الدولة في إطار مقارن، فإنه قد يستخلص نتائج معينة يتصور أنها مقصورة على تلك الدولة، بينما قد تنطبق تلك النتائج على مجموعات أخرى من الدول (حتي، 1985؛ سليم، 1998؛ Hanrieder, 1971; Hermann et al., 1987; Hermann & Sundelius, 2007; Rosenau, 1967; Rosenau, 1971; Rosenau, 1975).

وبشكل عام، يضع تحليل السياسة الخارجية إطاراً للتحليل العلمي لظاهرة السياسة الخارجية من حيث وصف مختلف أبعادها كالتوجهات العامة والأهداف، بالإضافة إلى تفسيرها من خلال تحديد مجموعة المتغيرات التي تؤثر عليها، وتحليل الأثر النسبي لتلك المتغيرات على السياسة، إلى جانب دراسة عملية لصنع قرار السياسة الخارجية.

واعتماداً على الإطار المنهجي السابق ذكره في تحليل العلاقة بين الثورة وتغير السياسة الخارجية، تنقسم الدراسة إلى المحاور التحليلية التالية:

1 – الإطار المفاهيمي: "الثورة" و"السياسة الخارجية" و"تغير السياسة الخارجية".

2 – الثورة (الثورات) كمحدد لتغير السياسة الخارجية.

3 – الثورة (الثورات) وأنماط تغير السياسة الخارجية.

أولاً – الإطار المفاهيمي: "الثورة" – "السياسة الخارجية" – "تغير السياسة الخارجية":

1 – مفهوم "الثورة": (Revolution):

"الثورة" هي تحول هائل وعميق في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي المؤسسات المختلفة بالدولة، ويؤدي هذا التحول إلى إسقاط نظام قائم. والتحول الضخم الذي يحدث دون سقوط نظام حكم معين لا يطلق عليه الثورة، ولكنه يعتبر في هذه الحالة نوعاً من التطور أو الارتقاء (Krishna, 1973).

و"الثورة" بخلاف الانقلاب العسكري تحظى بتأييد كبير من عامة الشعب، كما أنها تتضمن التزاماً أيديولوجياً من قبل الثوريين بإحداث تغييرات جذرية في القوى المسيطرة على شؤون الدولة، وكذلك في بنية الحكم وأغراضه وأهدافه (مسعد، 1994). و"الثورة" أيضاً مختلفة عن عمليات التغيير الصغيرة أو المتوسطة، والتي تحافظ على النظام القديم، فالتغييرات عادة ما تكون تجميلية (رجب، 2011). وقد تعددت التعريفات الخاصة بالثورة واختلفت فيما بينها على محاور التركيز والانطلاق، فهناك من جعل من استخدم العنف مكوناً أساسياً للثورة، وركز آخرون على نتائج العمل الثوري ودرجة ومستوى التغيير المتحقق داخل المجتمع، وشدد البعض الآخر على ضرورة انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات بناء بديل آخر لوصف التحول الثوري. بينما ركز فريق آخر على ضرورة امتلاك الجماعة الثورية التي حازت السلطة بالقوة برنامجاً للتغيير يعطي الشرعية لعملية نقل القوة، كما أن هناك من ركز على "الثورة" من حيث كونها تطوراً لأزمة ما (حمادة، 2007).

فالثورة رفض الوضع القائم، وهي تحرك السلوك السياسي نحو الرفض من خلال عمل عنيف، كما أن "الثورة" تغيرٌ يتميز بالعنف كوسيلة ويهدف إلى أهداف عديدة محددة (الشرقاوي، 1993).

"الثورة" عادة ما تكون حركة داخلية ترفض وضعاً سياسياً واجتماعياً قائماً، وتسعى إلى تغييره وإنشاء وضع جديد يحقق العدالة والحرية، ويخدم مصالح الأغلبية المطحونة التي خضعت للنظام عبر سنوات طويلة (علوي، 2011).

وقد عرفت أدبيات العلاقات الدولية "الثورة" من حيث المفهوم مقترنة بإضافات لا حصر لها، فالعلاقات الدولية تعرف "الثورة الصناعية"، و"الثورة المعلوماتية" (Eriksson & Giacomello, 2006)، و"الثورة العلمية"، حيث أطلق "ديفيد إيستون" مفهوم الثورة على الانتقال من المرحلة السلوكية إلى المرحلة ما بعد السلوكية من تطور العلوم السياسية في مقال شهير بعنوان: الثورة الجديدة في علم السياسة (Eston, 1969)، و"الثورة الكونية (نسبة إلى Thomas Kuhn) (Wray, 2007)، و"الثورة العالمية"، و"الثورة في الشؤون العسكرية"...، إلخ. كما عرفت أدبيات العلاقات الدولية الثورة مقترنة بنعوت متنوعة؛ فهي "ثورة ثقافية" في الصين (1966)، و"ثورة دينية" في إيران، و"ثورة مخملية" في شرق أوروبا، و"ثورة دموية" في فرنسا، بل عرفت أدبيات العلاقات الدولية ألواناً للثورة؛ فهي "برتقالية" في أوكرانيا، و"حمراء" في روسيا، و"قرمزية" في التبت، و"وردية" في جورجيا؛ نعوت ومسميات ومفاهيم عدة اشتركت كلها في مفهوم "الثورة"؛ بمعنى أي تغيير جذري أو راديكالي (Bisley, 2004) (radical change). وقد اختلفت منظورات العلاقات الدولية ومدارسها في النظر إلى الثورات (غانم، وأبو سمرة، 2011).

إن تأمل الأدبيات السابقة فيما خص "الثورة السياسية"، يوضح أن "الثورة" هي تغير جذري راديكالي يشمل مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى الرغم من أن "الثورة" ليست انقلاباً، بيد أن "الثورة" ترتبط في بعض الأحيان بعملية التحول الديمقراطي، كما أنها تعبيرٌ عن أزمة شرعيةٍ سياسيةٍ، وتنعكس "الثورة" وتداعياتها على السياسة الخارجية للفاعل الثوري وعلى علاقاته الدولية.

2 – مفهوم "السياسة الخارجية" (Foreign Policy):

تكمن أهمية دراسة السياسة الخارجية في كونها واحداً من أهم الفروع الكبرى في حقل العلوم السياسية. فإذا كانت العلاقات الدولية تُعبِّر بشكل عام عن التفاعلات الجارية بين مُجمل الوحدات الدولية والفاعلين الدوليين؛ فإن السياسة الخارجية تُعبر عن السلوك الذي تتبناه الدولة الواحدة في تفاعلاتها تجاه باقي الوحدات أو الفاعلين الدوليين، وهي بذلك تختلف بطبيعة الحال عن السياسة الدولية (Waltz, 1996).

وقد حاول كثير من الباحثين والمحللين في مجال السياسة الخارجية أن يقدموا تعريفاً محدداً للسياسة الخارجية، والواقع أن تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها (Kegley & Wittkopf, 2004).

بيد أن هذا التنوع في التعريفات المقدمة لوصف ظاهرة "السياسة الخارجية"، لا يعدو أن يكونَ تعبيراً عن تعدد المنظورات الفكرية. وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما: المدرسة المثالية - الأخلاقية، والمدرسة الواقعية. ثم ظهرت مدارس أخرى لا تقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراديكالية، وكانت هنالك نظريات ما بعد الحداثة وغيرها (Levy, 1994). ويمكن إجمال تعريفات الساسة الخارجية في مدرستين (توجهين) بالأساس:

المدرسة (التوجه) التقليدية:

تقول إن السياسة الخارجية هي مجموعة من القرارات والأفعال التي تتضمن علاقات بين دولة ما وغيرها من الدول. وفي إطار هذه النظرية، يعرفها "كينيث وولتز"، و"روي مكريدس" بأنها: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج؛ أي الذي يُعالج مشاكل تُطرح ما وراء الحدود، بنقيض السياسة الداخلية التي تُعالج مشاكل ضمن حدود معينة" (Thompson & Macridis, 1972).

وطبقاً لوجهة النظر التقليدية، فإن السياسة الخارجية تختلف اختلافاً جذرياً عن السياسة الداخلية، فالسياسة الخارجية تحدث في نسق دولي يتسم بالفوضى الدولية؛ أي بغياب سلطة عليا فوق الدول، بينما تتسم السياسة الداخلية في إطار تحكمه سيادة الدولة صاحبة السلطة المُلزمة (Clarck, 1996).

وفي إطار التوجه التقليدي، تثور مدرستان: المثالية والواقعية. ويُنظر إلى

مفهوم السياسة الخارجية من منظور المدرسة المثالية باعتبارها السياسة التي تسعى إلى تحقيق أهداف مثالية واسعة النطاق، من شأنها أن تنفع أكبر عددٍ ممكن من الشعوب والدول، وتعود جذورُ هذه المدرسة إلى التفكير الذي أتى به "ويدرو ويلسون" (Ward, 1982).

أما مفهوم السياسة الخارجية من منظور المدرسة الواقعية، فلا يعبر عن مبادئ مثالية عالمية، بل تتبنى موقفاً يُعنى بالمصالح الخاصة للدولة بالدرجة الأولى، ولا يبالي بمصالح الدول الأخرى إن اقتضى الأمر. إن السياسة الخارجية الواقعية ترتبط عادة باستخدام القوة ولا تُدين العدوان على بعض الشعوب، كما لا تُدين حتى الحروب بين بعض الدول؛ لأن الحروب من وجهة النظر الواقعية هذه قد تكون (طبيعية)، بل (مطلوبة وضرورية)، لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعية (Holsti, 1995).

ويرى أنصار هذه المدرسة أن العامل الحاسم المستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة والقوة العسكرية (Morgenthau, 1973).

المدرسة (التوجه) الحديثة:

ترفض الفصل بين السياستين الداخلية والخارجية، وترى أن هناك تشابهاً بينهما فيما يتعلق بالأجهزة التي تضع السياستين، والوظائف التي يضطلع بها النسق الدولي والنسق الداخلي، مع أنها تُسلِّم بوجود فوارق تحليلية بين السياستين في جوانب أخرى. وتؤكد أن التغير في السياسة الداخلية لا بد له من إحداث تغيرات في السياسة الخارجية، وهذا يحدثُ على أثر تغير في السلطة نتيجة حرب أهلية أو انقلاب أو ثورة.

وفي إطار التوجه الحديث، يعرّف السياسة الخارجية من منظور المدرسة الليبرالية على أنها العملية التي تتضمن تحقيق الأهداف الخارجية في إطار تفاعلي دولي يربح فيه الجميع، خاصة عبر الوسائل الاقتصادية (وهذا ما يسمى بالليبرالية الجديدة)، أو عبر المنظمات العالمية والتعاون وفق مفهوم الليبرالية الكلاسيكية (Doyle, 1995).

فهناك اتجاه في الأدب يُعرف السياسة الخارجية على أنها مُرادف لأهداف الدولة في المحيط الخارجي، ومن ضمن هؤلاء "سيبوري" (Sibore) الذي يُعرف السياسة الخارجية على أنها "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تُحاول الدولة

بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومُشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل العنف في بعض الأحيان" (Seabury, 1965).

وهناك اتجاه آخر يُعرِّف السياسة الخارجية على أنها عملية تحويل المُدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات مُعينة. ومن أنصار هذا الاتجاه "مودلسكي" (Modelski) الذي يُعرف السياسة الخارجية بأنها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية"، وفي هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة: المُدخلات والمخرجات (Modelski, 1962).

ويُقدم روزناو (Rosenao) تعريفاً للسياسة الخارجية على أنها: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً" (Rosenau, 1968).

ويرى "سليم" أن السياسة الخارجية تنصرف إلى سبعة أبعاد أساسية، هي (سليم، 1998): الواحدية، والرسمية، والعلنية، والاختيارية، والخارجية، والهدفية، والبرنامجية.

وصفوة القول: إن التعريف الذي تتبناه هذه الدراسة لظاهرة السياسة الخارجية هو أنها "برنامجُ العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".

3 – مفهوم "تغير السياسة الخارجية" (Foreign Policy Change):

اختلف الباحثون حول المفاهيم الدالة على التغير في السياسة الخارجية Foreign Policy Change؛ فقد تبنى "روزيناو" مفهوم "التكيف السياسي" Political Adaptation، بينما قدَّم "هولستي" مفهوم "إعادة هيكلة السياسة الخارجية" Foreign Policy Restructuring، واقترح "هيرمان" مفهوم "إعادة توجيه السياسة الخارجية" Foreign Policy Redirection (Rosati et al., 1994).

إن مفهوم التغيّر في السياسة الخارجية يشير إلى تلك التحولات التي يمكن أن تطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما، من حيث أبعادها العامة (التوجهات، أو

الأهداف، أو الأدوار، أو الإستراتيجيات) (جوهر، 2011)، أو أبعادها المحددة (القرارات، أو السلوكيات، أو المعاملات) أو أولوية استخدام أداة من أدواتها، أو أهدافها، أو درجة الاهتمام بقضايا معينة أو دوائر حركتها، وذلك إما نتيجة للتغير في النظام السياسي الداخلي لتلك الدولة (وقوع ثورة سياسية، أو انتقال السلطة وتغير القيادة والنخبة (عبد الله، 2011)، أو التغير الأيديولوجي، أو التحول نحو الديمقراطية)، أو بسبب سعيها للتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية من حولها (Eidenfalk, 2006).

ولعله يتضح من تأمل الأدبيات النظرية حول موضوع "تغير السياسة الخارجية"، أنه موضوع جدلي Debatable؛ حيث يدور بشأنه جدلٌ ونقاشٌ واسع النطاق، تعالجه تلك الأدبيات من خلال مستويات تحليلية ثلاثة؛ أولها: تحديد مفهوم "التغير" و"إعادة الهيكلة" في السياسة الخارجية، وثانيها: تحديد أسباب ومحددات التغير (الداخلية والخارجية)، وثالثها: تحديد أشكال وأنماط التغير في السياسة الخارجية. أو كما يقول "هيرمان": "لماذا وكيف يحدث التغير وإعادة الهيكلة في السياسة الخارجية؟" (طايع، 1998). How and Why do the Change and Restructuring Foreign Policy Take Place?

إن تأمل الأدبيات السابقة فيما خص مفهوم "تغير السياسة الخارجية"، يوضح أن عملية "التغير في السياسة الخارجية" يمكن تعريفها إجرائياً بأنها تغير – محدود أو جذري (هيكلي) – يشتمل على واحد أو أكثر من مؤشرات التغير في السياسة الخارجية، وهي: تغير توجهات السياسة الخارجية، وتغير دوائر الحركة الخارجية، وتغير مؤسسات صنع السياسة الخارجية، وتغير أهداف السياسة الخارجية، وتغير أدوات تنفيذ تلك الأهداف.

ثانياً – الثورة (الثورات) كمحدد لتغير السياسة الخارجية:

توافق دارسو السياسة الخارجية على أن التغير الجذري للنظام السياسي ينتج تغيراً مماثلاً في السياسة الخارجية للنظام السياسي الجديد. فالقول إن تركيب النظام السياسي هو أحد محددات السياسة الخارجية لا بد أن يؤدي إلى القول إن تغير النظام السياسي لا بد أن يؤدي إلى تغير في السياسة الخارجية التي يتبعها النظام الجديد. بيد أن هذا القول ترد عليه عدة قيود، أهمها أن السياسة الخارجية هي نتاج

لعدد من المحددات، النظام السياسي واحد منها. فالسياسة الخارجية تتأثر كذلك بالخصائص القومية للدولة وهي تحدد "القدرة على التصرف" في المجال الدولي. فإذا كانت الدولة تعاني مشكلات اجتماعية أو قومية مزمنة، فإن أثر تلك المشكلات غالباً ما يستمر حتى بعد تغير النظام السياسي، بما في ذلك حدوث التحول الثوري لهذا النظام؛ أي وقوع ثورة شاملة في المجتمع تؤدي إلى تغيير جذري في تكوين النظام السياسي. كذلك، فإن السياسة الخارجية تتم في إطار محددات نظامية وتفاعلية متعددة تؤثر على السياسة الخارجية حتى بعد حدوث التحول الجذري للنظام السياسي بما قد يؤدي إلى استمرار السياسات المتبعة سابقاً، وهو الأمر الذي ينطبق بشكل أخص على السياسة الخارجية للدول المتوسطة والصغيرة؛ فمع حدوث التحول الثوري في فرنسا سنة 1789 وتغير السياسة الخارجية الفرنسية نحو الاتجاه الليبرالي، فإن فرنسا اضطرت تحت تأثير موازين القوى الأوروبية للعودة إلى السياسات السابقة (سليم، 1998).

لقد ركَّزت أدبيات السياسة الخارجية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات على وصف السلوك الخارجي والسياسات الخارجية للدول، وعلى الدراسة المقارنة لها فيما سمي بالسياسة الخارجية المقارنة Comparative Foreign Policy، وبصفة عامة فقد أهملت تلك الأدبيات – في ذلك الوقت – قضية نظرية على درجة كبيرة من الأهمية، وهي دراسة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تغير السياسة الخارجية، ومن ثم، فإن مفهوم "التغير Change" باعتباره أحد عناصر تحليل السياسة الخارجية لم يحظ بالاهتمام البحثي خلال الفترة المشار إليها آنفاً (Rosati et al., 1994).

ومع نهاية السبعينيات، وعلى وجه التحديد في عام 1977، قدم "روبرت روشستاين" دراسة تعرض فيها لظاهرة التغير الجذري في السياسة الخارجية الناتج من تغير القيادة السياسة في حالة الدول ذات القيادة الكاريزمية المشخصنة، وفي الدول النامية، واستشهد بتغير السياسة الخارجية الهندية بعد موت نهرو. وتعد هذه الدراسة باكورة في موضوع "تغير السياسة الخارجية" (Rothstein, 1977).

إلا أنه مع بداية الثمانينيات، أخذ الباحثون والدارسون في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، يركزون اهتمامهم على مفهوم "التغير" (Change) كأحد عناصر ووحدات التحليل في العلاقات الدولية عموماً وفي السياسة الخارجية على وجه الخصوص (Holsti, 1980). وظهرت في هذا الإطار مدرسة الاستمرار

والتغير في السياسة الخارجية كأحد الأطر النظرية لدراسة السياسة الخارجية، وقد اهتم كثير من الدراسات في نطاق هذه المدرسة بتحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤدية إلى التغير في السياسة الخارجية، وصدرت دراسات عديدة في هذا الشأن (طايع، 2007).

ففي عام 1981، قدم "مانوس مدلاركسي" – الأستاذ بجامعة ميتشجان الأمريكية – دراسة في هذا الإطار، وقد ركز في دراسته على عامل "الثورة Revolution" وما يرتبط بها من تحولات سياسية ومجتمعية باعتبارها أحد الأسباب التي قد تدفع الدول إلى تغيير سياستها الخارجية وربما بشكل جذري (Midlarsky, 1981).

وفي عام 1982، صاغ "هولستي" نموذجاً لتفسير نمط "إعادة هيكلة السياسة الخارجية" Restructuring Foreign Policy (Holsti, 1982b)، وهو نمط يحدث في فترة زمنية أطول مقارنة بالتغيرات العادية أو التدريجية. فقام بوضع إطار نظري لتفسير هذا التحول يقوم على مجموعتين من المتغيرات المستقلة التي تؤثر على السياسة الخارجية وهي: العوامل الداخلية متمثلة في (التهديدات الداخلية: الثورات، وأعمال الشغب، والحروب الأهلية، والانكشاف الاقتصادي، والأحزاب والجماعات الداخلية)، والعوامل التاريخية والثقافية؛ ثم هناك العوامل الخارجية متمثلة في (التهديدات العسكرية وغير العسكرية، والقابلية للاختراق). بالإضافة إلى المتغيرات الوسيطة كالإدراك والشخصية وتوجهات النخبة وعملية صنع السياسة.

وافترض "هولستي" أن العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى تغير أو إعادة هيكلة السياسة الخارجية، هي "متغيرات مستقلة" (Independent Variables) تعمل كمُحفِّز (محددات) لإحداث التغير (الهيكلي) في السياسة الخارجية، ويعتبر الأخير بمثابة "متغير تابع" (Dependent Variable). ثم عرض "هولستي" إمكانية تأثير "المتغيرات المستقلة" على المتغير.

حدد "هولستي" أربعة توجهات أساسية للسياسة الخارجية، هي: العزلة، الاعتماد على الذات، والتبعية، وعدم الانحياز أو التنويع، ورأى أن إعادة الهيكلة تتم بالتحول من توجه إلى آخر بتأثير المتغيرات التفسيرية الأربعة (شكل 1).

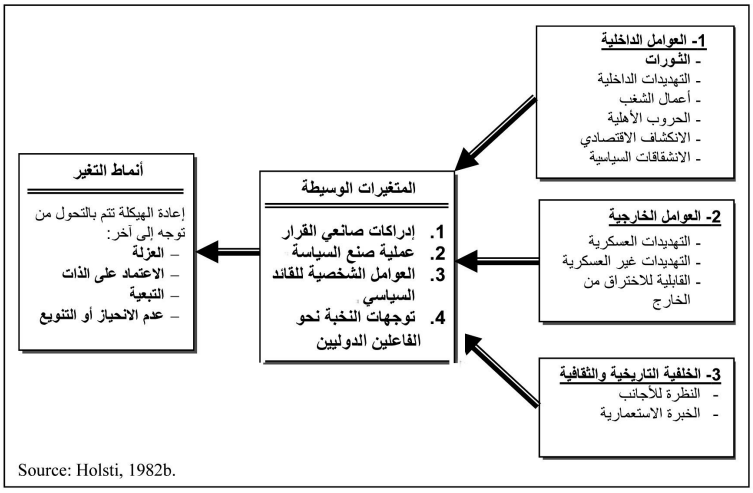

شكل (1): نموذج "هولستي" لإعادة هيكلة السياسة الخارجية في الثورات وغيرها من المتغيرات

يتضح من نموذج "هولستي" أن الثورة هي واحد من المتغيرات الداخلية المهمة التي تقود إلى تغير السياسة الخارجية بشكل هيكلي.

لقد تعرض "هولستي" في مؤلفه السابق إلى دراسة ست حالات دراسية، تمثل نماذج لإعادة هيكلة السياسة الخارجية في فترات زمنية متباينة، هي: (بوتان، تانزانيا، كندا، بورما، الصين، شيلي) (Holsti, 1982b). وقد استشهد "هولستي" بالحالتين الصينية والتشيلية بوصفهما قد شهدتا تغيراً في سياستهما الخارجية نتيجة للثورات السياسية. فقد أدت الثورة الاشتراكية في الصين، التي قادها "ماوتسي تونج" منذ أربعينيات القرن الماضي، إلى تغير السياسة الخارجية الصينية بشكل واضح على الصعيدين الإقليمي والعالمي (قنديل، 1989، 2001).

وفي شيلي، تسبب الانقلاب العسكري الذي قاده "أوغستو بينوشيه" عام 1973 ضد الزعيم الاشتراكي "سلفادور أليندي" الذي وصل للحكم عام 1970 بانتخابات حرة ومباشرة – تسبب في تغير النخبة الحاكمة، وكذا تغير الأيديولوجية السياسية لشيلي من الاشتراكية إلى الرأسمالية، ومن ثم، حدث تغيرٌ واضحٌ في سياستها الخارجية، والتحول من العداء للرأسمالية والولايات المتحدة إلى النقيض. حيث سعت السياسة الجديدة إلى فك كل الروابط السياسية والاقتصادية بكوبا، التي كانت قد بدأت وتوثقت في عهد "أليندي"، كما قطعت النخبة الجديدة علاقاتها

بالاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، وتوثقت في المقابل علاقات شيلي "بينوشيه" مع الولايات المتحدة (Holsti, 1982b).

لقد قامت إحدى الدراسات بدراسة وتحليل تغير السياسة الخارجية الإيرانية سواء من حيث المحددات التي دفعت إلى ذلك التغير، أو من حيث شكل ذلك التغير ونمطه، استناداً إلى الطرح الذي قدمه "هولستي" بشأن تغير السياسة الخارجية (Nai, 2011).

وفي السياق ذاته، أنشأ "جولدمان" نموذجاً متكاملاً عن التغير والاستمرارية في السياسة الخارجية من خلال تحليل "عوامل الاستقرار/ الثبات" للسياسة الخارجية. انطلق من تحديد ثلاثة مصادر لتغير السياسة الخارجية؛ أي الأحداث التي تدفع لعملية تغير السياسة الخارجية: التغير في البيئة المحيطة، والتغذية العكسية السلبية، وتغير صانع القرار (القيادة والنخبة). وبالنظر إلى هذه العوامل الثلاثة نجد أنها يمكن أن تنتج عن "الثورة". وفق جولدمان، هذه العوامل لا تدفع إلى تغير السياسية الخارجية مباشرة؛ حيث يتوافر أحياناً ضغط لعدم حدوث التغير. لذلك، تبلورت إشكاليته حول دراسة عوامل استمرار السياسة الخارجية في ظل وجود أسباب للتغير، ومن هنا، ركَّز على المتغيرات الوسيطة التي أطلق عليها عوامل الاستقرار (عوامل الثبات)، وهي تمثل متغيراً وسيطاً يحدد إذا ما كانت السياسة الخارجية ستدخل في عملية التغيير استجابة لمصادر التغير وإلى أي مدى ستكون درجة هذا التغير.

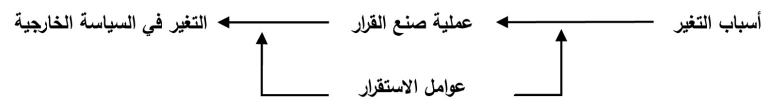

وقد عرَّف جولدمان "عوامل الاستقرار" بأنها "العوامل التي من شأنها التقليل من أثر مصادر/أسباب التغير". الافتراض أنه في غياب عوامل الاستقرار، تكون السياسة الخارجية أكثر حساسية للتغير في البيئة المحيطة أو للتغذية العكسية السلبية، ولكن عوامل الاستقرار تقلل من هذه الحساسية، وقد تؤدي إلى عدم تغير السياسة إلا عندما تتم إزالتها، أو التقليل من مدى تغير السياسة، أو تأخير التغير في السياسة.

إن إسهام نظرية "جولدمان" تتمثل في قيامه بالمقارنة بين قوى الاستمرار

(عوامل الاستقرار) والتغير (التغير البيئي والتغير في القيادة) من خلال استخدام ثلاثة عشر متغيراً إدارياً وإدراكياً وسياسياً ودولياً بهدف تفسير استقرار السياسة الخارجية (Goldmann, 1988). (شكل 2).

مصادر التغير/ أسباب التغير		متغيرات وسيطة عوامل الاستقرار Stabilizers		التغير في السياسة الخارجية
– التغير في البيئة المحيطة – التغذية العكسية السلبية – تغير صانع القرار (الذي قد ينتج عن الثورة).		– العوامل الإدارية – العوامل السياسية – العوامل الإدراكية – العوامل الدولية.		التغير في السياسة الخارجية هو "إما تغير الفعل في موقف معين وإما فعل معين في موقف ارتبط سابقاً بفعل مختلف".

Source: Goldmann, 1988.

شكل (2): نموذج "جولدمان" للتغير والاستقرار في السياسة الخارجية

وفي السياق ذاته، صاغ "هيرمان" نموذجاً "لإعادة توجيه السياسة الخارجية"؛ حيث اقترح أربعة متغيرات مستقلة تؤدي إلى تغير السياسة الخارجية، ثلاثة منها داخلية، وهي: الثورة وإعادة الهيكلة الداخلية، ومبادرة القيادة أو تغير القيادة – بثورة أو من دونها – (التي تعني فرض القيادة القائمة رؤيتها الخاصة في إعادة توجيه السياسة الخارجية، وغالباً ما يكون في النظم السلطوية)، وتأييد الجهاز الحكومي (في ظل وجود مجموعة داخل جهاز أو عدد من الأجهزة الحكومية تؤيد التغيير وتضغط لإحداثه، ولابد أن يكون لها صلة بكبار المسؤولين حتى تزداد درجة فاعليتها في إحداث التغيير)، وأخيراً الصدمات الخارجية التي تسببها الأحداث الكبرى على المستويين الإقليمي والدولي.

وأشار "هيرمان" إلى أن جميع أسباب ومحددات تغير السياسة الخارجية إنما يمكن إدراجها تحت مجموعتين رئيستين من العوامل: أولهما التغيرات الداخلية التي يمكن أن تنبع من بيئة النظام السياسي، وعلى رأسها الثورات كونها تؤدي إلى تغير القيادة السياسية، وتغير النخبة، وتغير الأيديولوجية السياسية؛ وثانيهما التغيرات الخارجية التي تستمد من البيئة الخارجية: الإقليمية والدولية.

لقد افترض "هيرمان" أن الحكومات تغير سياستها من خلال عملية صنع القرار التي تتوسط عوامل تؤدي إلى حدوث التغير من عدمه، وتؤثر على درجة التغيير الحادث (في البرنامج أو الأهداف أو في التوجه الدولي ككل) ومن ثم، فإن هذه العملية قد تسهل أو تعوق حدوث التغير، وقسمها إلى سبع مراحل تبدأ من مرحلة إدراك المشكلة في ظل السياسة القائمة إلى مرحلة تنفيذ السياسة الجديدة (Hermann, 1990). (شكل 3).

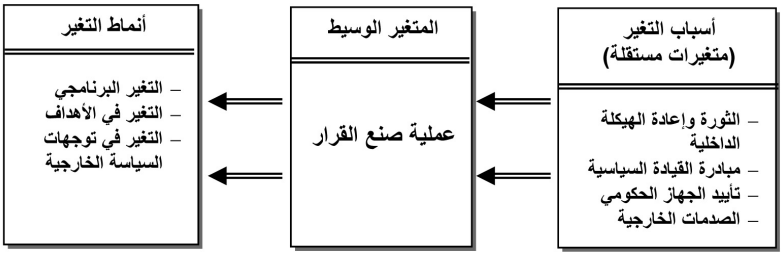

Source: Hermann, 1990.

شكل (3): نموذج "هيرمان" لإعادة توجيه السياسة الخارجية

وفي عام 1994، حرَّرَ كل من "روساتي"، و"هاجان"، و"سامبسون" كتاباً بعنوان: "إعادة هيكلة السياسة الخارجية: كيف تستجيب الحكومات للتغيرات العالمية". وقد تضمن ذلك الكتاب عدداً من الدراسات الرائدة في مجال "تغير" و"إعادة هيكلة" السياسة الخارجية (Rosati et al., 1994).

وقدم "هاجان" و"روساتي" في دراستهما المشار إليها تصوراً مفاده أن تغير "المكانة الدولية (International Position) " للوحدة الدولية، قد يترتب عليه تغير السياسة الخارجية لهذه الوحدة الدولية جذرياً. كما ركز الباحثان على تأثير التغيرات الداخلية العوامل الداخلية (كالثورات، وتغير القيادة، وتغير النخب الحاكمة، والتغير الأيديولوجي، والتحول نحو الديمقراطية) على إحداث التغير الجزئي أو الجذري في السياسة الخارجية (Hagan & Rosati, 1994). (شكل 4).

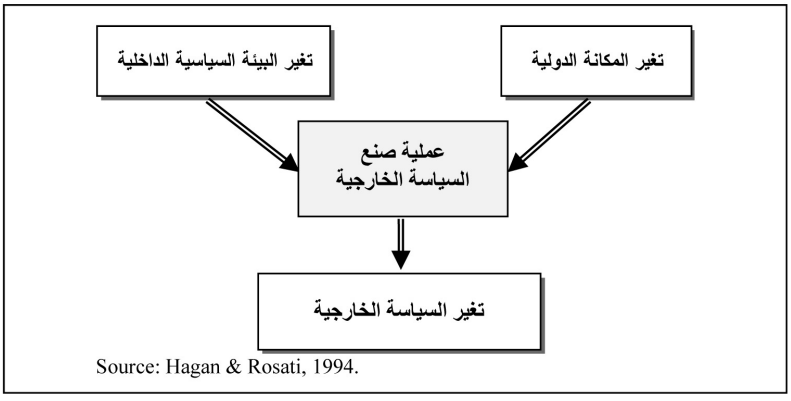

Source: Hagan & Rosati, 1994.

شكل (4): تصور "هاجان" و"روساتي" لتأثير العوامل الداخلية على تغير السياسة الخارجية

وقد استخدم "علي الدين هلال" مفهوم التغير وإعادة الهيكلة كإطار تحليلي لدراسة السياسة الخارجية المصرية، وكيف أن فترة السبعينيات بما تضمنته من تغير للقيادة السياسية، وتغير النخب الحاكمة، وتغير الأيديولوجية السياسية، مثلت – ليس فقط مجرد تغيرٍ عادي يطرأ على سياسة مصر الخارجية، بل – كانت انقطاعاً في توجه مصر السابق نحو إقامة نمط جديد من الالتزامات والتحالفات الدولية، بما يتضمنه ذلك من إعادة نظر شاملة في رؤية القيادة السياسية لدور مصر كفاعل دولي في إطار النظامين الإقليمي والعالمي، في مختلف أنماط العلاقات الدبلوماسية والتجارية والعسكرية والثقافية بين مصر والعالم الخارجي (هلال، 1994).

وبالنظر إلى الثورات السياسية (Revolutions) بوصفها أحد أسباب ومحددات تغير السياسة الخارجية، فإن إسهام الأدبيات النظرية في حقل السياسة الخارجية قد انتهى إلى أن هناك علاقة سببية بين وقوع الثورات السياسية من ناحية، وتغير السياسة الخارجية – إما بشكل تدريجي وإما بشكل جذري – من ناحية أخرى؛ ذلك أن الثورة السياسية من شأنها أن تُحدِث تغيراً في بنية النظام السياسي الداخلي للدولة، ويكون ذلك نتيجة لتغير واحد أو أكثر من العناصر والمكونات الأساسية في النظام السياسي، وهي: القيادة السياسية، والنخبة الحاكمة، والأيديولوجية، وقد يطول التغيير كل تلك العناصر معاً.

1 – الثورة وتغير القيادة السياسية: غالباً ما تتسبب الثورات في تغير القيادة السياسية وإحلال قيادة جديدة بديلة. يؤدي تغير القيادة السياسية في الدول ذات التقاليد المؤسسية غير الراسخة، كالدول النامية والدول السلطوية عموماً، إلى تغير السياسة الخارجية وتزداد هذه الظاهرة وضوحاً في الدول ذات القيادة الكاريزمية، وأيضاً في حالة شخصنة السياسة الخارجية Personalized of Foreign Policy. ففي هذه الحالات، يهيمن القائد السياسي على الدولة ومؤسساتها، ومن ثم، على عملية صنع السياسة الخارجية، ويحتكر سلطة اتخاذ القرار السياسي الخارجي، ويترتب على ذلك أن يكون استمرار أو تغير السياسة الخارجية رهناً باستمرار هذا القائد أو تغيره. وفي هذا الإطار، توصل "روشستاين" من خلال دراسته لظاهرة "شخصانية السياسة الخارجية" في الدول النامية إلى نتيجة مؤداها أنه إذا تغير القائد السياسي الذي يهيمن على عملية صنع السياسة الخارجية، نتيجة لثورة أو غير ذلك، فإنه من المحتمل أن تتغير السياسة الخارجية، وفي هذه الحالة، تكون فرصة التغير الجذري في السياسة الخارجية أكبر من فرصة التغير التدريجي. كذلك

فقد تتغير السياسة الخارجية بشكل جذري مع استمرار القائد ذاته في السلطة، إذا ما تغير نمط عقائده ومدركاته للبيئة الخارجية.

وفي إطار دراسته لظاهرة "شخصانية السياسة الخارجية" تناول "روتستاين" بعض الأمثلة التطبيقية، فيؤكد أنه عندما مات "نهرو"، وعندما تم إسقاط "نكروما" "وسوكارنو"، حدث تغير شامل وجذري في السياسات الخارجية الهندية، والغانية والإندونيسية على التوالي (Rothstein, 1977).

ومن المعروف أن السياسة الخارجية تتأثر بمحددات ذات صلة بطبيعة النظام السياسي داخل الدولة مثل السمات الشخصية للقادة السياسيين والأنماط العقدية والاتصالية للنخبة، والمؤسسات المؤثرة في عملية صنع القرار مثل المؤسسة التشريعية والأجهزة البيروقراطية، وبعض القوى المجتمعية مثل جماعات الضغط والمصالح والرأي العام. كما تتأثر السياسة الخارجية بمدى صلابة النظام الحاكم في مواجهة ضغوط القوى المجتمعية المختلفة وقدرته على تعبئة موارد الدولة وتوجيهها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، كذلك مدى وجود انقسامات داخل النخبة الحاكمة وتأثيرها على صنع قرارات السياسة الخارجية (Hagan, 1987).

2 – **الثورة وتغير النخبة الحاكمة:** غالباً ما يترتب على الثورات إحلال نخبة محل نخبة، بحيث تأتي النخبة الجديدة بقيم وإدراكات وتوجهات فكرية جديدة، وتسعى، بطبيعة الحال، إلى ترجمة أفكارها إلى سياسات؛ الأمر الذي يترتب عليه حدوث تغير في السياسة العامة للدولة داخلياً وخارجياً. وتزداد في هذه الحالة احتمالات التغير – وبشكل خاص التغير الجذري (إعادة الهيكلة) – في السياسة الخارجية (Dixon & Gaarder, 1994). ففي دراسته لظاهرة التغير الجذري في السياسة الخارجية في الدول النامية يرى "روتستاين" أن الثورات قد يترتب عليها انشقاقات سياسية داخل النخبة الحاكمة، وانقسامها حول توجهات السياسة الخارجية، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى عدم وجود توافق داخلي حول الخطوط الرئيسة للسياسة الخارجية، وينتج عن ذلك أن انتصار جناح من أجنحة النخبة على باقي أعضاء النخبة، ومن ثم، تغير النخبة الحاكمة ومجيء نخبة جديدة؛ ما يؤدي إلى حدوث تغير جذري في السياسة الخارجية (Hagan, 1987). كذلك فإن وصول مجموعة ائتلافية من القوى المعارضة للنظام (Anti System Group) إلى الحكم، من شأنه أن يؤدي إلى تغير توازنات القوى السياسية داخل الدولة، حيث تسعى النخبة

الجديدة إلى فرض توجهاتها على ديناميات الحياة السياسية، ما يترتب عليه إعادة ترتيب الأوضاع السياسية؛ بما يعنيه ذلك من تغير السياسة العامة للدولة داخلياً وخارجياً. وفي هذه الحالة، فإنه من المتصور حدوث تغير في السياسة الخارجية (Hagan, 1994; Dixon & Gaarder, 1994; Rothstein, 1977).

بافتراض أن عوامل مثل الثورات السياسية، وهيكل الدولة، وعلاقتها بالمجتمع، وهويتها، وكذلك عملية صنع القرار والسياسة البيروقراطية، والتنافس الداخلي على القوة وتغير نظام الحكم، وبروز حركات المعارضة، وأيديولوجية النظام وشرعيته، والاستقرار الداخلي تؤثر على السياسة الخارجية للدولة، ومن ثم التغيير في هذه العوامل سيؤدي إلى تغير في السياسة الخارجية؛ ذلك أن تغير النخبة الحاكمة – سواء نتج من ثورة سياسية أو بغيرها – يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية، وربما إلى إعادة هيكلتها. ومثال ذلك انقسام النخبة المصرية بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر وما ترتب على ذلك من تحول جذري في السياسة الخارجية المصرية في الفترة الساداتية (الشيخ، 2000).

ففي الدول النامية التي تحدث فيها ثورة سياسية على النظام القائم، يصبح التغير الجذري (الهيكلي) في السياسة الخارجية امتداداً للتغير الجذري في طبيعة النخبة السياسية الحاكمة التي أتت بفعل الثورة. وتزداد احتمالات التغير الجذري في السياسة الخارجية إذا كانت الثورة مسبوقة بحالة من عدم التكافؤ الاقتصادي الشديد، أو التبعية السياسية لإحدى القوى الكبرى، ففي هذه الحالة، يصبح التغير الجذري في السياسة الخارجية للوحدة الدولية جزءاً من محاولة النخبة الجديدة – التي تمخضت عن الثورة – الاحتجاج على وضع التبعية السياسية بالتوجه نحو قوة كبرى أخرى (Midlarsky, 1981).

فالثورة السياسية قد يترتب عليها إعادة هيكلة النظام السياسي برمته، ولاسيما إذا كانت الثورة السياسية قد تمت بفعل عناصر وقيادات عسكرية، ففي هذه الحالة تتعاظم احتمالات التغير (الجذري) في السياسة الخارجية. فقد انتهى "هاجان" في دراسته للعلاقة بين التغيرات الداخلية في النظام السياسي والتغير في السياسة الخارجية، إلى أن احتمالات التغير الجذري في السياسة الخارجية تزداد في الدول النامية التي تحدث فيها ثورات سياسية، واستدل على ذلك ببعض الأمثلة منها ثورة يوليو 1952 في مصر، وثورة يوليو 1958 في العراق، وثورة الفاتح (سبتمبر) 1969 في ليبيا (Hagan, 1994).

لقد كان التغير في السياسات الخارجية للدول الصغرى التي تحررت عن الاتحاد السوفييتي السابق إبان ثورة 1991، ناتجاً من التغير الذي حدث في النخب السياسية الحاكمة في تلك الدول، وجاءت بقيم وإدراكات وأفكار جديدة، وتبنت منظورات مختلفة للتعامل مع العالم الخارجي (Gvalia et al., 2011).

3 – **الثورة والتغير الأيديولوجي**: فضلاً عن أن التغير الثوري الداخلي يؤدي إلى تغير النخب والقيادات الحاكمة، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من تغيرات جذرية في السياسة الخارجية، فإن التغير الثوري الداخلي قد يؤدي، بالإضافة إلى ذلك، إلى إحداث تغير أيديولوجي (Ideological Shift)، وطبقاً لهولستي فإن التغير الأيديولوجي للنظام السياسي هو أحد أبرز محددات تغير السياسة الخارجية (Holsti, 1982a).

وفي هذا الإطار، تأتي دراسة "هاجان" التي ترى أن النظام السياسي قد يطرأ عليه تغيرات جوهرية من قبيل الثورات السياسية، وما قد يترتب عليها من تغيرات مماثلة في القيادة السياسية، والأيديولوجية، ومن ثم، تغير توجهات السياسة العامة الداخلية والخارجية. وقد تؤدي الثورات أيضاً إلى تغير النخبة الحاكمة، وهو ما يترتب عليه حدوث تغيرات مماثلة في السياسة الخارجية للنخبة الجديدة (Hagan, 1994).

4 – **التحول نحو الديمقراطية**: قد يترتب على الثورات تحولٌ نحو الديمقراطية، وذلك حينما تكون الثورة موجهة بالأساس ضد نظم الاستبداد والتسلط، ومن ثم، يؤدي التحول عن النظم السلطوية، والاتجاه نحو الديمقراطية (Democratization) إلى تغير نسق القيم والمعتقدات السائد في النظام، ومن ثم، يسود نوع من التوازن في العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع، تحت تأثير ارتفاع معدلات المشاركة السياسية، وترسيخ قيم المحاسبة السياسية، كما قد يؤدي تغير النسق القيمي للمجتمع، إلى تغير الأيديولوجية السائدة، والاتجاه نحو تبني قيم الثقافة السياسية المشاركة. وبطبيعة الحال، فإن مثل هذا التغير الهيكلي الذي يشهده النظام السياسي، تنعكس نتائجه على أهداف وتوجهات السياسة الخارجية، وعلى عملية صنع تلك السياسة. وجدير بكل تلك التطورات أن تدفع نحو تغير السياسة الخارجية للوحدة الدولية التي أخذت في التحول عن السلطوية نحو الديمقراطية.

فقد قدَّم كل من "بارك"، و"وون كو"، و"كيم" إضافة جديدة في هذا المجال، من خلال دراسة أثر التحول نحو الديمقراطية في النظم السلطوية على تغير

سياستها الخارجية، وذلك بالتطبيق على دول شرقي آسيا – حالتي كوريا وتايوان، قبل وبعد التحولات الديمقراطية التي شهدتها كل منهما، ثم دراسة مدى انعكاس ذلك على السياسة الخارجية لكل منهما. وتوصل الباحثون إلى أن التحولات الديمقراطية من شأنها أن توجد نسقاً جديداً للقيم الذي يسود في المجتمع، من شأنه أن يؤدي إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وذلك من خلال عدم سيطرة الدولة على المجتمع، وإرساء قاعدة المسؤولية والمحاسبة السياسية، وكلها أمور تعزز من روح المشاركة السياسية. ويترتب على كل ذلك تغير أهداف – وربما – توجهات السياسة الخارجية، ومن ثم، تغير سلوك السياسة الخارجية (Park et al., 1994). (شكل 5).

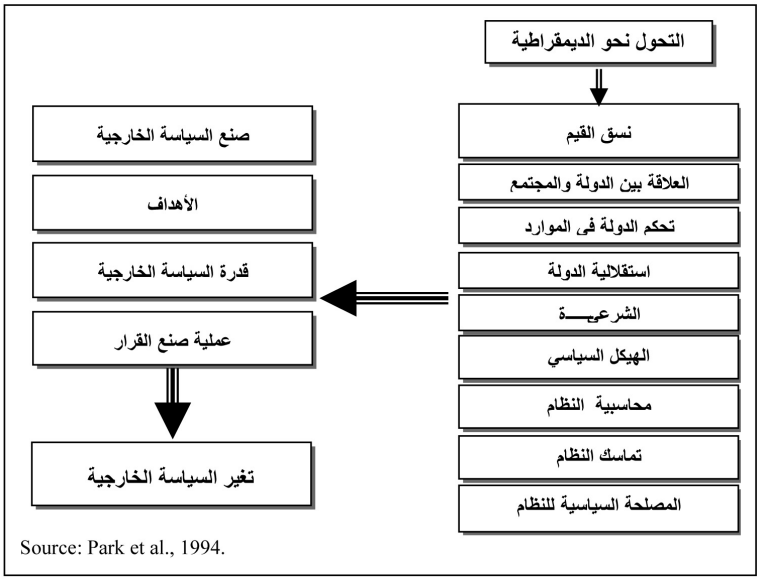

شكل (5): تصور "بارك" للعلاقة بين التحول الديمقراطي وتغير السياسة الخارجية

لقد كانت الثورات التي أفضت إلى عملية التحول الديمقراطي لدى بعض النظم السياسية في جنوب أوروبا وشرقها كأسبانيا وبولندا والبرتغال وأوكرانيا، وفي أمريكا اللاتينية كالبرازيل والمكسيك ونيكاراجوا، وفي جنوب شرق آسيا كالهند وكوريا الجنوبية، وفي إفريقيا كدولة جنوب إفريقيا؛ في العقود القليلة الماضية (Linz & Stephen, 1996)؛ وبغض النظر عن تباين مناهج وطرق عمليات الانتقال إلى

نظم الحكم الديمقراطية في تلك البلدان، التي تنوعت ما بين الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطي كما حدث في كل من أسبانيا والبرازيل، أو الانتقال ديمقراطياً من خلال التفاوض بين الإصلاحيين من داخل النظام والمعارضة من خارجه (أي توافق النخب) كما حدث في بولندا وجنوب إفريقيا. بيد أن ما يهمنا في هذه الدراسة هو التركيز على حالات التحول الديمقراطي أو الانتقال من خلال انهيار حكم الفرد أو القلة بآلية الثورة عبر تصاعد الإضرابات والاحتجاجات الشعبية والتظاهرات المطالبة بالتغيير، وذلك على نحو ما حدث في دول مثل: الفلبين، وكوريا الجنوبية، وأوكرانيا، ونيكاراجوا، والمكسيك، وإندونيسيا؛ ففي كل تلك الحالات المشار إليها آنفاً؛ أدت عملية التحول نحو الديمقراطية إلى تغير السياسة الخارجية لتلك الدول (ماضي، 2009).

لقد تطرقت إحدى الدراسات لتحليل العلاقة بين الثورة وتغير السياسة الخارجية، وقدمت تحليلاً نظرياً عاماً مجرداً، من خلال تأثير الثورة على عمليات: بناء الدولة، ونظام التحول الثوري في دولة ما بعد الثورة، وانعكاس ذلك على السياسة الخارجية، وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين الثورة وما ينتج عنها من تغيرات في البنية السياسية للدولة من ناحية، وبين تغير سياستها الخارجية من ناحية ثانية (Hall, 2002).

وقد قام "فولجي" و"كينسكي" في عام 1982 بدراسة الأسباب التي تقود إلى "التغير في السياسة الخارجية". وانتهيا إلى أن التغيرات النظمية في البيئة الداخلية (كالثورات، وتغير القيادة، وتغير النخبة، والتحول الديمقراطي)؛ وكذا البيئة الخارجية (كمتغيرات النظامين الإقليمي والدولي) من شأنها أن تُحدث تغيراً في السياسة الخارجية.

واستناداً إلى متغير الثورة، وما يترتب عليها من تحولات ثورية في بيئة النظام السياسي الداخلي، فقد رصد الباحثان عدداً من الحالات التي شهدت تغيراً في التوجه العام لسياساتها الخارجية. فالتغيرات الهيكلية في السياسة الخارجية لكل من كوبا (1959–1960)، وإيران (1979)، تجاه الولايات المتحدة وتبني سياسة خارجية مناوئة لها، إنما تعزى إلى الثورات السياسية التي شهدتها الدولتان. كذلك، فإن التغيرات (الهيكلية) في السياسة الخارجية لكل من جواتيمالا (1954)، المجر (1956)، وألبانيا

(1960)، وتشيكوسلوفاكيا (1968) تجاه الاتحاد السوفيتي، إنما تُفسَّر في ضوء الثورات السياسية التي شهدتها تلك النظم (Volgy & Kenski, 1982).

كذلك، لوحظ تحولٌ واضحٌ في السلوك التصويتي لدول أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة إبان الثورات الاشتراكية التي شهدتها تلك الدول، حيث باتت أقرب إلى تأييد قضايا الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، وذلك على إثر التحولات الثورية الاشتراكية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية مثل: كوبا (1960)، وبيرو (1966)، والإكوادور (1963)، وفنزويلا (1959)، وجواتيمالا (1957)، وبوليفيا (1962)، والبرازيل (1961)، والأرجنتين (1963)، وبنما (1962)، والسلفادور (1959) (Volgy & Kenski, 1976).

يؤكد "بويد" في الدراسة التي أعدها عام 1987 أن السياسات الخارجية للوحدات الدولية تتغير كاستجابة للتغيرات السياسية وخصوصاً تلك التغيرات النابعة من عناصر البيئة الداخلية للنظم السياسية، وتأتي "الثورة" في مقدمة عناصر التغير السياسي، بوصفها عملية تشهد تغيرات سياسية ومجتمعية تطول تغير القيادة، والنخبة، والحكومات، والأيديولوجية. ومن ثم، يكون التغير في السياسة الخارجية نتيجة منطقية لذلك التغير السياسي (Boyde, 1987).

وفي سياق الربط بين الثورة وتغير السياسة الخارجية، جاءت الدراسة التي أعدتها "ماري فاندرلان" 1989، والتي قدمت إسهاماً في فهم السياسة الخارجية لنيكاراجوا في الفترة (1979–1986)، كما استعرضت الدراسة نماذج لتأثير ثورة "الساندينستا" على تغير سياسة نيكاراجوا الخارجية، وانعكس ذلك التغير في التحول الحاد في توجهات تلك السياسة نحو الولايات المتحدة، فقد أدت ثورة "الساندنيستا" إلى توتر العلاقات مع الولايات المتحدة في ظل إدارة ريجان. وكان ذلك هو التغير الأبرز في توجهات سياسة نيكاراجوا الخارجية من جراء تلك الثورة (Vanderlaan, 1989).

إن التغيرات الراديكالية التي شهدها النظام الفنزويلي إبان الثورة التي جاءت بالرئيس "هوجوشافيز" تمثل إطاراً تفسيرياً للتغير الراديكالي في سياسة فنزويلا الخارجية. فقد بدأت الجمهورية الرابعة في فنزويلا في غرة يناير 1959، وذلك حينما تولى "روميولو بيتانكورت" رئاسة الدولة، وأسس نظام حكم ديمقراطي واستقرت معالم الديمقراطية الليبرالية، واستطاعت فنزويلا خلال الفترة (1959-1999) أن تقدم

مثالاً ونموذجاً لباقي دول أمريكا اللاتينية في التحول نحو الديمقراطية، التي عرفت خلال تلك الفترة "بديمقراطية بونتو فيجو" (Punto Figo Democracy). وحينما جاء "هوجو شافيز" للحكم في 1999/2/2، أحدث تغييرات في سياسة فنزويلا الخارجية، وذلك من خلال إعادة تعريف وهيكلة دور فنزويلا في النظام الدولي، وبدا ذلك أكثر وضوحاً خلال الفترة (2005–2010). ولقد تبنى الرئيس "شافيز" أفكاره من القائد الثوري لأمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر "سيمون بوليفار" (Jones & Turner, 2011).

في السياق ذاته، جاءت الدراسة المقدمة من "كاستانيدا" الدبلوماسي المكسيكي الذي مثَّل بلاده في مصر، وذلك لبحث تأثير الثورة المكسيكية في مطلع القرن العشرين، على تغير سياستها الخارجية، وانتهى إلى إثبات العلاقة الارتباطية بين وقوع الثورة المكسيكية وتغير السياسة الخارجية للمكسيك (Castaneda, 1963).

لقد أحدثت الثورة المكسيكية التي بدأت منذ عام 1910، تغيراً واضحاً في سياستها الخارجية. ولاسيما التغير في توجيهات Attitude تلك السياسة؛ حيث زاد مستوى اهتمام المكسيك بالتنمية الاجتماعية والسياسية للشعوب في أنحاء عديدة من العالم، وخاصة في أمريكا اللاتينية. وقد وصف الرئيس المكسيكي الأسبق "إيميليو بورتس جل" (1928–1930) ذلك التغير في السياسة الخارجية المكسيكية من جراء الثورة، بأنه حدث يدعو للفخر من جانب المكسيك (Engel, 1969).

إن الثورات السياسية غالباً ما تكون سبباً في إحداث تغيرات ثقافية حادة؛ حيث تعصف الثورات بالقيم والبنى الثقافية القديمة وتأتي بنظم قيمية جديدة value system shift، ويترتب على ذلك تغير السياسة الخارجية، وذلك على غرار ما حدث في الحالة الصينية خلال حقبة الخمسينيات والستينيات على إثر الثورة الاشتراكية لـ "ماوتسي تونج". وكان من تجليات التغير في السياسة الخارجية الصينية، تطوير العلاقات الاقتصادية والتوقيع على بروتوكول تعاون تجاري مع كوبا في مارس 1967 لتعزيز صادرات الصين من الأرز إلى كوبا (Deshpande, 1968).

وفي الحالة الصينية، طرأ تغيرٌ واضحٌ في السياسة الخارجية الصينية نتيجة للثورة الماوية (1949)، فقد أفضت الثورة إلى تغير قواعد العملية السياسية برمتها في الصين، وقد تجلى ذلك في تغير التيارات والنخب السياسية، وكذا تغير العقيدة

والأيديولوجية السياسية، ومثَّل ذلك محدداً لتغير السياسة الخارجية الصينية لاحقاً (Economy, 2010).

لقد كانت الثورة البروليتارية – الثقافية في الصين محدداً مباشراً لتغير السياسة الخارجية الصينية، فالثورة الثقافية خلال الستينيات والسبعينيات خلقت واقعاً أيديولوجياً جديداً، أفرز نخباً جديدة، وأطراً مؤسسية مختلفة لعملية صنع القرار الخارجي؛ مما أدى إلى إعادة هيكلة توجهات وأهداف وأدوات السياسة الخارجية الصينية (Wang, 1977; Sutre, 1978).

تناول "سادري" الثورة وتأثيراتها على التغير في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للفاعل الثوري، وقام بتطبيق طروحاته على حالات: الصين بعد عام 1949، وكوبا بعد عام 1959، وإيران بعد عام 1979. وانتهى إلى تأكيد فرضياته بشأن العلاقة الارتباطية الموجبة (أو الاقترانية على أقل تقدير) بين الثورة وتغير السياسة الخارجية .(Sadri, 1997).

لقد اختبر الافتراض القائل إن "الأحداث المأساوية اللانمطية Catastrophic Events" مثل الثورات أو الأزمات الاقتصادية أو أزمة الشرعية، من شأنها أن تُحدِث تغيراً في السياسة العامة للدولة على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية. وانتهى "ويلسون" إلى أن سياسات النظام القديم (نظام ما قبل الثورة) لا تتسق والنظام الجديد (نظام ما بعد الثورة)، حيث يقوم الأخير باستخدام أيديولوجية جديدة، ونخب ومنظمات مغايرة، ونمط جديد من توزيع القوة؛ الأمر الذي يسبب تغيراً في السياسة الخارجية (Wilson, 2000).

إن حجم التغير في السياسة الخارجية ونطاقه وحدوده بعد الثورات السياسية دالة في مدى التغير الأيديولوجي الذي تحدثه الثورة، فالعامل الأيديولوجي للفاعل الثوري هو الحاسم في إحداث التغير في السياسة الخارجية. وقد تجلى ذلك بوضوح في الثورة الإيرانية، وثورات أوروبا الشرقية، وبعض ثورات أمريكا اللاتينية. بيد أن هذا العامل لم يكن حاسماً في حالة الثورات العربية إبان 2011، ومن ثم، لم تكن له تجليات واضحة على السياسات الخارجية لدول الثورات العربية (عبد الحي، 2013).

ومن الدراسات التي اهتمت بالربط بين الثورة وتغير السياسة الخارجية، دراسة "جريجور" عام 1967، التي حللت تأثير الثورة اللينينية في الاتحاد

السوفييتي على تغير سياستها الخارجية، مؤكدةً أن الثورة البلشفية (1917) كانت نقطة تحول فارقة في الاتحاد السوفييتي، أدت إلى تغير الأيديولوجية السياسية من الرأسمالية في ظل روسيا القيصرية، إلى الاشتراكية في ظل الاتحاد السوفييتي الجديد، ومن ثم مثلت الأيديولوجية الجديدة إطاراً حاكماً للسياسة الخارجية للدولة الجديدة؛ ما أدى إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية، حيث انصب تركيز السياسة الخارجية لنظام ما بعد الثورة على تحقيق أهداف "الثورة البروليتارية الدولية" International Proletarian Revolution (Gregor, 1967).

تعرضت دراسة للتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية لروسيا القيصرية إبان ثورة 1917 وتحولها إلى الاتحاد السوفييتي، وذلك من جراء تغير منظومة القيم الأيديولوجية الحاكمة والتحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وانعكاس ذلك على تغير السياسة الخارجية السوفييتية (Debo, 1979).

لقد تعرضت دراسة "ليجفولد" للتغير الحادث في السياسة الخارجية السوفييتية بسبب الثورة البلشفية 1917، بدءاً من كون الثورة محدداً لتغير تلك السياسة، مروراً بالتحولات الثورية التي ميزتها منذ عشرينيات القرن المنصرم، وانتهاءً برسوخ مبادئ وأسس الثورة ضمن التوجهات العامة للسياسة الخارجية السوفييتية (Legvold, 1988).

وفي السياق ذاته، تنطلق دراسة أخرى من التأثير الذي أحدثته الثورة البلشفية على السياسة الخارجية السوفييتية؛ حيث إن الثورة خلقت واقعاً أيديولوجياً جديداً بأطر قيمية وأسس مذهبية – سياسية جديدة أسهمت في تغير السياسة الخارجية السوفييتية (Kull, 1992).

أشارت إحدى الدراسات إلى أن الثورات تقود إلى تغيرات أيديولوجية يترتب عليها تغير منظومة القيم السياسية الحاكمة، ومن ثم، تتغير خريطة أولويات السياسة الخارجية سواء من حيث الأهداف، أو الأدوات، أو التوجهات، أو دوائر الحركة الخارجية وأولوياتها، أو كل ما سبق معاً. وهذا هو ما حدث مع السياسة الخارجية الإيرانية إبان الثورة، حيث أصبحت سياستها الخارجية مؤدلجة بامتياز.

فمنذ اندلاع الثورة الإيرانية لعبت الأيديولوجية دوراً كبيراً في تحديد السلوك الإيراني وطبيعة علاقاته الخارجية. فقد عمدت إيران إلى تمويل التنظيمات الشيعية

في دول الخليج بما يدعم استقرار الحكم في طهران، كما كان للأيديولوجية الإيرانية دورٌ واضحٌ في حرب إيران ضد العراق (مطر، 2004).

قدمت "الثورة الإسلامية" في إيران 1979 نموذجاً نظرياً وعملياً جديداً في السياسة الخارجية الإيرانية؛ حيث كانت الثورة محدداً مهماً لتغير توجهات السياسة الخارجية الإيرانية سواء في محيطها الإقليمي أو على المستوى العالمي، فقد أسهمت الثورة الإيرانية في خلق هوية جديدة تبلورت عن التغير الأيديولوجي الناتج من الثورة، أدت بدورها إلى تغير السياسة الخارجية الإيرانية، بحيث أصبحت تستند إلى المفاهيم الإسلامية، ومن ثم، هيمنة الخطاب الأيديولوجي على السياسة الخارجية الإيرانية، وباتت تلك الأيديولوجية موظفة في تحديد المعايير (norm defining function) (Dehshiri & Majidi, 2008-2009).

لقد كانت الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 محدداً أساسياً في إحداث تغيرات واضحة في السياسة الخارجية الإيرانية؛ حيث أدت الثورة إلى جعل الأيديولوجية الإسلامية هي المعيار في النسق العقدي ومنظومة القيم الحاكمة لسياسات إيران الخارجية. ومن ثم، كانت الثورة حافزاً لتبني سياسة خارجية إيرانية مغايرة في مرحلة ما بعد الثورة، وشملت تغيراً في الأهداف والتوجهات العامة، وانحازت إلى معاداة الغرب "العلماني" وأعطت أولوية لتصدير الثورة (Saidabadi, 1996).

وبالنظر إلى الحالة الإيرانية، نجد أنها تمثل نموذجاً واضحاً لبرهنة العلاقة بين الثورة وتغير السياسة الخارجية؛ حيث أدت الثورة الإيرانية عام 1979 إلى تغير منظومة القيم السياسية، وتغير الأيديولوجية، وتغير النخب الحاكمة، وانعكس ذلك بشكل جلي على تغير السياسة الخارجية الإيرانية منذ الثمانينيات (Maloney, 2002).

لقد مثلت السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة تحدياً لنظريات السياسة الخارجية السائدة، التي ترى أن السياسة الخارجية للدول النامية ما هي إلا ترجمة لمصالح الدول الكبرى.

فالسياسة الخارجية الإيرانية منذ قيام الثورة 1979 لا يمكن تفسيرها إلا من خلال دراسة التفاعل بين العوامل الداخلية المتعلقة بطبيعة النظام الثيوقراطي الذي أسفرت عنه الثورة، وكانت القيادة الدينية "الثيوقراطية" واحدة من أبرز وأهم تجلياتها، وأصبحت الأيديولوجية الدينية لتلك القيادة هي المتغير الحاكم في صنع السياسة الخارجية. لذلك، كان التغير في السياسة الخارجية الإيرانية انعكاساً للثورة

وما خلفته من تحولات نظمية على صعيدي القيادة السياسة، والأيديولوجيا. ولذلك، جاءت التغيرات السريعة والحادة في قيم السياسة الخارجية الإيرانية ومبادئها وأهدافها وتوجهاتها وأدواتها. وتجلت معالمها في العلاقات الإيرانية مع الغرب بصفة عامة، ومع الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة (Moshavsr, 2003).

اختبرت إحدى الدراسات أثر الثورة الإيرانية (1979)؛ وما أفرزته من ثقافة سياسية جديدة في نظام ما بعد الثورة؛ على السياسة الخارجية لإيران الثورة، حيث أقصيت القيم الديمقراطية من منظومة تلك الثقافة السياسية، ومن ثم، جاءت السياسة الخارجية رافضة للنظام الدولي وما يتبناه من قيم الديمقراطية الليبرالية (Nazer, 2001).

وفي سياق تأثير الثورة على التغير الأيديولوجي، وانعكاسه على تغير السياسة الخارجية، تؤكد خبرة اليمن الجنوبي إبان ثورته الماركسية في ستينيات القرن المنصرم أن منظومة القيم للنظام الجديد بعد الثورة قد تغيرت، وذلك في ضوء تغير الأيديولوجية السياسية، وانعكس ذلك على تغير سياسته الخارجية (Halliday, 1991).

يترتب على الثورات السياسية – في بعض الأحيان – تحول من الأنظمة السلطوية نحو الديمقراطية، ويكون ذلك سبباً لحدوث التغير في السياسة الخارجية. وتستند هذه المقولة إلى طروحات نظرية "السلام الديمقراطي" والتي تفترض أن الديمقراطية تعزز السلام، وأن التحول الديمقراطي من شأنه أن يغير السياسة الخارجية نحو التعاون والسلام، والابتعاد عن السلوكيات العدائية في الساحة الدولية. بيد أن تلك النظرية تعرضت للعديد من الانتقادات (Layne, 1994; Mesquite et al., 1999; Russet & Ray, 1995).

في هذا السياق، ركزت دراسة " كوزيمياكن" على الثورة التي قادها "بوريس يلتسن" وأسقطت نظام الاتحاد السوفييتي، وترتب عليها التحولات الديمقراطية التي شهدتها روسيا الاتحادية منذ مجيء "يلتسن" للسلطة، وانعكست على تغير السياسة الخارجية الروسية في الفترة (1991–1995) مقارنة بتوجهات تلك السياسة خلال فترة "ميخائيل جورباتشوف" (1985 -91) (Kozhemiakin, 1997).

يرى "كوزيمياكن" أن المثال الأوضح على تغير سياسة روسيا الخارجية من جراء الثورة والتحول الديمقراطي، يتمثل في قرار "يلتسن" بتأييد العقوبات المفروضة من جانب الولايات المتحدة ضد يوغوسلافيا. بيد أن الدراسات ترى أن التغير في السياسة الخارجية السوفييتية بدأت إرهاصاتها منذ مجيء

"جورباتشوف" (1985)، وذلك في ضوء سياساته الليبرالية الجديدة (البيروسترويكا والجلاسنوست)، التي مثلت بدورها ثورة على الفكر الماركسي الكلاسيكي، وهو ما أكدته أغلب مراكز الفكر السوفييتية، ومن أمثلها "أكاديمية العلوم للاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية" (MEMO) (Checkel, 1993).

ومن الدراسات التي تطرقت لأثر التحولات الديمقراطية – التي قد تنجم عن الثورات – على تغير السياسة الخارجية، دراسة "راذر"؛ حيث يؤكد أن التحول الديمقراطي يقود إلى تغيرات (إيجابية) في السياسة الخارجية للدولة. ويستشهد بأمثلة وحالات من دول أوروبا الشرقية التي شهدت ثورات إبان الحرب الباردة دفعتها نحو التحول للديمقراطية، وقد انعكس ذلك على تغير سياساتها الخارجية بالتقارب نحو الولايات المتحدة (حالتي: التشيك، والمجر). وهناك مثال آخر، وهو الرئيس المصري "أنور السادات" الذي تبنى "سياسة الباب المفتوح" Open Door Policy في منتصف السبعينيات، والتقارب مع الولايات المتحدة والغرب على خلفية السياسات الليبرالية التي تبناها داخلياً (Rather, 2009).

ثم هناك حالات أخرى شهدت تحولات ديمقراطية في الثمانينيات والتسعينيات مثل: إثيوبيا، وهندوراس، ونيبال، وغانا، والسنغال، وكمبوديا؛ وجميعها شهدت قدراً من التغير في سياستها الخارجية، ولاسيما بالتقارب نحو الولايات المتحدة. كما أن هناك حالات أخرى شهدت ثورات مثل إيران (1979)، وكذلك نيكاراجوا وكوبا، والأرجنتين، ونتج من بعض تلك الثورات تحولات ديمقراطية، أدت إلى تغير سياساتها الخارجية، بيد أن التغير جاء في اتجاه معارض للتوجهات الأمريكية (Snyder, 1999).

ويمكن قياس التغير في توجهات السياسة الخارجية لتلك الدول من خلال متابعة السلوك التصويتي حيال القضايا التي تهم الولايات المتحدة في الأمم المتحدة (Hagan, 1989).

إن الثورة في البرتغال عام 1974، التي اندلعت بفعل انقلاب عسكري حظي بالشرعية السياسية، ومن ثم، سعى العسكريون إلى إرساء نظام ديمقراطي، وأسهمت التحولات الديمقراطية في نظام ما بعد الثورة في إحداث تغيرات كبيرة في السياسة الخارجية للبرتغال. وينطبق ذات المنطق على الحالة الإندونيسية (Gorjao, 2002).

لقد كانت الثورة البرتغالية سبباً مباشراً في إحداث تغييرات كبيرة وفعلية في النظام السياسي البرتغالي، بدءاً بتغير النخب الحاكمة، وتغير الأفكار السياسية التي

تمثل السياق العام لنظام الحكم، مروراً بتغير نمط اتخاذ القرار في نظام ما بعد الثورة من خلال تغير مؤسسات الدولة الرسمية، وقد انعكست كل تلك التغيرات بشكل واضح في تغير السياسة الخارجية للبرتغال (Bermo, 1988).

كذلك، أدت الثورة الأوكرانية (البرتقالية) إلى إحداث تغيرات كبيرة في النظام الداخلي، انعكست في تغير القيادة السياسية، وتغير النخبة، ثم تغير الأيديولوجية، ومن ثم، تغيرت طبيعة العلاقات بين القوى السياسية والحزبية، وانعكس كل ذلك على تغير السياسة الخارجية في الدولة الجديدة بعد الثورة (Armstrong, 2004).

وبالمثل، كانت "الثورة الوردية" في جورجيا، محدداً رئيساً لتغير سياستها الخارجية؛ حيث ترتب عليها جملة من التغيرات شملت النخب السياسية، والقيم والأفكار والأيديولوجيات السياسية؛ مما رتَّب تغيراً في سياسة جورجيا الخارجية (Gvalia, 2011).

إن تأمل الأدبيات السابقة فيما خص "الثورة كمحدد لتغير السياسة الخارجية"، يوضح أن تلك الدراسات تتفق في:

– تعتبر "الثورات السياسية" أحد العوامل والمحددات الرئيسة التي تدفع نحو تغير السلوك السياسي الخارجي للفاعل الثوري، بيد أنها تختلف في حجم ونطاق ذلك التغير؛ فبعضها يرى أن الثورة لا تُحدِث إلا تأثيرات محدودة وطفيفة على السياسة الخارجية، بينما يرى ضربٌ آخرٌ من الدراسات أن الثورة تتسبب في تغييرات جذرية – هيكلية في السياسة الخارجية.

– للثورة أنماط وتوجهات مختلفة تنعكس في اختلاف توجهات وأهداف السياسة الخارجية للفاعل الثوري لاحقاً. فقد تكون الثورة دينية (إيران 1979)، وقد تكون أيديولوجية ضد نظام رأسمالي (الاتحاد السوفييتي 1917، والصين 1949، وكوبا 1960)، وقد تكون ضد نظام مدني (تشيلي 1973)، أو ثورة ضد نظام موالٍ للاستعمار (مصر 1952)، وقد تكون ضد أنظمة استبدادية (البرتغال 1974، مصر 2011، تونس 2011، سوريا 2011).

بيد أن تلك الأدبيات السابقة يختلف بعضها عن بعض في ما يأتي:

– تعطي بعض تلك الأدبيات وزناً نسبياً كبيراً للثورة في إحداث التغير في السياسة الخارجية، وتعتبرها العامل الحاسم والمحوري في ذلك التغير، في حين لا

تعطي بعضُ تلك الدراسات للثورة إلا وزناً محدوداً وغير مؤثر – مقارنة بالمحددات الأخرى – للتغير في عملية التغير في السياسة الخارجية.

– يذهب بعض تلك الدراسات إلى اعتبار الثورة سبباً مباشراً للتغير في السياسة الخارجية، وحجتها في ذلك أن الثورة – في حد ذاتها – تمثل محدداً يدفع مباشرة إلى تغير السلوك السياسي الخارجي للفاعل الثوري. بيد أن كثيراً من تلك الدراسات ينظر للثورة بوصفها سبباً ومحدداً غير مباشر للتغير في السياسة الخارجية، حيث تفضي الثورة إلى تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية، ينتج عنها تغيرات في القيادة السياسية؛ والنخبة الحاكمة؛ والأيديولوجية السياسية؛ ونمط العلاقات المدنية – العسكرية؛ والتحول السياسي الديمقراطي، وجميع تلك التحولات السياسية والمجتمعية هي التي تقود في نهاية المطاف إلى تغير السياسة الخارجية.

– تختلف تلك الدراسات في علاقة الثورة بالتحول الديمقراطي، ومن ثم، تأثير الأخير على تغير السياسة الخارجية؛ حيث ترى بعض الدراسات أن الثورة تفضي إلى تحولات سياسية ديمقراطية تدفع نحو تبني سياسة خارجية مغايرة، على غرار ما حدث في كوريا الجنوبية؛ وأوكرانيا؛ والمكسيك؛ وإندونيسيا؛ وغانا. في حين ترى دراسات أخرى أن الثورة ليست بالضرورة سبباً لبناء الديمقراطية (مصر 1952؛ وإيران 1979). وعليه فإن التغير في السياسة الخارجية في الحالتين الأخيرتين يُعزى إلى عوامل أخرى مرتبطة بالثورة غير التحول الديمقراطي.

وواقع الأمر، أنني أتفق مع تلك الأدبيات السابقة في عددٍ من النقاط، منها:

– أن "الثورة" مصدر مهم – مباشر في بعض الأحيان وغير مباشر في أحايين أخرى – لتغير السياسة الخارجية.

– قد ينتج عن الثورة تغير في القيادة السياسية، والأخيرة هي بمثابة العامل الأهم في تغير السياسة الخارجية للفاعل الثوري على غرار ما حدث في: مصر إبان عبد الناصر؛ وروسيا إبان جورباتشوف في التسعينيات، ثم إبان بوتن في العقد الأول من الألفية الجديدة؛ ونهرو في الهند؛ ونكروما في غانا؛ وسوكارنو في إندونيسيا.

وفي المقابل أختلف مع تلك الأدبيات السابقة في عددٍ من النقاط، منها:

– "الثورة" ليست بحد ذاتها هي التي تقود إلى تغير السياسة الخارجية، وإنما تُحدِثُ تغيرات داخلية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من شأنها إعادة ترتيب نمط توازن القوى السياسي والاجتماعي لدولة

الفاعل الثوري، وتكون تلك التحولات هي المسؤولة عن "تغير السياسة الخارجية" للفاعل الثوري.

– من الناحية التحليلية، ليست "الثورة" العامل الوحيد المسؤول عن تغير السياسة الخارجية؛ فهناك عوامل أخرى نابعة من البيئة الخارجية (كالتهديدات العسكرية؛ والتهديدات الأمنية غير العسكرية؛ والقابلية للاختراق). وهذا التفسير الأخير تعضده مقولات نظرية "الواقعية البنيوية" التي ترى أن تغيرات النظام الدولي وتحولاته هي التي تؤثر بقوة في الأنظمة الفرعية الإقليمية وفي السياسات الخارجية للدول. ومن ثم، فإن تغير النظام الدولي يفضي بالضرورة إلى تغير في السياسات الخارجية للدول.

وأخيراً، يمكن الاستفادة من تلك الأدبيات فيما خص تحليل العلاقة بين الثورات (كمحدد) وتغير السياسة الخارجية في ما يأتي:

– بالنظر إلى الثورات السياسية (Revolutions) بوصفها أحد أسباب ومحددات تغير السياسة الخارجية، فإن إسهام الأدبيات النظرية في حقل السياسة الخارجية قد انتهى إلى أن هناك علاقة سببية بين وقوع الثورات السياسية من ناحية، وتغير السياسة الخارجية من ناحية أخرى؛ ذلك أن الثورة السياسية من شأنها أن تُحدِث تغيراً في بنية النظام السياسي الداخلي للدولة، ويكون ذلك نتيجة لتغير واحد أو أكثر من العناصر والمكونات الأساسية في النظام السياسي، وهي: القيادة السياسية، والنخبة الحاكمة، والأيديولوجية، وقد يطول التغيير كل تلك العناصر معاً.

– إن التغير في السياسة الخارجية بعد الثورات السياسية دالة في مدى التغير الأيديولوجي الذي تحدثه الثورة؛ فالعامل الأيديولوجي للفاعل الثوري هو الحاسم في إحداث التغير في السياسة الخارجية. وقد تجلى ذلك بوضوح في الثورة الإيرانية، وثورات أوروبا الشرقية، وبعض ثورات أمريكا اللاتينية.

– لا يقل متغير القيادة السياسية أهمية وتأثيراً على السياسة الخارجية للفاعل الثوري عن المتغير الأيديولوجي، وهو ما برهنت عليه خبرات وتجارب كثير من الحالات الإمبريقية للثورات في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.

ثالثاً – الثورة (الثورات) وأشكال/أنماط تغير السياسة الخارجية:

يميز الباحثون في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بين نمطين أساسيين للتغير: أولهما نمط "التغير التدريجي" أو الاعتيادي في السياسة الخارجية،

وهو النمط الدارج والمألوف في معظم سلوكيات السياسات الخارجية للدول. حيث تتغير السياسة الخارجية شأنها شأن كل السياسات العامة، استجابة للعديد من المتغيرات والمحددات سواء الموضوعية – الداخلية والخارجية – أو النفسية. ويمكن القول إن التغير في السياسة الخارجية يتسم في معظم الحالات بالتدرج، ويقصد بالتدريجية في تغير السياسة الخارجية (Incrementalism in Foreign Policy Change) أن السياسة الخارجية للوحدة الدولية لا تتغير تغيراً جذرياً عبر الزمن، إلا في حالات نادرة، وأن الوحدة الدولية تتجه عادة نحو إقرار الأبعاد الرئيسة لسياستها الخارجية وقبول التغير المحدود في الأبعاد الهامشية لتلك السياسة. إن التغير التدريجي للسياسة الخارجية يبدأ بمجموعة من السلوكيات المحدودة والقرارات التكتيكية التي تختلف عن التوجه الرئيس للسياسة الخارجية، وعبر فترة من الزمن يؤدي تراكم التغيرات المحدودة (التدريجية) إلى تغير شامل في التوجه الرئيس للسياسة الخارجية. ويمكن تفسير الطبيعة التدريجية للتغير في السياسة الخارجية في ضوء كونها خطة أو برنامج عمل خارجياً للوحدة الدولية، ومن ثمَّ تتضمن الدخول في تحالفات وتعهدات وتعاقدات وعلاقات دولية متشابكة، تتطلب تخصيص الموارد المختلفة للوفاء بتلك الالتزامات، ومن ثم، فإنه ليس من اليسير أن تغير الدولة من طبيعة تلك الارتباطات بشكل مفاجئ (سليم، 1998؛ Goldmann, 1988; Schraeder, 1994).

أما النمط الثاني لتغير السياسة الخارجية، فهو "التغير الثوري" (Revolutionary Transformation) أو ما يسمى "بالتغير الهيكلي أو الجذري" في السياسة الخارجية، وذلك بإعادة هيكلة السياسة الخارجية (Volgy & Schwarz, 1988) Restructuring Foreign Policy ويقصد بذلك انتهاء نمط من السياسة الخارجية وإحلاله بنمط جديد من التوجهات والسياسات. ويحدث التغير الجذري في السياسة الخارجية في الدول النامية وفى الدول التسلطية عموماً في معظم الأحوال (سليم، 1998؛ Holsti, 1982a; Holsti, 1982b; Hagan, 1994; Hagan & Rosati, 1994; Midlarsky, 1981; Rosati, 1994; Rothstein, 1977).

وفيما خص تأثير الثورة على نمط التغير في السياسة الخارجية، ترى المدرسة الواقعية الجديدة أن الثورات سرعان ما تتأثر بقيود النظام الدولي شأنها شأن باقي الدول. ومن ثم، فإنها ستتصرف في إطار تلك القيود، ومن ثم، فإن التغير

في السياسة الخارجية لن يكون جذرياً في أعقاب التحول الثوري. فالسياسة الخارجية بطبيعتها تميل إلى التغير التدريجي؛ إذ نادراً ما يحدث "انقطاع" في السياسات الخارجية للنظامين السياسيين المتتاليين. ويرجع ذلك إلى أن السياسة الخارجية تنتج ارتباطات دولية يصعب على النظام الجديد التخلي عنها في فترة زمنية وجيزة (Walt, 1992).

وقد قدم "هولستي" أمثلة لحالات التغير الجذري في السياسة الخارجية للدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأشار إلى أن هناك أربعة أنماط للسياسة الخارجية يتم التغير من نمط إلى نمط آخر منها، وهي (Holsti, 1982b): العزلة، والاعتماد على الذات، والاعتماد، والتنويع غير المنحاز (عدم الانحياز. التنويع).

وقد طبق "هولستي" نموذجه في (إعادة هيكلة) السياسة الخارجية – النابع من تغيرات سياسية داخلية بالأساس كالثورة – على عدد من الحالات، مثل: بوتان في آسيا، التي شهدت تغيراً هيكلياً في سياستها الخارجية خلال الفترة (1958-1962) وذلك بالتحول من نمط "العزلة" إلى "الاعتماد" (Holsti, 1982c). كما طبق نموذجه أيضاً على الحالة الكندية خلال حقبة السبعينيات، التي شهدت تغيراً في سياستها الخارجية من التبعية (الاعتماد) Dependence على الولايات المتحدة وحسب، إلى التنوع وخلق دوائر جديدة للسياسة الخارجية الكندية، وهو تغير أصيل في التوجهات الخارجية لتلك السياسة (Holsti, 1982d).

وطبقه كذلك على بورما، التي شهدت تحولاً في توجهاتها الخارجية من التنوع Diversification في الحركة الخارجية، وتعدد دوائرها الخارجية، إلى اتباع سياسة العزلة Isolation، وهو تغيرٌ دراماتيكي في السياسة الخارجية لبورما ناتج من متغيرات في البيئتين الداخلية والخارجية لذلك البلد (Holsti, 1982e).

وفي السياق ذاته، تناولت إحدى الدراسات الثورة الاشتراكية في "جرينادا" (1983-1997) وهي واحدة من أصغر الدول. فقد تشكل لدى نخبة صنع القرار الخارجي مدركات سلبية حيال الولايات المتحدة ومدركات إيجابية حيال "كوبا". ومن ثم، فقد تغيرت السياسة الخارجية لجرينادا بعد الثورة تغيراً طفيفاً من نمط الاعتماد على الولايات المتحدة، إلى نمط الاعتماد على "كوبا"؛ أي أن نخبة صنع القرار في "جرينادا" بعد الثورة تبنت نمط تبعية (الهامش – الهامش) (Costa, 2011).

وبالنظر إلى السياسة الخارجية لتنزانيا خلال الفترة (1967-1977)، لوحظ أنها شهدت تغيراً هيكلياً بالتحول من نمط "الاعتماد" إلى نمط "التنويع غير المنحاز" (Shaw & Msabaha, 1982).

وقد انتهى "روبنسون" إلى أن الثورة الماوية في الصين قد سببت تغيرات في السياسة الخارجية الصينية، ولاسيما خلال الفترة (1959-1976)، وكان النمط السائد لتلك التغيرات هو "التغير الجذري وإعادة الهيكلة" في سياسة الصين الخارجية (Robinson, 1982).

وانطلاقاً من نمطي التغير في السياسة الخارجية (التدريجي، والهيكلي)، يميز "تشارلز هيرمان" بين أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية، هي (Hermann, 1990):

1 – التغير التكيفي Adaptive (Adjustment) Change: ويقصد به تغير في مستوى الاهتمام – بالزيادة أو بالنقص – الموجه إلى قضية معينة، أو إلى مجال اهتمام معين، أو تغير مستوى الاهتمام بدائرة حركة معينة. مع استمرار اعتماد السياسة على أدواتها السياسية كما هي.

2 – التغير البرنامجي Program Change: أي تغير أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، كإحلال الأداة الدبلوماسية التفاوضية محل الأداة العسكرية، أو تكثيف الاستعانة بالأداة الاقتصادية عوضاً عن التفاوض، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، مع استمرار الأهداف.

3 – التغير في الأهداف Goal Change: ويشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية ذاتها والتركيز على أهداف أخرى.

4 – التغيرات في التوجهات الدولية للسياسة الخارجية International Orientation Change: وهو أكثر أشكال التغير في السياسة الخارجية تطرفاً، وينصرف إلى إعادة صياغة توجهات الدولة تجاه الشؤون الدولية. وبطبيعة الحال، فإن تغير توجهات السياسة الخارجية للفاعلين الدوليين يترتب عليه تغير في أنشطة هؤلاء الفاعلين وأدوارهم. فالتغير في هذه الحالة يشمل معظم جوانب دور الفاعل على الصعيد الدولي. (شكل 6).

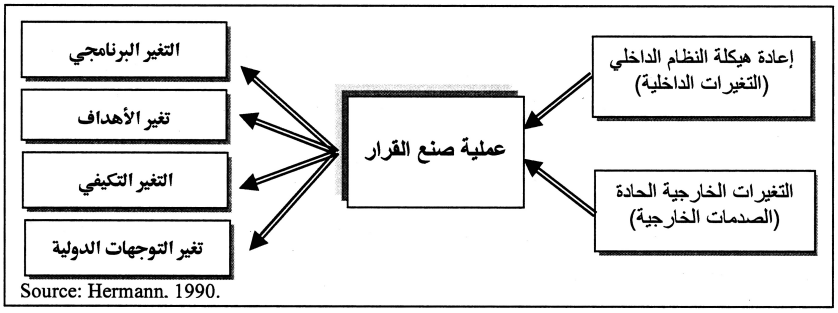

شكل (6): تصور "هيرمان" لأشكال تغير السياسة الخارجية

ويرى "هيرمان" أن المستوى الأول من مستويات التغير الأربعة السابق الإشارة إليها لا يمثل تغيّراً في السياسة الخارجية، وأنَّ التغير الحقيقي الذي يقصده ينصرف إلى المستويات الثلاثة الأخرى، كما أضاف أن المستوى الأخير للتغيّر (التغير في التوجهات) نادر الحدوث، وأنَّ غالبية أشكال التغير تحدث في المستويين الثاني والثالث.

ويتضمن التغيير كلاً من مجالات التغيير ومداه، وتشمل المجالات ثلاثة موضوعات: سياسية واقتصادية وأمنية. ويشير التغير في المجال السياسي إلى التغير في النشاط الدبلوماسي للدولة، مثل: المفاوضات والتمثيل الدبلوماسي. ويشمل التغير في المجال الاقتصادي تغيرات في أنشطة التجارة والاستثمار والعمالة وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي، ويشير التغير في المجال الأمني إلى كيفية تعامل الدول مع مختلف أنواع التهديدات سواء العسكرية وغير العسكرية، ويجب أخذ التأثير في المجالات الثلاثة بعين الاعتبار ومدى قوة التأثير في كل منها.

أما مدى التغير فينصرف إلى عدد الفاعلين الذين يوجه إليهم التغير في السياسة الخارجية، (فاعل واحد أو مجموعة صغيرة أم كبيرة من الدول، أو أنها تهدف لإعادة تشكيل النظام الدولي). أي أن هذا المدى يرتبط بالدوائر التي تدور فيها حركة السياسة الخارجية للوحدة الدولية. في حين ينصرف أثر التغير إلى تعرف كيفية تأثير التغير على الفاعلين والمجالات (قياس الأثر)، ويتحقق ذلك من خلال النظر إلى تفاصيل هذا التغيّر: ما الذي تغير بالفعل، وكيف أثر هذا التغير على علاقة الوحدة بالفاعلين ذات الصلة في المجالات المختلفة؟، أتحسنت العلاقات أم بقيت كما هي أم أنها تدهورت؟. ومن المهم أيضاً النظر – في هذا السياق – إلى

الصورة العامة للتغيير: أتغيرت هذه السياسة نحو نهج أكثر نشاطاً أم أنها قد تحركت نحو مزيد من نهج العزلة؟ (جوهر، 2013).

قامت "باتريشيا" بتحليل التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الفرنسية إبان ثورة عام 1789، وانتهت إلى أن الثورة كانت عاملاً أساسياً في تغير السياسة الخارجية الفرنسية، بيد أن تلك التغيرات اتخذت نمطاً بطيئاً واتسمت بالتدرج Incremental خلال المراحل الأولى للثورة (Howe, 2008).

على العكس من حالتي الثورة: الفرنسية 1789، والمصرية 2011، كانت الثورة الروسية 1917 سبباً مباشراً في إحداث تحولات جذرية وسريعة في السياسة الخارجية الروسية، وعبرت عن نفسها منذ بواكير الثورة، وتجسدت في تغير أهداف تلك السياسة وأدواتها وتوجهاتها، وكذا تغير خريطة الحلفاء والأعداء إقليمياً ودولياً (Chamberlain, 1997).

انطلاقاً من الفرضية القائلة: "إن السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للتطورات والتغيرات الداخلية"، فإن ثمة عوامل تؤثر في أشكال (أنماط) تغير السياسة الخارجية للدول بعد الثورة، وهي (أبو زيد، 2011):

1 – **الخيارات الوطنية:** ويقصد بها الاتجاه العام بين النخب الحاكمة وقادة الدولة نحو تبني سياسات بعينها، أو اختيار نوعية نظام حكم معين، أو اتباع أيديولوجية سياسة أو توجه اقتصادي معين، أو مسار ونوعية سلوك خارجي معين، وهو ما سيكون له انعكاساتُه وتداعياتُه على السياسة الخارجية للدولة، بصورة قد تؤدي إما إلى انخراط الدولة في المجتمع الدولي، إن توافقت خياراتها الوطنية مع الاتجاهات الدولية السائدة، وإما إلى عزلتها أو نبذها بعيداً عن المجتمع الدولي ومؤسساته وهياكله التنظيمية في حال غياب ذلك التوافق.

لقد أدت الخيارات الوطنية التي انبثقت عن الثورة في دول مثل: فرنسا وروسيا ومصر وكوبا، إلى انخراطها في صراعات دولية مسلحة مع الدول الكبرى والقوى الإقليمية المحيطة بها، نتيجة تصور النخبة السياسية في هذه الدول بعد الثورات أن هذه الخيارات المتعارضة معها تعني – بصورة أو بأخرى – تهديداً لمصالحها وأمنها واستقرارها الداخلي.

2 – **الأداء الوطني:** ويعني الاستقلال النسبي عن إستراتيجيات الفاعلين الآخرين، ومن ثم الاستقلالية في بناء العلاقات الثنائية والجماعية مع الآخرين.

ويمكن القول إن درجة نجاح أو فشل الحكومات الوطنية المنبثقة عن التغيرات الثورية سيكون لها عظيم الأثر في السلوك الخارجي للدولة في مرحلة ما بعد الثورة؛ حيث يسهم نجاح حكومات ما بعد الثورة في إدارة المرحلة الانتقالية بسلامة؛ وتحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية؛ في تدعيم قدرتها على صياغة سياسة خارجية جديدة تقوم على الإيجابية والتعاون مع الآخرين. أما إذا فشلت الحكومات الوطنية للثورات في إدارة مرحلة ما بعد التغير الثوري، وأخفقت في تحقيق إنجازات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فسيكون فشلُها باعثاً لتبني سياسات خارجية عدوانية والانخراط في صراعات خارجية كمخرج من الأوضاع المحلية غير المستقرة. لقد كان لفشل النظام الثوري – الذي انبثق عن الثورة الفرنسية وانتشار الصراعات السياسية المحلية – دورٌ في تبني سياسات خارجية عدوانية، انتهت بشن حروب مع بريطانيا والنمسا وبروسيا. وفي المقابل، كان لنجاح بعض الدول الثورية في إدارة مرحلة ما بعد الثورة وإرساء نظام محلي مستقر سياسياً واقتصادياً دورٌ في تنشيط سياستها الخارجية، وتدعيم مكانتها الإقليمية والدولية كما كان الحال مع مصر "ناصر" وكوبا "كاسترو".

3 – **طبيعة السياسات المحلية:** إن الطبيعة البنائية والمجتمعية للسياسة المحلية تؤثر في السلوك الخارجي للدولة، فإما أن تكون داعمة لتقويتها وتنشيطها وتحفيزها على التعاون مع الدول الأخرى، إذا كانت السمة المميزة لها التوافقية والائتلافية والتعددية، وذلك إذا ما حدث التغيير بطرق سلمية غير عنيفة. إن تماسك عملية صنع القرار السياسي الداخلي وترابطها، ووضوح الأهداف والإستراتيجيات الوطنية في ذهن وإدراك صنّاع القرار من جانب، وتوافق وإجماع النخب السياسية (ولو نسبياً) ومدى رضاهم عن طبيعة العملية السياسية المحلية من جانب آخر، سيكونان دافعاً إلى انتهاج سياسة خارجية فعّالة ومتماسكة، تعكس المطالب والطموحات الشعبية لمواطنيها، والسعي إلى تحقيق إنجازات في مجال السياسة الخارجية، وتدعيم مكانتها ودورها الخارجي، وهو ما سيسهم في تحسين صورتها وجذب واستقطاب الحلفاء والمساندين لأهدافها وقيمها ومبادئها، وبالطبع لمصالحها.

وإما أن تكون تنافسية وصراعية وعنيفة، ومفتقدة للإجماع والتوافق الوطني؛ حيث تسعى كل جماعة سياسية أو حزبية إلى الاستقلال ومحاولة الاستئثار بالقوة السياسية دون الغير (الإقصاء)، وبما يزيد من حدة الضغوط المفروضة على صانع ومتخذ القرار الخارجي للدولة. فالعملية السياسية الداخلية التي يسودها الشقاق

والاستقطاب السياسي والحزبي وعدم وضوح الرؤية، ستكون عاملاً على تنفير الدول الأخرى وإبعادها عن الانخراط في بناء علاقات قوية مع دول تعاني اهتزاز دعائم شرعيتها واستقرارها السياسي. فضلاً عن أن عدم التماسك والتضارب الداخلي، وزيادة الضغوط التي تفرضها البيئة المحلية على صانع القرار ستؤثر في مدركاته وتصوراته، ومن ثم مخرجات قراراته حول سياساته وسلوكياته الخارجية بصورة قد تولّد عداوات أو خلافات مع بعض الدول الأخرى. فقد يفرض تراكم الضغوط الداخلية على صانع القرار الميل إلى اتخاذ خطوات غير محسوبة، أو مغامرات خارجية، لتغطية عجزه ووهنه الداخلي.

إن بناء "السياسة الخارجية" للدولة بعد الثورة، ومن ثم، تحديد ماهية ونمط التغيير الذي طرأ عليها، يرتبط بعدد من العوامل والإشكاليات، في مقدمتها مدى مؤسسية عملية صنع السياسة الخارجية قبل الثورة، ومدى استمرارية تلك المؤسسات بعد الثورة، وهنا من المتوقع أن يكون حجم التغير في السياسة الخارجية بعد الثورة محدوداً. وعلى النقيض من ذلك، فإن الدول التي تتمحور فيها السياسة الخارجية حول شخص القائد السياسي – كحالة النظم العربية – يكون التغير في سياستها الخارجية إبان الثورات واضحاً وهيكلياً أحياناً.

وتمثل شبكة المصالح الإقليمية والدولية قبل الثورة وبعدها محدداً أساسياً في تحديد شكل التغير في سياستها الخارجية بعد الثورة. في هذا الخصوص، فإن السياسة الخارجية المحافظة التي اتبعتها كل من مصر وتونس قبل الثورة (2011) تفضي إلى تغير تدريجي وهادئ في سياستهما الخارجية بعد الثورة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحالة الليبية مرشحة – بعد استقرار الأوضاع بها واستكمال بناء مؤسسات الدولة – لأن تشهد سياستُها الخارجية تغيرات هيكلية بعد ثورة 2011 (علوي، 2013).

4 – **دور العسكريين في العملية السياسية:** تعتبر عملية تحديد المواقع والأدوار السياسية بين المدنيين والعسكريين (العلاقات المدنية – العسكرية) في مرحلة ما بعد الثورات من أهم المؤشرات المؤثرة في تحديد نوعية النظام السياسي المحلي، ومن ثم تحديد وتشكيل سلوكه الخارجي وعلاقاته الدولية مع بقية أعضاء المجتمع الدولي. فكلما زاد التوافق في الرؤى والتصورات بين المدنيين والعسكريين حول كيفية إدارة المرحلة الانتقالية للتحول الثوري، وكلما توزعت الأدوار المدنية –

العسكرية في إدارة العملية السياسية للفاعل الثوري بطريقة توافقية، وكلما جاءت المبادرة السريعة من العسكريين للعودة إلى ثكناتهم العسكرية عقب الثورة والميل إلى تدعيم العملية الديمقراطية، أسهم كل ذلك في تبني سياسة خارجية نشيطة وفاعلة.

5 – **نوعية النظام السياسي:** حيث تفرض عملية التحول الديمقراطي التي قد تعقب الثورات قيوداً على صانعي السياسة الخارجية فيما يخص السياسات العدائية، ومن ثم، تكون الدولة أكثر ميلاً نحو تبني سياسات خارجية تعاونية (تهادنية). بينما يؤدي قيام نظام غير ديمقراطي عقب الثورات إلى الميل نحو تبني سياسات خارجية عدوانية؛ نظراً لأن الدول الأخرى غالباً ما تكون لديها نظرة تشكك حيال النظم الثورية غير الديمقراطية (الحالة الإيرانية).

فضلاً عن أن النظم الثورية غير الديمقراطية غالباً ما تميل إلى الاستعراض الخارجي والتورط في صراعات مع جيرانها، أو القيام بمغامرات خارجية، إما لتصدير القيم والمبادئ الثورية إلى الخارج (روسيا، كوبا، إيران، مصر 1952) (Abid, 2009)، وإما لتشتيت الانتباه عن سياساتها الفاشلة.

تبقى الثورة أحد أشكال التغيير السياسي وليست الشكل الوحيد، ولكن التغيير الثوري بلا جدال هو تغيير سريع وعنيف ومباغت في معظم الأحيان. وتستخدم بعض الأدبيات مفهوم "تغير النظام" Regime Change في إشارة إلى التحولات في النظام السياسي، التي قد توجد أحياناً حالة من عدم الاستقرار، لعل أهمها وأكثرها تأثيراً على السياسة الخارجية تغير رأس الدولة، إلى جانب أشكال أخرى من التغيير السياسي يمكن تصنيفها في عدة فئات: الفئة الأولى هي تلك التغييرات التي تشمل الإطاحة بشخصية سياسية رئيسة ولكنها ليست رأس الدولة، الفئة الثانية: تغيير رأس الدولة لكن دون تغيير في الجماعة الحاكمة مثل تغيير رؤساء الوزراء في النظم البرلمانية كالهند واليابان مع استمرار الأحزاب التي ينتمون إليها في ممارسة الحكم، الفئة الثالثة: التغيير في تكوين المجموعات المكونة للائتلاف الحاكم دون تغيير طبيعة النظام السياسي للدولة، مثل تداول الحقائب الوزارية بين الأحزاب في حالة الحكومات الائتلافية في إيطاليا ولبنان وإسرائيل وغيرها من الدول، الفئة الرابعة: تغيير الحزب أو الائتلاف الحاكم بشكل دستوري عن طريق الانتخابات، الفئة الخامسة والأخيرة: تشمل الثورات والانقلابات العسكرية التي تؤدي إلى إقصاء

الجماعة الحاكمة عن السلطة والإطاحة برأس الدولة بشكل غير دستوري. ويوجد نوعان من الاستجابة في مجال السياسة الخارجية لوجود اضطراب أو عدم استقرار داخل الدولة: إما نتيجة وجود انقسامات داخل النظام السياسي ومواجهته ضغوطاً مجتمعية شديدة، وإما نتيجة تغير النظام السياسي بشكل راديكالي. النوع الأول من الاستجابة، تفرض فيه حالات تغير النظام السياسي بشكل جذري قيوداً شديدة على صانع القرار تمنعه من الدخول في التزامات خارجية مكلفة مادياً أو الاتجاه نحو بدائل مثيرة للجدل والسخط العام، حيث يجنح صانع القرار لتحقيق توافق داخلي يتطلب عدم الإخلال بالتوازنات القائمة وتجنب استثارة الرأي العام والمجموعات السياسية الأخرى ذات التأثير المجتمعي، ومن ثم يميل نمط الدبلوماسية في تلك الحالة إلى ما يمكن تسميته "الدبلوماسية الهادئة/الناعمة"، وهو نمط بعيد عن التصريحات الحادة والمواقف المتطرفة، ويميل إلى الهدوء على المستويين اللفظي والحركي وعدم إطلاق مبادرات خارجية جديدة (Hagan, 1987). على غرار سياسة مصر الخارجية في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 في فترة رئاسة "مرسي" (Ozkan, 2013; Grimm & Roll, 2012).

أما النوع الثاني من الاستجابة فقد تعمل من خلاله القيادة الجديدة في حالات التغيير السياسي الراديكالي على تغيير توجهات السياسة الخارجية على نحو متطرف واتّباع سياسة خارجية نشطة لتعبئة الرأي العام وتوجيهه نحو قضايا خارجية وصرف الانتباه عن القضايا الداخلية. ويتوقف ما سبق على طبيعة القيادة الموجودة في أعقاب التغيير الثوري؛ فإذا كانت القيادة الجديدة تميل إلى النمط الحاد في التعامل مع المواقف المختلفة، فمن المرجح أن تتجاهل المعارضة الداخلية وتستخدم السياسة الخارجية لتعبئة التأييد الشعبي للنظام؛ على غرار السياسة الخارجية المصرية إبان ثورة يوليو 1952 (سليم، 1980؛ سليم 1987)، وكذا السياسة الخارجية الإيرانية إبان ثورة 1979 (Bayman, 2001). أما إذا كانت القيادة الجديدة تميل إلى البرجماتية، فإنها ستتبع سياسة خارجية أكثر تحفظاً واعتدالاً (Hagan, 1987).

ويمكن تحديد ثلاثة مجالات لتأثير الثورة أو العقل العام الثوري على أنماط/أشكال السياسة الخارجية، وهي: القيم أو الأهداف، التنفيذ وأدواته، وأخيراً الحركة الخارجية.

أولاً – المجال القيمي أو الهدفي: فالقيم تحدد الأهداف، والأهداف هي ترجمة للقيم. وجميع الثورات التي عرفها العالم تمثلت أهدافها القيمية – بالأساس – في خمسة أهداف:

1 – القيمة الرسمية: في صورة نشر عقيدة أو رسالة أو حضارة أو غير ذلك؛ أي أن ينشر الفاعل ذاته وقيمه في الخارج.

2 – قيمة الزعامة الإقليمية: أي سعي العقل العام للثورة للقيام بدور الريادة والزعامة في محيطه الإقليمي.

3 – الثأر التاريخي: أي أن تقوم الثورة لاسترداد حقوق مغتصبة من أطراف مختلفة.

4 – التوسع الأرضي: لتعويض نقص طبيعي لهذا الفاعل الثوري في إمكاناته من خلال الاستعمار وغير ذلك.

5 – خلق توازن إستراتيجي جديد بتحالفات مستحدثة، سواء في المحيط الإقليمي المباشر أو على مستوى العالم.

ثانياً – مجال التنفيذ والأدوات: أي الكيفية التي يمكن للعقل الثوري تنفيذ هذه الأهداف والتطبيق العملي للقيم من خلال أدوات السياسة الخارجية. ولا تخرج هذه الأدوات عن الميدان البشري الدبلوماسي، والميدان الثقافي الإعلامي التكنولوجي، والميدان الاقتصادي، وكل عناصر القوة المادية للدولة ممثلة في الأداة العسكرية. ما يقوم به العقل العام الثوري هو تقديم تفضيلات وأوزان نسبية جديدة داخل كل من هذه الأدوات وفيما بينها؛ أي يفضل إجراء تغييرات في أشخاص وأدوات تمثيله الدبلوماسي، أو في طبيعة التفاعلات الثقافية ونحو ذلك، فضلاً عن إعادة ترتيب أولويات هذه الأدوات.

ثالثاً – مجال الحركة الخارجية: أي التفاعل مع الأطراف الخارجية بعد تحديد الأهداف والأدوات. فالثورة تُحدِث تغييرات ونقلات نوعية في تحديدها للأطراف الخارجية التي تتعامل معها وكيفية النظر إليها. وتوجد خمسة تصنيفات تاريخية ومأثورة للأطراف الخارجية ما بين: عدو طبيعي، أو حليف طبيعي، وعدو محتمل، أو حليف محتمل، وطرف عادي. ويقوم العقل العام الثوري بإحداث تحولٍ شديدٍ في هذه التصنيفات بحيث يتحول العدو الطبيعي إلى حليف طبيعي مثلاً أو العكس (أحمد، 2011).

لقد كانت الثورة المكسيكية (1979–1983) سبباً في تغير السياسة الخارجية، حيث تغيرت السياسة المكسيكية تجاه الولايات المتحدة ورفضت الهيمنة الأمريكية، وفي المقابل أخذت تفعِّل من دورها الإقليمي ولاسيما في منطقة أمريكا الوسطى، والتقارب مع جيرانها الإقليميين لتفعيل مكانتها الإقليمية. واعتبرها المحللون تحولاً في نمط السياسة الخارجية المكسيكية (Best, 1988).

هناك أبعاد ومجالات توفر أساساً نظرياً يسمح بتسليط الضوء على جوانب تأثير الثورة على السياسة الخارجية للدولة، كما تسمح لاحقاً بعقد مقارنات سواء فيما بين الدول الثورية وبعضها، أو في السياسة الخارجية للدولة الثورية قبل الثورة وبعدها. لكن المهم هو إدراك أن الثورة تُحدِث تأثيراً أساسياً وجذرياً وفعالات في السياسة الخارجية للفاعل الثوري، وتأثيرات أقل على العلاقات الدولية، وتأثيرات أقل بكثير على النظام الدولي سواء الإقليمي أو العالمي.

إن السياسة الخارجية في دولة تشهد تغييراً ثورياً تختلف كثيراً عن السياسة الخارجية لنظام محافظ، فالسياسة الخارجية الثورية هي سياسةٌ تحمل تناقضات كثيرة نتيجة ما تشهده المرحلة الثورية من تفاعل بين قوى سياسية مختلفة تعكس اعتبارات فكرية ذات توجهات متباينة. ويستنتج الباحثون في تاريخ الثورات الكبرى عبر التاريخ منذ الثورة الفرنسية عام 1789 حتى الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 أن تلك الثورات اتّبعت بدايةً ما يمكن تسميته بالسياسة الخارجية المزدوجة التي تحاول المواءمة بين محاولة نشر الفكر الثوري (تصدير الثورة إلى الدول الأخرى) وما بين الحاجة إلى وجود علاقات دبلوماسية طبيعية مع الدول الأخرى، حيث تحمل الثورات الكبرى عادة مشروعات فكرية للتغيير السياسي والاجتماعي تسعى لنشرها حول العالم، ولكن الدولة في الوقت ذاته ترتبط بمصالح سياسية واقتصادية وتجارية مع الدول الأخرى تدفعها إلى ضرورة التعامل معها في سياق قواعد النظام الدولي القائم الذي تحاول الثورة تغييره. ويلاحظ وجود نمط متكرر في تطور العلاقات الخارجية للأنظمة الثورية؛ حيث تبدأ بما يمكن تسميته بفترة سماح Period of Grace تتمتع فيها الدولة الثورية بعلاقات طيبة مع الدول الأخرى وهو ما حدث في بداية الثورة الفرنسية؛ إذ تمتعت فرنسا بعلاقات طيبة مع إنجلترا والدول الأوروبية، وكذلك الاتحاد السوفييتي في أعقاب الثورة البلشفية التي قامت في البداية بالتفاوض مع ألمانيا ومحاولة إقامة علاقات مع إنجلترا وفرنسا، كما اتجهت الثورة الصينية في البداية لإقامة علاقات مع إنجلترا وفتح حوار مع الولايات

المتحدة، وانتهجت السياسة الخارجية الإيرانية النهج ذاته إبان ثورة 1979، حيث لم تبدأ المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران إلا مع أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران بعد عدة أشهر من اندلاع الثورة الإسلامية. ولكن لا تستمر فترة السماح تلك عادة أكثر من عام أو اثنين على الأكثر، سرعان ما تشهد بعدها الدولة الثورية مواجهات حادة مع الدول الأخرى التي تعتبرها فيما بعد مناوئة لثورتها الوليدة. ويفسر البعض تكرار الانتقال من فترة السماح إلى المواجهة الحادة مع الدول الأخرى في أعقاب الثورات الكبرى نتيجة خلل في إدراكات القادة السياسيين وحساباتهم، بينما يفسرها البعض الآخر بتطورات بنيوية داخلية تحدث على مستويين أساسيين: مستوى الدولة التي وقعت فيها الثورة من حيث تعريف الثوريين لأنفسهم، ومحاولة تعميم مفردات التغيير على مستوى المجتمع ككل بما في ذلك إعادة توجيه بوصلة السياسة الخارجية. ومستوى الدول الأخرى من حيث تكييفها للثورة، وإدراكها لمدى خطورة التغيير الثوري في الدولة الأخرى وتأثيره على مصالحها. ويقود التفاعل بين تلك التطورات البنيوية على هذين المستويين إلى مواجهة حتمية بين الدولة الثورية والدول الأخرى (Halliday, 1999). وتتسم مرحلة المواجهة وهي المرحلة الثانية من تطور السياسة الخارجية في أعقاب الثورات بمواجهات مع الدول الأخرى قد تصل إلى حد الاحتكاكات العسكرية، إلى جانب القيام بدعم القوى الثورية في الخارج، والتزام تصدير مبادئ وأفكار الثورة حول العالم (الحديدي، 2011).

في هذا الخصوص، كانت الثورة الصينية 1949 سبباً في إحداث تغيرات جوهرية في السياسة الخارجية الصينية، وبدأت تلك التغيرات تظهر منذ البواكير، ففي المراحل الأولى التالية للثورة انحازت الصين نحو دعم حروب التحرر الوطني في مناطق العالم المختلفة، وكان ذلك بمثابة تغير في التوجهات العامة، والأهداف الكبرى للسياسة الصينية (Ness, 1970a).

لقد أصبح الملمح الرئيس في تغير السياسة الخارجية الإيرانية بعد ثورة 1979 متمثلاً في سعيها الحثيث إلى تصدير الثورة إلى الدول المجاورة، والانعزال عن الغرب (العتبي، 2004).

ولقد تعرضت دراسة "سادري" إلى أشكال التغير التي طرأت على السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة، وتحولها إلى قاعدة لتصدير الثورة للدول المجاورة،

ثم أصبحت تتبنى سياسة المعاداة للغرب، واستمر ذلك لمدة عقدين حتى مجيء "خاتمي" (Sadri, 1998).

وبالمثل، فقد تغيرت السياسة الخارجية الكوبية إبان الثورة بشكل واضح، وظهر ذلك في تغير أهداف تلك السياسة وتوجهاتها وأولوياتها؛ حيث أصبحت قاعدة انطلاق للثورة الاشتراكية في محيطها الإقليمي (Dominguez, 1989).

ثم تأتي المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التكيف بين الثورة والنظام الدولي، حيث تستعيد الدولة علاقاتها الطبيعية مع الدول الأخرى، وتتراجع آليات الدعاية السياسية المضادة لتلك الدول ومحاولات التدخل في شؤونها الداخلية، حيث يقوم النظام الدولي بما يشبه عملية ترويض واستيعاب للثورة التي تتجه نحو التركيز على التنمية الذاتية. ويشير البعض إلى وجود مرحلة رابعة وهي مرحلة الآثار بعيدة المدى للثورة؛ حيث يصعب قياس أثر الثورات على المحيط الإقليمي والدولي في حينه، ولكن قياس هذا الأثر يقتضي ملاحظته ومتابعته على المدى البعيد. فالثورات عادة ما تكون ملهمة للشعوب والحركات التي تسعى للتغيير الراديكالي، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن تنجح كل تلك الحركات في إسقاط النظم القائمة حول العالم، كما لا تنجح الثورات في تصدير مبادئها وأفكارها بالتدخل العسكري وحده، ولا تنجح محاولات الإطاحة بالنظم الثورية عن طريق التدخل العسكري وحده أيضاً، وإنما يتوقف الأمر على ديناميات الحياة السياسية داخل الدول الأخرى من حيث إدراكها لتلك الثورات وكيفية التعامل معها ومدى استعداد المجتمعات لتبني الأفكار التي تنتجها الثورات التي قد تصبح بعد مرور سنوات نموذجاً تسعى الشعوب الأخرى لتبنيه حال نجاح الثورة، أو الابتعاد عنه في حالة التجارب الثورية التي مُنيت بالفشل. فقد اندلعت الثورة الفرنسية عام 1789، بيد أن آثارها الخارجية في المحيط الإقليمي لم تكتمل إلا بتبلور مفاهيم الدولة القومية والديمقراطية في كل من ألمانيا وإنجلترا وإيطاليا بحلول منتصف القرن التاسع عشر (الحديدي، 2011).

وعلى الرغم من أن الثورات تسعى دائماً بشكل أو بآخر لهدم نظام قديم وتأسيس نظام جديد، فإن النظم الثورية تظل في أحيان كثيرة "حبيسة الماضي" خاصة في مجال السياسة الخارجية، وفي ظل محددات النظام الدولي والوضع الإقليمي والدولي الذي تتمتع به الدولة ولا تستطيع تغييره، مثل حقائق الجغرافيا والتاريخ والهوية والمكون الثقافي، وما ترثه عن النظام السابق من التزامات قانونية

أو تحالفات سياسية وعسكرية، وكذا تداعيات علاقات الصداقة أو العداء التاريخية مع الدول الأخرى على مدار سنوات وعقود سابقة، كل ذلك يعطي سياسة الدولة الخارجية بعد الثورة مباشرة قدراً من الاستمرارية في إطار قيود يفرضها الوضع السابق ولا تستطيع الدولة التحرك خارج إطارها بشكل فوري على المدى القصير (Falconeri, 1967). فالسياسة الخارجية الثورية تعمل في إطار محددين أساسيين: الرغبة في نشر التغيير الثوري في الخارج، والرغبة في الحفاظ على تماسك الدولة والمجتمع في الداخل من ناحية أخرى، ومن ثم تظل السياسة الخارجية في حالة تأرجح ما بين متطلبات الداخل وضغوطه المجتمعية، وما بين تأثيرات الخارج بما فيه من فرص وتحديات، ويظل النظام الثوري في صراع مع النظام الدولي لفترة تطول أو تقصر حتى يفرض أحدهما قواعده وتوجهاته على الآخر (Halliday, 1999).

وتعد السياسة الخارجية الإيرانية في أعقاب الثورة الإسلامية عام 1979 مثالاً لذلك، حيث أصبحت القيم الإسلامية مهيمنة إلى حد كبير على السياسة الخارجية الإيرانية، ولكن تأرجحت أولويات السياسة الخارجية ما بين مصالح الأمة الإسلامية والمصالح القومية لإيران، كذلك تعددت المدارس النظرية التي اتّبعها صانعو القرار السياسي الخارجي. وقد قام أحد الباحثين الإيرانيين بتصنيف الأساس النظري للسياسة الخارجية الإيرانية في أربع مدارس أساسية هي (Bayman, 2001): المدرسة الواقعية، التي تم اتّباعها خلال العامين الأولين من الثورة، واتسمت تلك المدرسة بإعلاء المصالح القومية الإيرانية على حساب الاعتبارات الأيديولوجية. وفي هذا الإطار حاولت تلك المدرسة تحسين العلاقات مع دول العالم المختلفة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ولكن لم يستمر ذلك التوجه طويلاً نتيجة خلافات بين الإمام "الخميني" ورئيس الوزراء "مهدي بازركان" الذي كان مؤمناً بالمدرسة الواقعية (Takeyh, 2009). ثم هناك المدرسة الأيديولوجية، وهي التي هيمنت على السياسة الخارجية الإيرانية خلال الفترة من 1981 حتى عام 1989، وقد تبنَّت تلك المدرسة رؤية أيديولوجية للسياسة الخارجية تقوم على اعتناق المبادئ الإسلامية للثورة الإيرانية وتصديرها للخارج، وهو ما أدى إلى توتر في العلاقات بين إيران والدول الأخرى خاصة دول الخليج العربية، وكذا مع الغرب.

وثالثها: المدرسة البراجماتية، وهي المدرسة التي اتّبعها الرئيس الإيراني الأسبق "هاشمي رافسنجاني" في أعقاب الحرب الإيرانية العراقية منذ عام 1989 حتى عام 1997، وقد سعت إيران خلال تلك الفترة لتحسين علاقاتها مع الدول

الأخرى والتكيف مع حقائق النظام الدولي وذلك من أجل إعادة بناء القوة الإيرانية التي اُستنزِفت خلال الحرب مع العراق خاصة القوة الاقتصادية. وأخيراً المدرسة الإصلاحية التي سار على نهجها الرئيس الإيراني الأسبق "محمد خاتمي" منذ عام 1997 حتى الآن، وهي لا تختلف كثيراً عن المدرسة البراجماتية، حيث قامت على تبني قيم الحوار والتعايش السلمي مع الدول الأخرى من أجل تحسين السمعة الدولية لإيران. فقد سعى "خاتمي" للقيام بإصلاحات داخلية بالتزامن مع تحسين علاقات إيران الخارجية وذلك بتقليل المحتوى الأيديولوجي في توجهات السياسة الخارجية.

لقد تحولت إيران في أعقاب الثورة الإسلامية من تبعية الولايات المتحدة الأمريكية انسجاماً مع رفض القادة الجدد لإيران أن تظل دولتهم مجرد حارس للمصالح الأمريكية في المنطقة كما كانت في عهد الشاه "محمد رضا بهلوي"، ومن ثم، اتجه الإيرانيون في البداية لتحسين علاقاتهم مع الدول الأوروبية كبديل لعلاقتهم مع الولايات المتحدة، وبالفعل تحسنت تلك العلاقات كثيراً في البداية، حيث اعترفت إنجلترا وفرنسا وألمانيا بحكومة الثورة في إيران، ولكن سرعان ما تدهورت العلاقات بشدة بين إيران والغرب مع أزمة احتجاز الشباب الإيراني لرهائن أمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران؛ حيث أيّدت الدول الأوروبية الموقف الأمريكي خلال تلك الأزمة (Soltani & Amiri, 2010). وهكذا، مرت سياسة إيران الخارجية بتحولات كثيرة ما بين المدارس الفكرية الأربع التي سبق الإشارة إليها، ولكن على الرغم من اتّباع القادة الإيرانيين أحياناً للنهج البراجماتي القائم على تحسين العلاقات بين إيران والدول الأخرى من أجل دعم الاقتصاد الإيراني وإخراجه من المأزق الذي تسببت فيه الحرب مع العراق، فإن الاعتبارات الدينية والأيديولوجية كانت تلقي بظلالها على سياسة إيران الخارجية بين الحين والآخر مثل قضية "سلمان رشدي" صاحب كتاب "آيات شيطانية"، الذي أصدر الإمام "الخميني" فتوى بإهدار دمه، وهو ما أدى إلى أزمة كبيرة في العلاقات بين إيران والدول الأوروبية آنذاك، خاصة المملكة المتحدة. وعموماً فمنذ قيام ثورة عام 1979، ظلت المبادئ الإسلامية لتلك الثورة مكوناً أساسياً في سياسة إيران الخارجية بدرجات متفاوتة بحسب رؤية القيادة وتوجهاتها (Alnahas, 2007).

ومن هذا العرض المختصر للتجربة الإيرانية، نستخلص أن الثورات تؤثر حتماً على توجهات السياسة الخارجية، بيد أن هذا التأثير لا يكون بالضرورة آنياً أو

مباشراً، حيث يمر الأثر الثوري على متغير القيادة أولاً، التي تعكس رؤاها وتوجهاتها في تحديد محتوى التغيير ومداه، كما يجب ألا نغفل متغير النخبة، وكذا الأيديولوجية المعتَنَقَة من قبل نظام الثورة (البسيوني، 2007).

وبتحليل تأثير الثورة على السياسة الخارجية الإيرانية في ثلاث مراحل مختلفة وهي: حقبة "آية الله الخميني" (1979-1989)، ثم حقبة "هاشمي رافسنجاني" (1989-1997)، ثم حقبة "خاتمي والإصلاحيين" (1997- الآن)؛ لوحظ أن السياسة الخارجية الإيرانية تأثرت بالثورة بشكل كبير. وعلى الرغم من وجود بعض التغيرات نحو الانخراط في المجتمع الدولي والخروج من العزلة، فإن هذه التغيرات لم تعبر عن تحول حقيقي نتيجة لاستمرار تأثير القيادات الدينية غير المنتخبة على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية.

ولقد تجلى التغير الأبرز في السياسة الخارجية الإيرانية في علاقاتها بالاتحاد الأوروبي، التي مرت بمراحل التوتر في فترة حكم "الخميني"، ثم التحسن الطفيف في عهد "رافسنجاني"، ثم الوصول إلى قمة التحسن في العلاقات في عهد "خاتمي". وقد وُصِفَ هذا التوجه الأوروبي لإيران بأنه سياسة تكيفية وظيفية مرنة تستهدف المصالح الاقتصادية والسياسية بينهما، وليس تحولاً إستراتيجياً في العلاقات الإيرانية – الأوروبية (Moshaver, 2003).

لقد كانت الثورة الصينية (1949) سبباً في تغير توجهات السياسة الخارجية الصينية، ويُعزى هذا التغير الحاد في تلك السياسة إلى ما أحدثته الثورة "الماوية" من تغيرٍ هيكليٍ في الأيديولوجية السياسية الصينية، التي انعكست بدورها في إعادة تشكيل وصياغة شبكة المصالح ومنظومة العلاقات الخارجية للصين، لذلك، كان النمط الغالب على تغير السياسة الخارجية الصينية إبان الثورة هو التغير في التوجهات والقيم والمبادئ الحاكمة لتلك السياسة (Ness, 1970b).

فقد انعكست الثورة الصينية على سياستها الخارجية؛ حيث أصبحت تلك السياسة مؤدلجة، وأصبح هذا الطابع الأيديولوجي في السياسة الخارجية الصينية محركاً لتلك السياسة نحو دعم حروب التحرر الوطني خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (Ness, 1967).

إن أحد أبعاد تأثير الثورة على تغير السياسة الخارجية هو تغير الدور الخارجي

للدولة، الذي ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسة التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

وبالنظر إلى الثورة المصرية (يوليو 1952)، نجد أنها أحدثت تغيراً واضحاً في طبيعة الدور الخارجي لمصر من خلال التركيز على دور "المستقل النشيط" في السياسة الدولية وذلك خلال الفترة (1953-1967). وفى إطار الدائرة العربية لمصر، اضطلعت السياسة الخارجية لمصر بأدوار متعددة: "المعادي للاستعمار"، و"القيادة الإقليمية"، و"قيادة عملية التكامل العربي"، و"قيادة عملية التنمية العربية" (سليم، 2002؛ شلبي، 2002).

وفي إيران، كانت الثورة (1979) سبباً مباشراً في تغير السياسة الخارجية الإيرانية، وتجسد هذا التغير في الدور الجديد الذي تبنته الدولة الإيرانية إقليمياً، حيث اضطلعت بدور قاعدة الثورة أو "تصدير الثورة" إلى دول الجوار (Rakel, 2007).

لقد أدت الثورة الإيرانية إلى تعزيز توجه جديد في السياسة الخارجية الإيرانية، يقوم على ما يسمى "المثالية الواقعية"، وهو نهج جديد يقوم على مبادئ التعايش السلمي والانفراج وبناء الثقة لتحقيق مصلحتها الوطنية مع عدم التخلي عن هويتها الإسلامية. كما أصبح يغلب على سياسة إيران الخارجية بعد الثورة (mission oriented) وليس (interest-oriented state)؛ بمعنى أن إيران بحكم هويتها ودينها أصبح سلوكها الخارجي يتسم بالطابع الأيديولوجي لتحقيق مهام تخدم مصالحها ومصالح الأمة الإسلامية بهدف إقامة (نظام عالمي إسلامي) (Tarzjani, 2000). وقد سعت إيران إلى الموازنة والتوفيق بين المثالية الدينية والبراجماتية المصلحية، من خلال الدمج بين مصلحتها الوطنية وأهدافها العابرة للقومية المتمثلة في إقامة النظام الإسلامي. كما أن الثورة أحدثت تغييراً في خطاب السياسة الخارجية؛ بحيث أصبح الخطاب الجديد يستند إلى الأيديولوجية الإسلامية ومناهضة الهيمنة الإمبريالية (Dehshiri & Majidi, 2008-2009).

لقد اتبعت إيران سياسات خارجية مختلفة منذ الثورة الإسلامية 1979؛ حيث طرأت تغييرات في أولويات تلك السياسة في فترات رئاسية مختلفة، وعلى الرغم من ذلك فإن طبيعة الأهداف لم تتغير، باستثناء السنة الأولى لرئيس الوزراء "بازركان" (1979-1980) التي اتبعت نهجاً واقعياً (Friedman & Majidi, 2010). بيد أن النهج الأيديولوجي كان هو السائد في الفترة 1981–1989 من خلال توكيد أولوية مبادئ

الشريعة الإسلامية على قواعد النظام الدولي، فضلاً عن التركيز على حتمية تصدير الثورة ومبادئها إلى الدول المجاورة في المنطقة؛ ما أدى إلى عزل إيران عن المجتمع الدولي (Polack & Takeyh, 2005).

ثم بدأ النهج الإصلاحي في سياسة إيران الخارجية يظهر مع رئاسة "خاتمي" (1997–2005)، الذي اتبع السياسة ذاتها، بيد أنه أدخل بعض التغييرات في الجوانب السياسية من خلال تبني سياسة الانفراج والحوار بين الحضارات من أجل تحسين العلاقات الإيرانية مع أوروبا والولايات المتحدة. ثم لم يلبث "أحمدي نجاد" أن أدخل تغيراً في سياسة إيران الخارجية بانتهاج الأيديولوجية الإيرانية التي كانت متبعة في السنوات الأولى للثورة الإيرانية.

أما الثورة التي حدثت في أوروبا الشرقية في نهايات القرن العشرين، فقد انتهجت منهجاً مختلفاً مرتبطاً بطبيعة النخبة الثورية ومطالبها، وارتبطت أيضاً بطبيعة تحالفات الدولة القديمة، فالنخبة الثورية التي قادت عملية التحول آمنت بقيم الديمقراطية وأساليب إدارة العملية السياسية السائدة في العالم الغربي بشكل عام وأوروبا الغربية بشكل خاص، ومن ثم، لم تكن تصوراتها لمجتمعها بعد نجاح الثورة منفصلة عن العلاقات السائدة في تلك المجتمعات، وهو ما كان يعني إعادة هيكلة العلاقات الخارجية بما يضمن إدماجها في المعسكر الغربي؛ أي إعادة هيكلة لسياساتها الخارجية أدت إلى إيجاد صداقات إقليمية ودولية (حمادة، 2011).

فقد صدرت إحدى الدراسات عن معهد الدراسات الأوروبية والروسية والأورو–آسيوية التابع لمدرسة إليوت للعلاقات الدولية بجامعة واشنطن. وقد تناولت ملامح السياسة الخارجية الأوكرانية بعد عام من الثورة البرتقالية. وتشير الدراسة إلى التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية الأوكرانية من جراء الثورة. فلقد كانت الثورة البرتقالية سبباً في إحداث تحولات سريعة وواضحة في السياسة الخارجية الأوكرانية. وعلى الرغم من غلبة السمة التدرجية في تلك التغيرات، بيد أنها كانت سريعة ومتلاحقة، وذات دلالات نوعية. تجلى ذلك في "إعادة تشكيل" (Reshape) السياسة الخارجية الأوكرانية تجاه كل من: روسيا، والاتحاد الأوروبي، والناتو، ومنظمة التجارة العالمية. بيد أن "الثورة البرتقالية" لم تسهم في حل المشكلات العالقة بين أوكرانيا وروسيا، ذلك أن الثورة البرتقالية وسياستها الخارجية كانت تعبيراً عن عدم قبول السيطرة الروسية (Dubvyk, 2005).

وعلى صعيدٍ آخر، أسهمت الثورة البرتقالية في إعادة صياغة السياسة

الخارجية الأوكرانية تجاه الدول المحيطة؛ حيث حاولت أوكرانيا أن تكون بمثابة القاطرة التي تدعم الديمقراطية في دول الاتحاد السوفييتي السابق، وبدا التقارب الشديد مع جورجيا وتشكيل ما عُرِف بـ"مجتمع الاختيار الديمقراطي"، وإدخال المعايير الأوروبية كالليبرالية الاقتصادية والديمقراطية (Sushko, 2005).

لقد كانت الثورة في بعض دول أوروبا الشرقية سبباً في إحداث تغيرات حادة في السياسات الخارجية للفواعل الثورية، حيث إن السياسات الخارجية لكل من "التشيك" و"السلوفاك" منذ نوفمبر 1989 حتى أبريل 1993، كانت انعكاساً لتلك الثورات، واتخذ التغير في تلك السياسات نمطاً جذرياً (هيكلياً) من خلال إعادة صياغة أهداف السياسة الخارجية. وأصبح "التوجه نحو أوروبا" والتقارب من المؤسسات الغربية كالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، هو الهدف الغالب على توجهات تلك السياسات الخارجية (Gibbons, 1993).

لقد مثلت منظومة القيم والمعتقدات الجديدة النابعة من الإطار العام الفكري الذي تبناه "جورباتشوف" منذ الثمانينيات، وأحدث العديد من التحولات والتغيرات الحادة في سياساته، وكان سبباً في إعادة تشكيل السياسة الروسية إبان الثورة (1991)؛ حيث أعادت الثورة التفكير في توجهات السياسة الخارجية، وأدخلت عليها تحولات جذرية (هيكلية) على صعيد الأهداف والتوجهات ومصفوفة الأصدقاء والأعداء (Herman, 1996).

وفيما خص الثورة المصرية (2011) وتأثيرها على تغير السياسة الخارجية المصرية، فقد تساءل أحد الباحثين: إلى أي مدى أصبحت السياسة الخارجية المصرية سياسة ثورية بعد الثورة؟. وهذا التساؤل دلالة على التغيرات التي شهدتها تلك السياسة في عدد من المناحي، على الرغم من كونها تغيرات منضبطة ومحددة وبسيطة، ولم تشهد تغيرات جذرية، ولا تعدو أن تكون تغيرات تكتيكية في بعض التوجهات مع استمرار الأهداف المصلحية ثابتة (McCormick, 2011).

في هذا الخصوص، تشير إحدى الدراسات إلى أن وقوع ثورة سياسية من شأنه أن يُحدِث تغيراً ملموساً في السياسة الخارجية للدولة. وتوصلت إلى أن النموذج المأمول في السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير يقتضي الموازنة بين عوامل الاستمرارية بما يحافظ على ثوابت العمل الدبلوماسي المصري وأسسه؛ كي يحفظ لمصر مصلحتها القومية، وفي الوقت ذاته إحداث قدر من التغير

المطلوب سواء باستحداث دوائر جديدة للحركة الخارجية، أو بتعزيز المكانة الإقليمية والعالمية لمصر، أو بخلق مجالات من العمل الثنائي القائم على علاقات إستراتيجية بين مصر والقوى الكبرى في النسق الدولي الراهن (كما يحدث حالياً مع روسيا والصين) (محمد سالمان طايع، 2012).

في هذا الإطار، أكد وزير الخارجية المصري الأسبق "محمد كامل عمرو" جاهزية سياسة مصر الخارجية بعد الثورة واستعدادها للتغير بما يتفق وأهداف الثورة ومبادئها. فثورة 25 يناير، بمبادئها وأهدافها، وما خلفته من حالة حراك مجتمعي، يجب أن تنعكس في توجهات السياسة الخارجية المصرية، كما يجب أن تشهد تفعيلاً للحركة الخارجية للدبلوماسية المصرية (Amr, 2005).

كانت ثورة 25 يناير محدداً لتغير السياسة الخارجية المصرية في العديد من المجالات، بيد أن تلك التغيرات وصفها الرسميون بـ "الهادئة والبطيئة والمنضبطة". ويلزم للحديث عن سياسة خارجية ثورية لمصر أن تكون تلك السياسة ترجمة مباشرة لمبادئ ثورة 25 يناير، وأن تعمل على تحقيق الأهداف التي قامت لأجلها الثورة، ومراعاة مصالح المواطن المصري والحفاظ على كرامته، وأن تتمتع مؤسسة السياسة الخارجية بالاستقلالية، وألا تكون تابعة لأي مؤسسة أو أجهزة أمنية (Fahmy, 2011).

لقد بدأت ملامح التغير تظهر في سياسة مصر الخارجية إبان ثورة 25 يناير 2011، وذلك من خلال التحركات الحثيثة لاستعادة المكانة الإقليمية لمصر، وتفعيل الدور المصري في الفضاءين الإقليمي والعالمي. بيد أن السمة المميزة لذلك التغير في السياسة الخارجية لمصر الثورة هي التحركات والتحولات البطيئة، لاستعادة الفاعلية المفقودة (Ozkan, 2011).

إن ثورة 25 يناير 2011 كانت محدداً رئيساً لتغيرات ملحوظة في سياسة مصر الخارجية، وتبدت تلك التغيرات في عدد من المناحي منها (فهمي، 2012؛ العليمي، 2011): تعيين د. نبيل العربي وزيراً للخارجية عقب الثورة مباشرة، وهو المشهود له بالوطنية والكفاءة، والحديث عن مراجعات لموقف مصر من عدد من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، والانفتاح على إفريقيا وعلى دولٍ عربية توترت العلاقات معها في السابق، والانفراج في العلاقات مع إيران، وإعادة النظر في العلاقات المصرية – الإسرائيلية، وكذا إعادة تقييم العلاقات مع الولايات المتحدة؛

كلها مؤشرات على تغير سياسة مصر الخارجية (Ezzat, 2012). وكذا العمل على استعادة الدور الإقليمي لمصر، وتبني تحركات نشطة على صعيد استحداث أو إعادة إحياء دوائر عمل خارجية. ومن ثم، فهناك مؤشرات حقيقية على أن السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير تنطلق من أسس جديدة (المشاط، 2012). والعمل على إعادة وضع الدائرة الإفريقية – خاصة دول حوض النيل والسودان وإثيوبيا – كأولوية للسياسة الخارجية المصرية؛ حيث دعمت الثورة آلية مهمة في تفعيل التفاهم والتعاون المصري – الإفريقي، وهي "الدبلوماسية الشعبية" القائمة على مشاركة منظمات المجتمع المدني والأحزاب والقوى الشبابية (فهمي، 2012).

إن الشكل العام للسياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 2011 أخذ يتغير، وازداد ذلك التغير وضوحاً في أعقاب الانتخابات البرلمانية (2012) التي أفرزت تصدُّر الإسلاميين للمشهد البرلماني والسياسي؛ حيث بدأت تظهر بعض ملامح التغير الجوهرية في السياسة الخارجية المصرية، أبرزها الاستجابة للمطالب الشعبية بتحسين العلاقات مع إيران وحزب الله وحماس وسوريا، على الرغم من أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان ميالاً لاستمرار انسجام سياساته مع الولايات المتحدة. فقد جرت مقابلات متبادلة بين مسؤولين مصريين وإيرانيين. وعلى إثر ذلك، خرجت تصريحات إيرانية مؤيدة للثورة المصرية ومعلنة الترحيب بتعيين سفير مصري لإيران منذ قطع العلاقات في 1978 (Abdo, 2011).

يوضح تحليل العلاقة بين ثورة 25 يناير والسياسة الخارجية المصرية أن تلك الثورة لم تقدم "نموذجاً" في السياسة الخارجية سواء كان هذا النموذج حضارياً – على نحو ما تؤكد بعض التحليلات (مصطفى، 2011) – أو أنه نموذج ثورة يوليو.

فقد انعكس تخبُّط المرحلة الانتقالية وعدم القدرة على تحقيق أهدافها على سياسة مصر الخارجية؛ حيث تم تغيير وزير الخارجية أربع مرات خلال فترة وجيزة (عام). لذلك لا يمكن القول إن الثورة قد غيَّرت في السياسة الخارجية بشكل واضح (Cofman, 2013).

فالتوجه العام لتلك السياسة كان توجه الحفاظ على أساسيات السياسة الخارجية للنظام السابق، مع بعض التعديلات المحدودة مثلما هو الحال في قضايا مياه النيل، والمصريين في الخارج (Black, 2011)، فضلاً عن أن بعض التغييرات كان شكلية؛ أي لم تنتج أثراً ملموساً في السياسة الخارجية كما هو الحال في

محاولات المصالحة الفلسطينية، أو التعاون الثلاثي مع ليبيا وتونس. وتميزت تلك السياسة بالاستمرارية الواضحة في ميادين أخرى مثل تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، واستمرار المشاركة في اتفاقية "كويز" (الفتاح، 2011). بل إنه كانت هناك انتكاسات في تلك السياسة ولاسيما ما يتعلق بملف الإفراج عن المتهمين الأمريكيين في قضية منظمات المجتمع المدني، والتعامل المتخاذل مع استشهاد ستة جنود مصريين في سيناء بيد القوات الإسرائيلية، فضلاً عن ملف التعامل مع حركات الإصلاح العربية ربما باستثناء الحالة السورية. وقد ظهر دور القوى غير الرسمية بشكل أكثر وضوحاً، ولكنه لم يكن إيجابياً في بعض الحالات، بل كان شديد السلبية على غرار دور تلك القوى في الأزمة مع السعودية.

ويرجع ذلك إلى أن ثورة 25 يناير كانت ثورة بلا قيادة ثورية وأن من قاموا بالثورة لم يتولوا السلطة التي تمكنهم من إحداث التغييرات الثورية في السياسة الخارجية، بل إن بعض القوى التي تولت القيادة التشريعية كانت من القوى المعارضة لثورة 25 يناير، فضلاً عن أن المسار الذي رسمته عملية التعديلات الدستورية للتطور السياسي لمصر أدخل المصريين في معارك جانبية متعددة شغلتهم لفترة طويلة عن الاهتمام بالشأن الخارجي، ناهيك عن القيود البنيوية على صانع السياسة الخارجية المصري بعد الثورة، التي تحد من هامش حركته في اتجاه التغيير، كما أن أجهزة صنع السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة لم تتغير، سواء في الأشخاص أو المنظورات الكلية (سليم، 2012).

إن تأمل الأدبيات السابقة فيما خص "تأثير الثورة على أنماط تغير السياسة الخارجية"، يوضح أن تلك الدراسات تتفق في:

– أن "الثورات السياسية" ينتج عنها تغيرٌ في السياسة الخارجية، وهذا التغير قد يكون محدوداً وقد يكون جذرياً – هيكلياً.

– أن "التغير في السياسة الخارجية" يشمل كلاً من مجالات التغير ومداه، وتشمل المجالات ثلاثة موضوعات: سياسية واقتصادية وأمنية. ويجب أخذ التأثير في المجالات الثلاثة بعين الاعتبار ومدى قوة التأثير في كل منها.

وفي المقابل، تتباين الأدبيات السابقة بعضها مع بعض فيما يخص أشكال التغير في السياسة الخارجية للفاعل الثوري في ما يأتي:

– بعضها يرى أن الثورة تُحدِثُ تغيرات نمطية محدودة في السياسة الخارجية للفاعل الثوري، بينما يميل بعضها إلى القول إن الثورة تُسبب تغيرات جذرية هيكلية في سياسة الفاعل الثوري الخارجية.

– ترى كتابات المدرسة الواقعية الجديدة – خلافاً للمدارس الأخرى – أن الثورات سرعان ما تتأثر بقيود النظام الدولي، ومن ثم، فإن السياسة الخارجية للفاعل الثوري هي انعكاس لتطورات النظام الدولي أكثر من كونها انعكاساً للثورة وتداعياتها الداخلية. بينما ترى كتابات أخرى أن العوامل الداخلية كالثورة هي الحاسمة في عملية التغير في السياسة الخارجية.

– تتباين الأدبيات في مدى التغير، وفي عدد الفاعلين الذين يوجه إليهم التغير في السياسة الخارجية، (فاعل واحد أو مجموعة صغيرة أم كبيرة من الدول، أو أنها تهدف لإعادة تشكيل النظام الدولي). كما تتباين في تأثير الثورة على عمليات إعادة ترسيم وبناء دوائر السياسة الخارجية للفاعل الثوري. فضلاً عن التباين بين الدراسات في كيفية تأثير التغير على الفاعلين والمجالات (قياس الأثر) على علاقة الوحدة بالفاعلين ذات الصلة في المجالات المختلفة.

– صنَّفت بعضُ الدراسات أنماط التغير في السياسة الخارجية للفاعل الثوري إلى أربعة أنماط، هي: التغير التكيفي؛ والبرنامجي؛ والتغير في التوجهات؛ والتغير في الأهداف. من ناحية أخرى، صنَّفت دراساتٌ أخرى تلك التغيرات إلى: العزلة؛ والاعتماد على الذات؛ والاعتماد؛ والتنويع غير المنحاز.

يرى الباحث أنه يتفق مع الأدبيات السابقة فيما خص أشكال التغير في السياسة الخارجية للفاعل الثوري في:

– التأييد النسبي للفرضية القائلة: "إن السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للتطورات والتغيرات الداخلية"؛ حيث تتضافر جملة من العوامل التي تؤثر في أشكال (أنماط) تغير السياسة الخارجية للدول بعد الثورة، وهي: الخيارات الوطنية، الأداء الوطني، طبيعة السياسات المحلية، دور العسكريين في العملية السياسية، نوعية النظام السياسي.

– يمكن تحديد ثلاثة مجالات لتأثير الثورة أو العقل العام الثوري على أنماط/ أشكال السياسة الخارجية، وهي: القيم أو الأهداف، التنفيذ وأدواته، وأخيراً الحركة الخارجية.

وفي المقابل، يختلف الباحث نسبياً مع الأدبيات السابقة فيما يخص أشكال التغير في السياسة الخارجية للفاعل الثوري في ما يأتي:

– ترى بعض الأدبيات وجود نمط متكرر في تطور العلاقات الخارجية للأنظمة الثورية؛ حيث تبدأ بما يمكن تسميته بفترة سماح Period of Grace، يعقبها مرحلة المواجهة مع الدول الأخرى، ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة التكيف بين الثورة والنظام الدولي، وأخيراً تجيء المرحلة الرابعة وهي مرحلة الآثار بعيدة المدى للثورة. ذلك أن تأمل الحالات الإمبريقية لبعض السياسات الخارجية للفواعل الثورية يوضح عدم التزام تلك السياسات – بالضرورة – بالمراحل السابقة، فتلك المراحل؛ وإن كانت تصدق على حالة السياسة الخارجية الإيرانية إبان ثورة 1979؛ بيد أنها لا تصدق بالضرورة على حالات أخرى. فالسياسة الخارجية لروسيا (1917)؛ والسياسة الخارجية لمصر (1952)؛ والسياسة الخارجية لكوبا (1960)؛ لم تمر بالمراحل السابقة بالشكل النمطي المذكور.

الخاتمة:

لقد انتهت الدراسة من الإجابة عن التساؤلات التي طرحتها مقدماً. ففيما يتعلق "بالاستمرار والتغير" كإحدى سمات السياسة الخارجية، فإن الفترات التي يسود فيها "الاستقرار" Stability – أي عدم وجود تغيرات داخلية أو خارجية – وينتفي وقوع الثورات السياسية، فإنه يساعد على تبني "سياسات الإبقاء على الوضع الراهن" (Status Quo Policy) ويترتب على ذلك استمرارية السياسة الخارجية. أما الفترات التي تشهد تغيرات داخلية نتيجة للثورات السياسية، فإنها تساعد على تبني سياسات تكيفية للاستجابة مع هذه التغيرات، ويترتب على ذلك تغير السياسة الخارجية، ويتفاوت نمط التغير ما بين التدريجي إلى الجذري الهيكلي.

لقد انتهى المحللون في العلاقات الدولية إلى وجود علاقة – تؤكدها هذه الدراسة – بين الثورة وتغير السياسة الخارجية. فالثورات لها آثارٌ على المستوى الخارجي لأسبابٍ عديدة؛ أبرزها وأهمها عدم وجود حدود فاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي، فضلاً عن أنَّ سياسة الدولة الخارجية ينبغي أن تكون انعكاساً لرغبات الداخل وترجمةً لتفاعلاته ومخرجاً نهائياً لعملية معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بيد أن العلاقة بين الثورة وتغير السياسة

الخارجية قد تبدو غير مباشرة؛ حيث تقود الثورة إلى تغيرات نظمية سياسية ومجتمعية هي التي تُحدِث التغير في السياسة الخارجية.

وهكذا، فإنه إذا ما ترتب على الثورة تغيرٌ في واحدٍ أو أكثر من متغيرات البيئة الداخلية للنظام السياسي (كتغير: القيادة، النخبة، الأيديولوجية، التحول نحو الديمقراطية)، فإن ذلك يعني تغير النظام السياسي الداخلي، وفي هذه الحالة يحدث التغير – التدريجي أو الجذري – في السياسة الخارجية.

إن اهتمام الثورة بالسياسة الخارجية يبدأ مع تحولها من الثورة إلى الدولة؛ أي بعد أن تستقر كل من الأطر القانونية والمؤسسات المرتبطة بالنظام الجديد. فالحديث عن سياسة خارجية لا عن مجموعة قرارات خارجية لنظام ما يرتبط باستقرار أوضاع وعلاقات معينة على المستوى الداخلي؛ بما يسمح بترجمتها على المستوى الدولي. فما دامت النخبة الثورية تتحرك من خلال مؤسسات استثنائية وقوانين استثنائية، فستظل السياسة الخارجية هي مجموعة من القرارات التي تصدر استجابة لأزمات أو مواقف دولية معينة. وكلما زاد استقرار النظام السياسي الجديد، بمعنى أن تبدأ النخبة الثورية في التحول إلى نخبة سياسية تعمل من خلال أوضاع مؤسسية وقانونية أكثر استقراراً، تطورت هذه القرارات والاستجابات إلى شكل سياسة خارجية لها ملامح محددة تعمل على تحقيق أهداف نظام جديد يتمتع بدرجات متعاظمة من التوافق الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، يجب توكيد أن النظام الثوري الجديد لا يعمل منفصلاً عن كل ما سبقه من أنظمة، فمن ناحية لا يمكن في إطار قواعد القانون الدولي، الناظمة لتفاعلات الدول أن تحتج الدولة بتغيير النظام السياسي بسبب الثورة للتنصل من التزاماتها الدولية التعاقدية، وهو ما يعني ضرورة استمرار التزام النخبة الثورية بالخطوط العامة لسياسة الدولة والتعاقدات الدولية كعضوية المنظمات الدولية والتزامها بالمعاهدات الإقليمية والدولية، ومن ثم، استمرار سياستها الخارجية على نحو معين. ولكن من ناحية أخرى، لابد من الاعتراف بأن المعطيات على الأرض قد تغيرت بما قد يستلزم تغييراً مماثلاً في السياسة الخارجية، وهو ما يترجم نفسه في شكل إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية بشكل يتناسب مع النخبة الثورية الجديدة ولا يضر بالأمن القومي للدولة.

ويتوقف نمط/شكل التغير في السياسة الخارجية للفاعل الثوري (تغير تدريجي أو جذري/هيكلي) على عدد من المتغيرات التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، أبرزها: مدى التوافق بين القوى والتيارات السياسية الجديدة، ومدى التوافق بين النخب الحاكمة، ومدى انفتاح تلك النخب على الرأي العام، ومدى التوافق في صيغة العلاقات المدنية – العسكرية الجديدة للفاعل الثوري، ومدى مؤسسية عملية صنع السياسة الخارجية واستقلاليتها، ومن ثم، مدى قدرة الفاعل الثوري على الانخراط في منظومة من العلاقات الثنائية والجماعية (إقليمياً ودولياً) تعزز من مكانته الدولية، وتحقق له مصالحه الوطنية.

المراجع:

أحمد تهامي عبد الحي. (2013). تجليات لا متماثلة: تأثير العامل الأيديولوجي للسياسة الخارجية لدول الثورات، **السياسة الدولية**، العدد 193، يوليو: 68–73.

أحمد زكريا الباسوسي. (2011). أثر القيادة السياسة على تغير السياسة الخارجية الفرنسية (شيراك وساركوزي)، "رسالة ماجستير"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

أحمد محمد أبو زيد. (2011). محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير، **المستقبل العربي**، العدد 391، سبتمبر: 129–146.

إسلام محمد جوهر. (2011). الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. "رسالة ماجستير"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: 10–11.

ألفين توفلر. (1974). **صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد**. ترجمة: محمد علي ناصف، القاهرة: دار النهضة مصر للطبع والنشر.

أماني غانم وأميرة أبو سمرة. (2011). الثورة ونظرية العلاقات الدولية، في: نادية مصطفى وأمل حمادة (محرران)، الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 14-15 يونيو: 459–519.

أمل حمادة. (2011). أبعاد التغير في السياسة الخارجية خلال مرحلة ما بعد الثورة، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أبريل: 17–20.

أمل كامل حمادة. (2007). الخبرة الإيرانية في الانتقال من الثورة إلى الدولة. "رسالة دكتوراه"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 3.

إيمان أحمد رجب. (2011). الثورات: المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، **السياسة الدولية**، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 184، المجلد 46، أبريل، 10.

أيمن إبراهيم الدسوقي. (2001). السلوك التركي تجاه القضايا العربية. "رسالة ماجستير"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

باكينام رشاد الشرقاوي. (1993). الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية. "رسالة ماجستير"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2.

جيهان الحديدي. (2011). "الثورة والسياسة الخارجية: رؤية نظرية"، في: نادية مصطفى وأمل حمادة (محرران)، الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: 526–528.

حنان قنديل. (1989). عملية التغيير السياسي في الصين (1976–1984). "رسالة ماجستير"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: 79–91.

حنان قنديل. (2001). ماوتسي تونج ونظرية الثورة الاشتراكية، في: سيف الدين عبد الفتاح والسيد صدقي عابدين (محرران)، **الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية: 59–63.

سمير زكي البسيوني. (2007). الشباب الإيراني والسياسة الخارجية من الثورية إلى البراجماتية، **السياسة الدولية**، العدد 168، أبريل، المجلد 42: 130–132.

السيد أمين شلبي. (2002). ثورة يوليو وسياسة مصر الخارجية: نظرة على السياسة الخارجية المصرية في خمسين عاماً 1952–2002، **السياسة الدولية**، العدد 194، يوليو، 15.8.

عبد الغفار رشاد القصبي. (2004). **مناهج البحث في علم السياسة**. القاهرة: مكتبة الآداب.

عبد الفتاح ماضي. (2009). "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية"، في: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (محرران)، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 36–37.

عبد المنعم المشاط. (2012). "السياسة الخارجية لمصر بعد ثورة 25 يناير"، في: هالة السعيد ومحمد شوقي عبد العال (محرران)، **إدارة مستقبل مصر: رؤى لقضايا سياسية واقتصادية**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: 29–43.

علاء محمد العبد مطر. (2004). أيديولوجية الثورة الإيرانية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي 1979–2003. "رسالة ماجستير"، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية.

علي الدين هلال. (1994). "السياسة الخارجية المصرية وأولوية الاعتبارات الاقتصادية" في: علي الدين هلال وبهجت قرني (محرران)، **السياسات الخارجية للدول العربية**، جابر سعيد عوض (مترجم)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية: 238–292.

علي جلال معوض. (2011). (تعقيب) في: نادية مصطفى وأمل حمادة (محرران)، **الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية**، أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 14–15 يونيو: 546–550.

مبارك مبارك أحمد عبد الله. (2011). تأثير أنماط انتقال السلطة على السياسات الخارجية للدول

العربية 1995–2005. "رسالة دكتوراه"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.

محمد السيد سليم. (1980). التحليل الناصري للسياسة الخارجية، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد (3)، العدد (20)، أكتوبر: 42–62.

محمد السيد سليم. (1987). **التحليل السياسي الناصري – دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد السيد سليم. (1998). **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، ل – ن.

محمد السيد سليم. (2002). ثورة يوليو والدور الخارجي المصري. **السياسة الدولية**، العدد 149، يوليو: 16–21.

محمد السيد سليم. (2012). **الثورة وتوجه السياسة الخارجية المصرية: ما الجديد؟، أمتي في العالم**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

محمد بيلي العليمي. (2011). "الدور الإقليمي لمصر بعد 25 يناير 2011"، **السياسة الدولية**، العدد 185، يوليو.

محمد سالمان طايع. (1998). الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية. "رسالة ماجستير"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: 25–26.

محمد سالمان طايع. (2007). **الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية**، مركز الدراسات الأوروبية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 5.

محمد سالمان طايع. (2012). السياسة الخارجية: تغييرات منضبطة ومصالح دائمة، تحولات إستراتيجية، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد 187، يناير: 25–28.

مصطفى علوي. (2011). كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟، **السياسة الدولية**، العدد 184، المجلد 46، أبريل: 36–41.

مصطفى علوي. (2013). إشكاليات متعددة: معضلة بناء السياسة الخارجية لدول الربيع العربي، **السياسة الدولية**، العدد 193، يوليو: 62–67.

منصور حسن العتبي. (2004). السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979–2000). "رسالة دكتوراه"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

نادية مصطفى. (2011). **السياسة الخارجية المصرية والثورة: دراسة في تأثير الأبعاد الخارجية**، في: **الربيع العربي، إلى أين؟**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

نازلي معوض أحمد. (2011). (تعقيب)، في: المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس، الثورة المصرية وتدريس العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 14-15 يونيو: 542–544.

ناصيف يوسف حتي. (1985). **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي.

نانيس عبد الرازق فهمي. (2012). سياسة مصر الخارجية بعد ثورة 25 يناير وتأثيرها في محيطها الإفريقي، **آفاق إفريقية**، المجلد العاشر العدد 35: 147–152.

نبيل عبد الفتاح. (2011). إدارة السياسة الخارجية المصرية في مرحلة الانتقال: الاستمرارية والتردد والتلكؤ، **جريدة الأهرام**، 20 أكتوبر.

نبيل فهمي. (2012). نحو سياسة خارجية مصرية فعالة، **السياسة الدولية**، العدد 187، يناير.

نورهان السيد عبد الحميد الشيخ. (2000). دور النخبة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة لحالتي الاتحاد السوفييتي (1985–1991) والجمهورية الروسية (1991–1996). "رسالة دكتوراه"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

نيفين مسعد. (1994). (محرر)، **معجم المصطلحات السياسية**. جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية.

Abdo, G. (2011). Egyptian foreign policy after the election: letter from Cairo, *Foreign Affairs*, November 29, at: http://www.foreignaffairs.com\features\page=-show.

Abid, Q. & Massarrat (2009). July revolution and the reorientation of Egypt's foreign policy (J.R. S.P) *Journal of Raman Spectrocopy*, 46 (2), at: http://pu.Edu.Pk/images/journal/history/pdf.

Alemu, T. (1983). The Unmaking of Ethio-American military relations: U.S. foreign policy toward the Ethiopian revolution, Ph.D. Dissertation, The Claremont Graduate University - California, at: http://search.proquest.com/docview/303130680?accountid=27191

Algosaibi, G. (1970). The 1962 revolution in Yemen and its impact on the foreign policies of the U. A. R. and Saudi Arabia, Ph.D. Dissertation, University of London - U.K., at: http://search.proquest.com/docview/302586553?accountid=27191

Alnahas, I. (2007). Continuity and Change in the Revolutionary Iran Foreign Policy: The Role of International and Domestic Political Factors in Shaping the Iranian Foreign Policy, 1979-2006, Doctor Dissertation, Eberly College of Arts and Sciences at West Virginia University, pp. 100-105.

Amr, M. (2011). "Egypt set for post-revolution rebound", *Global Time*, Nov. at: http:www.globealtimes.cn\news\taleid\99\id\682634 on:7\5\2012.

Armstrong, J. (2004). "Ukraine: Evolving foreign policy in new state", *World Affairs*, 167 (1), Summer, pp. 31-39, at: http://www.Jstor.org/stable/20672703 on: 2 May 2012

Bayman, D. (2001). "Fundamental sources of Iranian foreign and security policies", in: Daniel Byman, Shahram Chubin, Anoushiravan Ehteshami, Jerrold D. Green, *Iran's security policy in the post-revolutionary era, RAND Corporation*, at: http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1320.html

Bermo, N. (1988). "Regime change and its impact on Foreign Policy: the Portuguese case", *Journal of Modern Greek Studies*, 6 (1), May, pp. 7-25.

Best, E. (1988). *Mexican foreign policy and central america since the Mexican revolution*, Ph.D. Dissertation, University of Oxford (U K), at: http://search.proquest.-com/docview/301417341?accountid=27191

Bisley, N. (2004). "Counter - revolution, order and international politics", *Review of International Studies*, Cambridge University Press, 30, P.49.

Black, I. (2011). The two swift changes in foreign policy that signal a new Egypt, *The Guardian*, Friday 20 may, at: http://www.guardian.co.uk/word/2011/may/20/foreign-policy-changes-new-Egypt

Blavoukos, S., & Bourantonis, D. (2010). *Accounting for roreign policy change: the role of policy entrepreneurs*, Sept., at: http://stockholm.sgir.eu/uploads/Blavoukos-Bourantonis-SGIR-2010.pdf

Boyd, G. (1987). The foreign policy consequences of political change. In: G. Boyd and G.W. Hopple, (Eds.), *Political Change and Foreign Polities*, pp.1-31.

Castaneda, J. (1963). "Revolution and foreign policy: Mexico experience", *Political Science Quarterly*, 78 (3), Sep., pp. 391-417. at: http.www.jstor.org/stable/214 6002

Chamberlain, W. (1997). The Russian Revolution 1917-1921, *Foreign Affairs*, Sep.-Oct., at: http://www.foreignaffairs.com/articles/53331/the-russian-revolution-1917-1921

Checkel, J. (1993). Ideas, Institutions, and the Gorbachev foreign policy revolution, *World Politics*, 45 (1), pp. 271 -300.

Childers, H. (1970). *Response of an established Latin American revolution to the Cuban revolution: Mexican symbols and foreign policy*, Ph.D. Dissertation, Washington University, at: http://search.proquest.com/docview/302440041?accountid=27191

Clarck, I. (1996). Traditions of thought and classical theories of international relations, in: Ian Clarck & Iver B. Neumann, (Eds.), *Classical Theories of International Relations*. Oxford: Macmillan Press LTD, pp. 1-19.

Cofman, W. Egypt two years after the revolution: Where Egypt stands, What the United States Can Do", *Brookings*, February 26, at: http://www.brookings.edu/research/testimony/2013/02/26-middle-east-north-africa-wittes

Costa, C. (2011). *Grenada revolution: Foreign policy decision-making in a Cold War environment*, Ph.D. Dissertation, City University of New York - New York, at: http://search.proquest.com/docview/894341104?accountid=27191

Debo, R. (1979). *Revolution and survival: The foreign policy of Soviet Russia 1917- 18*, University of Toronto Press, at: http://www.amazon.com/revolution-survival-foreignpolicy-1917-18/dp/0802054116

Dehshiri, M., & Majidi, M. (2008-2009). Iran's foreign policy in post revolution era: a historic approach, *The Iranian Journal of International Affairs*, xxl (1-2), Winter-Spring, pp. 101-114, at: http://www.Shebacss.com/docs/steussoo2-10.pdf (14-5-2012)

Deshpande, G. (1968). Cultural revolution and China's foreign of policy, *Economic and Political Weekly*, 3 (26/28), Jul., pp. 989-991.

Dixon, W., & Gaarder, S. (1994). "Explaining foreign policy continuity and change U.S. Dyadic Relation with the Soviet Union, 1948-1988", in: Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan & Martin W. Sampson (Eds.), *Op. Cit*, pp. 185-200.

Dominguez, J. (1989). To make world safe for revolution: Cuba's foreign policy, *Foreign Affairs*, Summer, at: http://www.foreignaffairs.com\articles\44480\abraham-f-lowenthel.

Doyle, M. (1995). Liberalism and world politics. In: Charles W. Kegley (Ed.),

Controversies in international relations theory: Realism and neoliberalism challenge, New York: St. Martin's Press, pp. 83-106.

Dubvyk, V. (2005). The foreign policy of Ukraine: one year after the orange the revolution, *Ponars Policy Memo*, No. 372, Dec., pp. 29, 33 at: http://www.gwu.edu/ieresgwn/assets/does/ponars/pm-0372.pdf 9 Aug., 2014

Easton, D. (1969). The new revolution in political science, *The American Political Science Review*, 63 (4), pp.1051-1061.

Economy, E. (2010). The game changer: Coping with China's foreign policy revolution, *Foreign Affairs*, Nov./Dec., pp. 142-152.

Eidenfalk, J., (2006). *Towards a new model of foreign policy change, refereed*, paper presented to the Australasian Political Studies Association Conference, University of Newcastle 25-27 September, at: http://www.newcastle.edu.au/Resources/Schools/Newcastle%20Business%20School/APSA/INTLREL/Eidenfalk-joakim.pdf

Engel, J. (1969). The Revolution and Mexican foreign policy, *Journal of Inter-American Studies*, 11 (4), Oct., pp. 518-532. at: http://www. jstor.org/dicover/10.2307/

Eriksson., J. & Giacomello, G. (2006). The information revolution, Security, and international relations: (IR) Relevant Theory?, *International Political Science Review*, 27 (3) Jul., pp. 221-244.

Ezzat, D. (2012). Egypt's foreign policy: one year after the revolution, Ahram on line, Thursday 26 Jan, at: http://English.ahram.org.eg/newsContent/1/114/32770/Egypt/January-revolution-continuos/Egypts-foreign-policy

Fahmy, N. (2011). The Egyptian foreign policy after January 25 revolution, *Alahram daily*", Cairo, Alahram Press, date: 5/8/2011, at: http://digital.ahram.org.eg/policy.aspx?serial = 602350

Falconeri, G. (1967). *Reactions to revolution: Japanese attitudes and foreign policy toward China, 1924-1927*, Ph.D. Dissertations, University of Michigan, at: http://search.proquest.com/docview/302234674?accountid = 27191

Friedman, B. (2010). The principles of Iran's post Revolutionary foreign policy, Center of Iranian Studies, Tel Aviv University, at: http://www.isgap.org/wp-cantent/uploads/2011/10/Brandon-Friedman-online-working-paper-Apdf.

Garson, R. (1984). *Chinese foreign policy towards Thailand, 1958-1984: From revolution to cooperation*, M.A. Dissertation, Carleton University - Canada, at: http://search.proquest.com/docview/303349083?accountid = 27191

Gibbons, E. (1993). *Return to Europe: Czecho-Slovak foreign policy since the Velvet Revolution*, Ph.D. Dissertation, University of Pittsburgh - Pennsylvania, at: http://search.proquest.com/docview/304075227?accountid = 27191

Goldmann, K. (1988). *Change and stability in foreign policy: The problems and possibilities of Détente*, New Jersy, Princeton University Press, pp. 4-6.

Gorjao, P. (2002). Regime change and foreign policy: Portugal, Indonesia, *Democratization,* 9 (4), pp. 142-158.

Gregor, R. (1967). Lenin, Revolution, and foreign policy, *International Journal*, Vol. 22, No. 4, Autumn, pp. 563-575.

Grimm, J., & Roll, S. (2012). Egyptian foreign policy under Mohamed Morsi: Domestic Considerations and economic constraints, SWP Comments, November, at: http://www.swp-berlin.org/en/publications/swp-comments-en/swp-aktuelle-details/article/aegypten_mursis_aussenpolitik.html

Gvalia, G. (2011). Political elites, ideas and foreign policy: Georgia since Rose Revolution, International School for Caucasus Studies, Ilia State University, From Academic Swiss Caucasus Net, at: http://ascn.ch/dms/downloads/3/3.2%20Giorgi%20Gvalia.ppsx on:20-4-2015

Gvalia,G., Lebanidze, Bidzina & Iashvili, Z. (2011). *Political elites, Ideas and foreign Policy: Explaining and understanding the international behavior of small states in the former Soviet Union*, Ilia State University.

Hagan, J. (1989). Domestic political regime changes and third world voting realignment in the United Nations, 1946 - 84, *International Organization*, 43 (2), pp. 505-541.

Hagan, J. (1987). Regimes, Political Oppositions, and the comparative analysis of foreign policy. In: Charles F. Hermann, Charles W. Kegley Jr., and James N. Rosenau, (Eds.), *New Directions in the Study of Foreign Policy*, (Boston: Unwin, Inc.), pp.343-344.

Hagan, J. (1994). Domestic political regime change and roreign policy restricting: A Framework for Comparative analysis, in Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan, and Martin W. Sampson (Eds.), (1994) *Op. Cit*, pp. 138 - 160.

Hagan, J., & Rosati, J. (1994). Emerging issues in research of foreign policy Restructuring. In: Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan, and Martin W. Sampson III, (Eds.), *OP. Cit*, pp. 265-279.

Hall, L. (2002). Revolution, state building and foreign policy, *Diplomatic History*, 26, Winter, at: http://onlinelibrary.willey.com\doi\10.1111\alostract.

Halliday, F. (1991). Revolution and foreign policy: the case of South Yemen 1967-1987, *International Affairs*, 67 (1), Jan., pp. 191-192 at: http://www.jstor.org\-stable\262\299

Halliday, F. (1999). *Revolution and world politics: The rise and fall of the sixth great power*, Hong Kong: Macmillan Press LTD, pp.133-136.

Hanrieder, W. (Ed.) (1971). *Comparative foreign policy*. New York: David Mckay.

Herman, Robert Gary (1996). *Ideas, Identity and the redefinition of interests: The political and intellectual origins of the Soviet foreign policy revolution*, Ph.D. Dissertation, Cornell University - New York, at: http://search.proquest.-com/docview/304304213?accountid=27191

Hermann, C. (1990). Changing course: When governments choose to redirect foreign policy. *International studies Quarterly*, 34 (1), pp. 3-21.

Hermann, C., Kegley, C., & Rosenau, J. (Eds.) (1987). *New Directions in the study of foreign policy*, Boston: Allen & Unwin.

Hermann, M., & Sundelius, B. (2007). (Eds.), *Comparative foreign policy analysis: Theories and methods*, Upper Saddle River, N.J.Prentice Hall.

Hill, C. (2003). *The Changing politics of foreign policy*, Palgrave: Macmillan, p. 3.

Holsti, K. (1980). Change in the international system: Interdependence integration and fragmentation. In: Ole R. Holsti, Ronald Siverson and Alexander George (Eds.), *Change in the international system*, (Boulder, Co: West view Press).

Holsti, K. (1982a). Restructuring foreign policy: A neglected phenomenon in foreign policy theory, in: K. J. Holsti (Ed.), *Why nations re-align foreign policy Restructuring in the Postwar World*, London, George Allen and Unwin, pp. 1-20.

Holsti, K. (1982b). Restructuring foreign policy: A comparative analysis, In: K. J. Holsti (Ed.) *Why Nations Realign: Foreign Policy Restructuring in the Postwar World*, London: George Allen and Unwin. pp. 198-219.

Holsti, K. (1982c) Form Isolation to Dependence: Bhutan, 1958-62, in: K. J. Holsti (ed.), *Why Nations Re-align Foreign Policy Restructuring in The Postwar World*, London, George Allen and Unwin,, pp. 21-43.

Holsti, K. (1982d) Form dependence to diversification: Canada, 1972-8. In: K. J. Holsti (Ed.), *Why Nations Re-align Foreign Policy Restructuring in The Postwar World*, London: George Allen and Unwin, pp. 73-100.

Holsti, K. (1982e) Form diversification to isolation: Burma, 1963-7, In: K. J. Holsti, *Why Nations Realign: Foreign Policy Restructuring in the Postwar World*, London: George Allen and Unwin. pp. 105-130.

Holsti, O. (1995). Theories of international relations and foreign policy: Realism and its Challenges. In: Charles W. Kegley (Ed.), *Controversies in International relations theory: Realism and neoliberalism challenge*, New York: St. Martin's Press, pp. 35-41.

Howe, P. (2008). Foreign Policy and the French Revolution: Charles-Francois Dumouriez, Pierre LeBrun, and the Belgian Plan, 1789-1793, New York: Palgrave Macmillan, at: http://www.download-genius.com/download-k:libri-1011-3904.

Jones, A., & Mark, T. (2011). Explaining radical policy change: the case of Venezuelan foreign policy, policy studies, 32 (5), Sep., pp. 549-567

Kegley, C. & Wittkopf, E. (2004). *World Politics: Trend and transformation*. U.S.A: Thomson learning, Inc., pp. 61-65.

Kozhemiakin, A. (1997). Democratization and foreign policy change: the case of Russian Federation, *Review of International Studies*, 23 (1), Jan., pp. 49-74., at: http://www.jstor.org/stable/20097466.Accessed: 17/09/2014.

Krishna, D. (1973). The concept of revolution: An analysis, *Philosophy East and West*, 23 (3), Jul., pp. 291-297. at: http://www.jstor.org/stable/1398329.Accessed: 17/09/2014

Kull, S. (1992). *Burying Lenin: The Revolution in Soviet ideology and foreign policy*, Westview, at: http://www.amazon.com/Burying-Lenin-Revolution-Ideology-Foreign/dp/0813315018 on: 15-4-2015

LaPorte, J. (1975). *United States foreign policy regarding the 1956 Hungarian revolution*, M.S. Dissertation, Southern Connecticut State University, at: http://search.proquest.com/docview/302827115?accountid = 27191

Layne, C. (1994). The myth of democratic peace, *International Security*, 19 (2), Fall, pp. 5-49.

Legvold, R. (1988). The revolution in Soviet foreign policy, *Foreign Affairs*, 68 (1), at: http://www.Foreignaffairs.com.

Levy, J. (1994). Learning and foreign policy: sweeping a conceptual minefield, *International Organization*, 48, pp. 279-312.

Linz, J. & Stephan, A. (1996). *Problems of democratic transition and consolidation: Southern Europe, South America and post-Communist Europe*, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, pp. 122-139.

Maloney, S. (2002). Identity and change in Iran's foreign policy, in: Shibly Telhami and Michael Barnett, (Eds.) *Identity and foreign policy in the Middle East*, Cornell University Press, Ithaca and London, pp.95-101.

McCormick, T. (2011). How revolutionary is Egypts post-revolution foreign policy?, *Foreign Policy*, July 2011, at: http://foreignpolicy.com/2011/07/11/how-revolutionary-is-egypts-post-revolution-foreign-policy/

Mesquite, B., Bruce, J., Siverson, R. & Smith, A. (1999). An institutional explanation for the democratic peace, *American Political Science Review*, 93 (4), pp. 791-808.

Midlarksy, M. (1981). The revolutionary transformation of Foreign Policy: Agrarianism and its international impact, in: Charles W. Kegley and Patrick J. McGowan (eds.), *The Political Economy of Foreign Policy Behavior*, London: SAGE International Yearbook of Foreign Policy Series- Bevely Hills, pp. 39-55.

Miles D. (1968). *The Influence of the Cuban Revolution Upon Chilean Politics and Foreign Policy: 1959-1965*, Ph.D. Dissertation, Columbia University, New York, at: http://search.proquest.com/docview/302340017?accountid = 27191

Modelski, G. (1962). *A Theory of foreign policy*. New York: Preager, pp. 6-7.

Morgenthau, H. (1973). *Politics among nations: The Struggle for power and peace*. New York: Alfred A. Knop, N.Y., fifth edition, PP. 3-15

Moshaver, Z. (2003). Revolution, theocratic leadership and Iran's foreign policy: implications for Iran-EU relations, *The Review of International Affairs*, 3 (2), Winter, pp. 283-305, at: http://caspianstudies.com/foreignpolicy/iron-europ/rerolution.pdf on: (20-4-2015)

Nai, M. (2011). Understanding Iran's foreign policy: An application of Holistic Constructivism, *International journal of business and social science*, 2 (4), March, pp. 279-294. at: http://www.Ijbssnet.com/journals/ on: 2 May 2012

Nazer, M. (2001). *Modernization, Revolution, and the Relevance of Iran's Islamic Republic Political culture to foreign policy decision-Making*, Ph.D. Dissertation, Howard University - Columbia, at: http://search.proquest.com/docview/304694904?accountid = 27191

Ness, P. (1967). *Revolution and communist Chain's foreign policy: A study of peking's support for wars of national liberation*, Ph.D. Dissertations, University of California, Berkeley, at: http://search.proquest.com/docview/302246637?accountid = 27191

Ness, P. (1970a). *Revolution and Chinese foreign policy: Peking's support for wars of*

National Liberation, California: University of California Press, at: http://lokes.google.com.eg\books?=auflkyguf18c8pg

Ness, P. (1970b). Revolution and Chinese foreign policy, *The Western Political Quarterly*, 23 (4), Dec., pp. 892-893. at: http://www.jstor.org/stalele/446497.

kan, M. (2011). Foreign Policy after Tahrir Revolution: (Re)-Defining the Role of Egypt in the Middle East, *Insight Turkey*, 15 (4), at: http://www.insightturkey.com/foreign-policy-after-tahrir-revolution-re-defining-the-role-of-egypt-in-the-middle-east/book-reviews/374 on: 10-4-2015.

Ozkan, M. (2013). Egypts foreign policy under Mohamed Morsi. March, at: http://www.academia.edu/2765123/

Park,T. Dae-W., & Kim, K (1994). Democratization and foreign policy change in the East Asian NICs, in: Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan, and Martin W. Sampson (Eds.), *OP. Cit*, pp. 164-182.

Polack, K. & Takeyh, R. (2005). Post revolution Iran forging policy, *Foreign Affair*, March and April, pp. 1-41.

Rakel, E. (2007). Iranian foreign policy since the Iranian Islamic Revolution: 1979-2006, *Perspectives on Global Development and Technology*, No. 6, pp. 159-187. at: https://semihlee.files.wordpress.com/2009/03/26210546-ir_foreign_policy_1997-2006.pdf

Rather, E. (2009). Reaping what you sow: democratic transition and foreign policy realignment, *The Journal of Conflict Resolution*, 53 (3), June, pp. 390-418.

Robinson, T. (1982). Restructuring Chinese Foreign Policy, 1959-76: Three episodes. In: K. J. Holsti (ed.), Why Nations Realign, *Op. Cit*, pp. 135-170.

Rosati, J. (1994). Cycles in Foreign Policy Restructuring: The Polities of Continuity and Change in U.S. Foreign Policy, in: Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan, and Martin W. Sampson III, (Eds.), *Foreign Policy Restructuring: How Governments Respond to Global Change*. Columbia: University of South Carolina, pp. 221-261.

Rosati, J., Hagan, J. & Sampson, M. (1994). The study of change in foreign policy, In: Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan & Martin W. Sampson (Eds.), *Foreign Policy Restructuring: How Governments Respond to global change*. Columbia: University of South Carolina, pp. 3-17.

Rosenau, J., (1968), Moral fever, Systemic analysis, and scientific consciousness in Foreign Policy Research, in: Austin Ranny (Ed.), *Political Science and Public Policy*, Chicago, Markham, 1968, p. 222.

Rosenau, J. (1971). *The scientific study of foreign policy*. New York, Free Press.

Rosenau, J. (Ed.) (1967). *Domestic source of foreign policy*. Princeton: N.J. Princeton University Press.

Rosenau, J. (Ed.) (1975). *Comparing foreign policies: Theories, Findings, Methods*. Beverly Hills, California: Sage Publication.

Rothstein, R. (1977). *The weak in the world of the strong: The developing countries in the international system*, New York: Columbia University Press, pp. 105-129.

Russet, B., & Ray, J. (1995). Why the democratic - peace proposition lives, *Review of International Studies*, 21 (3), pp. 319-323.

Sadri, H. (1997). *Revolution States, and Foreign Relations: A comparative study of China, Cuba, and Iran*, Westport, Conn.: Praeger.

Sadri, H. (1998). Trends in the foreign policy of revolutionary Iran, *Journal of Third World Studies*, 15 (1), April, pp.13-38, at: http://mtholyoke.edu/acad/intrel/sadri.htm

Said, A. (2011). Revolution and foreign policy, Al-Ahram Weekly online, March, at: http:weekly.ahram.org.eg/2011/1037/op161.htm. (14-5-2012)

Saidabadi, M. (1996). Islam and foreign policy in the contemporary secular world: the case of post-revolution Iran, *Policy Review*, 8, at: http://www.tandofonline.com\doi\abs \10.1080\preview.

Schraeder, P. (1994). Bureaucratic Incrementalism, Crisis, and change in U.S. foreign policy toward Africa, in: Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan & Martin W. Sampson (Eds.), *Op. Cit*, pp. 111-135.

Seabury, P. (1965). *Power, Freedom and Diplomacy: the foreign policy of the United States*. New York: Random House, p. 7.

Shaw, T., & Msabaha, I. (1982). Form Dependence to Diversification: Tanzania, 1967-77, in: K. J. Holsti (Ed.), Why Nations Realign, *Op. Cit*, pp. 47-70.

Smith, A. (1970). *Mexico and the Cuban Revolution: Foreign Policy-Making in Mexico Under President Adolfo Lopez Mateos (1958-1964)*, Ph.D. Dissertation, Cornell University- New York, at: http://search.proquest.com/docview/302400941?accountid = 27191

Snow, L. (1994). *The Texas response to the Mexican Revolution: Texans' involvement with United States foreign policy toward Mexico during the Wilson administration*, M.A. Dissertation, University of North Texas - Texas, at: http://search.proquest.com/docview/304127740?accountid = 27191

Snyder, R. (1999). The U.S. and third world revolutionary states: understanding the breakdown in relations, *International Studies Quarterly*, 43 (2), pp. 265-290.

Soltani, F., & Amiri, R. (2010). Foreign policy of Iran after Islamic revolution, *Journal of politics and Law*, 3 (2), September, pp. 199-200, at: www.ccsenet.org/jpl.

Sushko, O. (2005). Ukraine's search for regional foreign policy: one year after the Orange Revolution, PONARS Policy Memo,No. 377, Dec., pp.65-70. at: http://www.pwu.edu\ieresgwu\assets\docs\ponars\pm_0377.pdf 5 May 2014

Suter, R. (1978). *Chinese foreign policy after the cultural revolution, 1966-77* (Westview special studies on China and East Asia) Hardcover - May, at: http\\www.amazon.com. on: 9\5\2012Bottom of Form

Takeyh, R. (2009). *Guardians of rhe revolution: Iran and the world in the age of ayatollahs*, Oxford; New York: Oxford university Press, pp.230-237.

Tarzjani, M. (2000). *Foreign relations of Iran and its neighbors in second decade of Islamic revolution*, Tehran:Soroosh Publication, pp. 45-49.

Thompson, K., & Macridis, R. (1972). The comparative study of foreign policy. In: Roy

C. Macridis (Ed.), *Foreign policy in world politics, Forth Edition*, New Jersey, Prentice-Hall, Inc., pp. 1-14.

Vanderlaan, M. (1989). Revolution and foreign policy in Nicaragua, *Journal of International Studies World Affairs*, 31 (4), Winter, pp. 240-242.

Volgy, T., & kenski, H. (1976). Toward an exploration of comparative foreign policy distance between the United States and Latin America: a research note, *International Studies Quarterly*, 20, Mar., pp.143-166.

Volgy, T., & Kenski, H. (1982). Systems theory and foreign policy restructuring: Distance change in Latin America, 1953-1970, *International Studies Quarterly*, 26 (3), Sep., pp. 445-474.

Volgy, T., & Schwarz, J. (1994). Foreign Policy Restructuring and the Myriad Webs of Restraint, in: Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan & Martin W. Sampson (Eds.), *Op. Cit*, pp. 22-37.

Walt, S. (1992). *Revolution and war*. New York: Cornell University Press.

Waltz, K. (1996). International politics is not foreign policy, *Security Studies*, http://www.informaworld.com/smpp/title~db=all~content=t713636712~tab=issueslist~branches=6 - v66 (1) Autumn, pp. 54 - 57.

Wang, M. (1977). *Impact of the great proletarian cultural revolution on communist china's foreign policy*, Ph.D. Dissertation, The University of Oklahoma - Oklahoma, at: http://search.proquest.com/docview/288078358?accountid=27191

Ward, M. (1982). Cooperation and conflict in foreign policy behavior, *International Studies Quarterly*, 26, pp. 87-126.

Wilson, C. (2000). Policy regimes and policy change, *Journal of Public Policy*, 20 (3), Sep. - Des., pp. 247-274.

Wray, K. (2007). Kuhnian revolutions revisited, *Syntheses*, Vol. 158, Sep. 2007, PP.61-73.

قدم في: مايو 2015

أجيز في: ديسمبر 2015